בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

ملخص العام 2011

تتوجه منظمة "بتسيلم" بالشكر لمئات المتبرعين من إسرائيل والخارج، خاصة للهيئات التالية، التي منحت بسخائها استمرار نشاط المنظمة:
Arca Foundation; Catholic Relief Services (CRS); Christian Aid (UK) / Development Cooperation Ireland; Consulat Général de France à Jérusalem; DanChurchAid; Diakonia; Evangelischer Entwicklungsdienst (EED); European Commission; Fondation Pro Victimis; Georg Waechter Memorial Foundation; ICCO & Kerk in Actie; Iris O'Brien Foundation; Foundation Open Society Institute (FOSI); Moriah Fund; Naomi and Nehemia Cohen Foundation; NGO Development Center (NDC); NIF-Ford Israel Fund; Rita Poretsky Foundation; Royal Norwegian Embassy; Samuel Sebba Charitable Trust; Sigrid Rausing Trust; Stichting Niks voor niks; Swiss Development Cooperation; Tauber Family Foundation; Trócaire; UK Foreign and Commonwealth Office; UNDP- Rule of Law & Access to Justice; War Child-Holland

صور الغلاف: قرية أم الخير الواقعة جنوبي جبل الخليل وفي الخلفية مستوطنة كرمل. تصوير: كيرن منور، 10 /3/2011، activestills.org

ISSN 0792-4003

فهرس المواضيع

توطئة 4

الخسارة بالأرواح: مقتل مدنيين فلسطينيين وإسرائيليين 6

ليست ظاهرة هامشية: عنف قوات الأمن 15

إجراء غير عادل: حبس واعتقال فلسطينيين 19

قطاع غزة: دمار اقتصاديّ وفصل عن الضفة الغربية 25

لمن هذه الأرض؟ المستوطنات في الضفة والقدس الشرقية 43

غضّ النظر: عدم الالتزام بواجب الدفاع عن الفلسطينيين في وجه عنف المستوطنين 40

ضمّ تحت غطاء الأمن: جدار الفصل 46

الاحتجاج المحظور: انتهاك الحق بالتظاهر 50

خنق متعمد: قيود على البناء الفلسطيني وهدم البيوت 54

تسهيلات طفيفة: تقييد حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية 58

< إطلاق غاز مسيل للدموع على متظاهرين في بلعين. تصوير: إيال هرؤوفيني، "بتسيلم"، 7/1/2011

توطئة

يستعرض التقرير الذي بين أيديكم طيفًا واسعًا من المسائل المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، على يد السلطات الإسرائيلية، أثناء العام 2011. وفي إطارعمل "بتسيلم" الجاري نتركّز في القضايا المختلفة في مجال حقوق الإنسان في المناطق، ونجمع النتائج المتعلقة بها ونقوم بفحصها ومن ثمّ نبلور توصيات عينية. إن التقرير السنويّ يُمكّننا من استعراض حال حقوق الإنسان على نطاق شامل، وأن نعرض أمامكم صورة كاملة قدر المستطاع.ن الصورة التي نعرضها قاسية ؛ لكن قسوتها لا تنبع من أحداث دراماتيكية أو تدهور كبير، بل تنبع بالذات من الروتين السائد. فقد كان عام 2011 العام الرابع والأربعين على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. ويبدو أنّ الاحتلال الذي كان من المفروض أن يكون مؤقتًا، قد أضحى اليوم واقعًا بالغ التبلور، ولا يلوح أيّ تغيير في الأفق.

يخضع مليونان ونصف المليون من الفلسطينيين في الضفة الغربية لاحتلال إسرائيلي عسكريّ، فيما يسري على المستوطنين –الذين يعيشون في المنطقة نفسها- القانون الإسرائيلي. وتنبع الانتهاكات الأساسية لحقوق الإنسان في الضفة من واقع وجود المستوطنات والإسقاطات المباشرة وغير المباشرة لذلك ، ومن بينها الاستغلال الواسع للموارد الطبيعية والمياه لاحتياجاتها، والوجود الكثيف لقوات الأمن من أجل حمايتها، ومنظومة الشوارع والطرق التي شُقّت لخدمتها، وجدار الفصل القائم على مسار يهدف لتكريس وجود المستوطنات وتوسيعها. أضف إلى ذلك أنّ الفلسطينيين في المناطق المحتلة يعانون ظاهرة مستمرة من أعمال العنف من جانب المستوطنين المتطرفين. فهؤلاء يتصدرون عناوين الأخبار بين الفينة والأخرى، إلا أنّ التعامل الذي يحظون به من السلطات الإسرائيلية لا يزال تعاملا متهاونًا ومتسامحًا وتمييزيًا. كما أنّ الإسرائيليين الذي يسكنون الضفة الغربية معرضون للعنف؛ فأثناء هذا العام طعن وقتل برصاص فلسطينيين خمسة من أبناء عائلة واحدة، هي عائلة فوغل، في بيتها في مستوطنة إيتمار، فيما تل أب وابنه في حادثة وقعت في أعقاب إلقاء فلسطينيين للحجارة على سيارتهما.

يعيش في قطاع غزة قرابة مليون ونصف المليون من الفلسطينيين الذين يعانون قيودًا صعبة على حرية الحركة والتنقل وعلى قدرتهم على كسب أرزاقهم، وترميم الخراب والعودة إلى رتابة الحياة. ورغم أنّ بوسع الفلسطينيين اليوم مغادرة القطاع عبر مصر، إلا أنهم لا يزالون ممنوعين من السفر إلى الضفة الغربية. ويؤدي هذا الفصل عن الضفة إلى المسّ مسًا كبيراً بالأواصر العائلية وبإمكانية التطوّر الاقتصادي والدراسة. تسيطر إسرائيل بشكل تامّ على حركة البضائع وتقيّد بشكل كبير إمكانية استيراد المواد الخام للبناء والصناعة والزراعة إلى داخل القطاع. وبموازاة هذا، فإنّ حجم التصدير الذي تسمح إسرائيل بإخراجه من غزة ضئيل جدًا. ونتيجة لهذا، لا يزال

غالبية سكان القطاع متعلقين بالمساعدات الإنسانية ولا يمكنهم كسب أرزاقهم بأنفسهم كما فعلوا في الماضي.

حقوق الإنسان هي قيم كونية؛ لكل إنسان –سواءً أكان فلسطينيًا أم إسرائيليًا- حقوق متساوية، وكلّ سلطة مُلزمة بالحفاظ على هذه الحقوق واحترامها. وكمؤسسة إسرائيلية، فإنّ جلّ عمل "بتسيلم" مُخصص لمحاربة انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن السّلطات الإسرائيلية. وتنشط في الجانب الفلسطيني مؤسسات شجاعة ومهنية تعنى بانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن السلطة الفلسطينية في الضفة وعن حركة حماس في القطاع.

تشكل انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة حتمية للاحتلال العسكريّ، الذي يؤدي استمراره إلى تكريس هذه الانتهاكات وتثبيت حضورها. نحن في "بتسيلم" سنواصل العمل من أجل تقليص هذه الانتهاكات قدر المستطاع، ولكن من الواضح أنّ الفلسطينيين لن يكونوا قادرين على ممارسة حقوقهم بأكملها ما دام الاحتلال متواصلاً.

ثمة متضرر آخر من الاحتلال: إنها الديمقراطية الإسرائيلية. فإسرائيل تسيطر على حياة الملايين من البشر، ممن يقبعون خارج الجهاز الذي يُحدد مصائرهم. هذا الوضع خطير بالنسبة لكل نظام ديمقراطي، وفي حالة إسرائيل – التي تسيطر على المناطق عبر احتلال مستمرّ- ثمة حاجة حيوية لجهات مستقلة يمكنها أن تراقب وتنتقد بحرية مسلكيات الحكومة والجيش في المناطق، وأن تسائلهما حول هذه المسلكيات.

للأسف الشديد، فإنّ الجهات الفاعلة في مسألة المراقبة والنقد على السلطات، بالذات، تحوّلت في الآونة الأخيرة إلى هدف للتهجمات الآخذة في التزايد. الحكومة الإسرائيلية شريكة في سلسلة طويلة من المبادرات والخطوات ضد مؤسسات ديمقراطية وضد جهات تنتقد سياساتها. قسم من الاقتراحات وُجّه مباشرة ضد مؤسسات لحقوق الإنسان، ومن بينها "بتسيلم"، وضد مصادر تمويل هذه المؤسسات.

توضح هذه التهجمات أكثر من ذي قبل مدى الحاجة لما نقوم به. أنا فخورة بكوني جزء من "بتسيلم"، الذي يعمل من قلب المجتمع الإسرائيلي وكجزء لا يتجزأ منه، من خلال مواجهة الكثير من التحديات، ومن أجل حماية حقوق الإنسان وتدعيم أسس المجتمع الديمقراطية. كما أفتخر بانتمائي إلى مجموعة من التنظيمات والأفراد الذين يشاركوننا الرؤيا المتعلقة بالمستقبل الذي سنحياه جميعنا، إسرائيليين وفلسطينيين، بكرامة وأمن. كلي ثقة بقدرتنا على تحقيق هذه الرؤيا، إذا استطعنا توحيد قوانا وإيماننا.

جسيكا مونتيل، مديرة عامة

الخسارة بالأرواح:
مقتل مدنيين فلسطينيين وإسرائيليين

فلسطينيون قتلتهم قوات الأمن الإسرائيلية

منذ يوم 01.01.2011 وحتى 31.12.2011 قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 115 فلسطينيًا، منهم 18 قاصرًا تحت سن الثامنة عشرة.

في قطاع غزة قُتل 105 فلسطينيين:

37 منهم لم يشاركوا في الاقتتال، و49 منهم شاركوا في الاقتتال ، فيما كان 14 شخصًا منهم هدفًا للاغتيال، بينما لم تتوفر لدى "بتسيلم" المعلومات حول مقتل أربعة أشخاص آخرين، ما إذا شاركوا في الاقتتال، أم لم يشاركوا. أضف إلى ذلك مقتل شرطي فلسطيني أثناء وجوده في مبنى تابع لسلاح البحرية الخاص بحماس.

قُتل 19 شخصًا بجوار السياج الحدودي، 11 قتيلا منهم لم يشاركوا في الاقتتال. كما قُتل في هذه المنطقة مواطنان مصريان برصاص قوات الأمن، رغم أنهما لم يشاركا في الاقتتال.

في إطار حملات الاغتيال التي نفذتها إسرائيل قُتل 18 فلسطينيًا، 14 شخصًا منهم كانوا أهدافا للاغتيال ، وأربعة منهم عابري سبيل.

كما قُتل 82 فلسطينيًا من خلال قصف جوي (يشمل هذا المعطى أربعة فلسطينيين قُتلوا بجوار السّياج الحدودي وجميع الفلسطينيين الذين قُتلوا في إطار عمليات الاغتيال)، من بينهم عشرون فلسطينيًا لم يشاركوا في الاقتتال.

فلسطينيون قُتلوا في قطاع غزة

	2011	2010
لم يشاركوا في الاقتتال	37	18
شاركوا في الاقتتال	49	46
شرطيون فلسطينيون	1	0
كانوا هدفًا للاغتيالات	14	2
غير معروف	4	2
المجموع	105	68

لا تسود الضفة حالة اقتتال دائمة، ولذلك لا تتطرق "بتسيلم" إلى مسألة مشاركة أو عدم مشاركة الفلسطينيين الذين قُتلوا في الاقتتال. من يوم 01.01.2011 وحتى 31.12.2011 قتلت قوات الأمن عشرة فلسطينيين في الضفة الغربية:

أحدهم أصيب أثناء تبادل لإطلاق النار مع جنود، وأصيب اثنان آخران بالرصاص بعد أن حاولا على ما يبدو مهاجمة جنود على الحاجز، وأُطلق الرصاص على أربعة آخرين أثناء عمليات اعتقال، وأصيب آخر بالرصاص عندما كان يقود سيارته، وقتل آخر برصاص الجنود بعد ألقاء فلسطينيين الحجارة عليهم،

> بيت عائلة زعلان الذي تضرر بالقصف في غزة. قتل في القصف بهجت زعلان وابنه رمضان ابن العاشرة. تصوير: محمد صباح، "بتسيلم"، 9/12/2011

وقتل آخر بعد أن أطلق جندي قنبلة غازية على رأسه من مسافة قصيرة عندما كان يلقي الحجارة.

إضافة إلى ذلك قُتل قاصر فلسطيني من سكان القدس الشرقية أثناء مواجهات مع قوات الأمن وحراس المستوطنات اليهودية في سلوان، وهوية القاتل لم تُعرف بعد.

سياسة التحقيقات أثناء الانتفاضة الثانية

أعلنت النيابة العسكرية في بداية الانتفاضة الثانية، وخلافًا لما سبق، عن عدم فتحها لملفات تحقيق لدى الشرطة العسكرية بشكل أوتوماتيكيّ، وذلك في الحالات التي يقتل فيها الجنود مواطنًا فلسطينيًا. وعوضًا عن ذلك، قضت بأن تقوم الوحدة العسكرية التي كانت مسؤولة عن مقتل المواطن الفلسطيني بإجراء استقصاء ميدانيّ يجري نقل نتائجه إلى المُدعي العسكري العام. وستكون هذه النتائج مُرفقة بمعلومات أخرى ترد إلى المُدعي، الأساسَ الذي سيقرّر بحسبه في مسألة فتح تحقيق جنائيّ أم لا بخصوص كلّ حالة وحالة.

نيسان 2011: سياسة تحقيق جديدة

قدّمت منظمة "بتسيلم" وجمعية حقوق المواطن، في تشرين الأول (أكتوبر) 2003، التماسًا إلى المحكمة العليا مطالبين النيابة العسكرية بأن تأمر بفتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية في كلّ حالة يقتل فيها جنودٌ مواطنًا فلسطينيًا لم يشارك في الاقتتال. وادّعى الملتمسان، من ضمن ما ادّعياه، أنه يجب رفض الادعاء القائل بأنّ الواقع المعاش في المناطق المحتلة هو واقع "نزاع مسلح" وأنّ جزءًا كبيرًا من نشاطات الجيش في هذه المناطق هي نشاطات شرطية عادية. كما أنّ القوانين الدولية سنتْ نُظمًا وتوجيهات تسري أيضًا أثناء النزاعات المسلحة وتوضح الظروف التي من المسموح فيها إطلاق الرصاص، وأيّ أسلحة يسمح باستخدامها وما شابه. ووفق هذه النُظم قد يجوز نشوء ملابسات وظروف لا يكون بحسبها قتل إنسان لم يشارك في الاقتتال انتهاكًا للقانون، إلا أنّ من واجب النيابة العسكرية، المسؤولة عن إخضاع مسلكيات الجيش لما يتماشى مع القانون، أن تأمر بفتح تحقيقات جنائية من أجل فحص ما إذا كان الجيش قد تصرّف وفقًا لهذه النُظم.

في شهر نيسان (أبريل) 2011، وقبل إصدار قرار الحكم في هذا الالتماس، أعلنت نيابة الدولة أمام المحكمة العليا أنه تقرر تغيير سياسة التحقيقات، في ضوء حالة الهدوء النسبيّ التي تسود الوضع الأمني في الضفة الغربية. ووفقا لبيان النيابة، "من الآن فصاعدًا، كل حالة يُقتل فيها مواطن نتيجة لنشاطات قوات الجيش الإسرائيلي في "منطقة يهودا والسّامرة" (الضفة الغربية) ستؤدّي إلى فتح تحقيق فوريّ لدى الشرطة

العسكرية (مثل حالات الموت أثناء أعمال مُخلة بالنظام وأحداث شغب في الحواجز)". في الحالات التي يُقتل فيها مواطن في عملية "ذات طابع حربيّ حقيقيّ (مثلا: أحداث يتخللها تبادل لإطلاق النار قُتل في أعقابها مواطن لم يكن ضالعًا في الاقتتال)"، ستستمرّ النيابة العسكرية في سياستها السابقة. هذا التغيير طرأ بما يخصّ الضفة الغربية فقط، فيما ظلت السياسة المتبعة في قطاع غزة على حالها. وشدّدت الدولة في ردّها على الالتماس أنها ترى أنّ الضفة الغربية لا زالت تخضع لحالة نزاع مسلح ولذلك "إذا طرأت تغيّرات على الواقع الأمني السائد في "منطقة يهودا والسامرة"، فمن المحتمل العودة لإتباع سياسات التحقيق السابقة".

> "من الآن فصاعدًا، كل حالة يُقتل فيها مواطن نتيجة لنشاطات قوات الجيش الإسرائيلي في "منطقة يهودا والسّامرة" (الضفة الغربية) ستؤدّي إلى فتح تحقيق فوريّ لدى الشرطة العسكرية (مثل حالات الموت أثناء أعمال مُخلة بالنظام وأحداث شغب في الحواجز)".

رفضت المحكمة الالتماس في أعقاب هذا البيان. وقضت رئيسة المحكمة العليا، دوريت بينيش، بأنّ نقطة الانطلاق للنقاش في موضوع التحقيق في حالات القتل هي "مركزية وأهمية الدفاع عن الحق في الحياة... حتى أثناء وقوع صدامات عنيفة فإنّ هناك نُظمًا مُلزمة سارية تُلزم القوات المقاتلة باحترام حياة الناس واحترام الحقوق الأساسية –قدر الإمكان- الخاصة بالمواطنين غير الضالعين في الاقتتال". وشدّدت القاضية بينيش على أنّ "مجرد التحقيق يحمل إسقاطًا على حماية الحقّ في الحياة، حيث أنّ التحقيق يُمكّن –بادئ ذي بدء- من المقاضاة والمحاكمة في الحالات المتعلقة، وإلقاء المسؤولية على من يتصرف خلافًا للقانون. كما أنّ التحقيق الجنائيّ يسعى من أجل الحفاظ على مُركّب "الاستشراف" الخاصّ بواجب الدفاع عن الحياة، حيث أنه يردع مُنتهكين محتمَلين مستقبلا ويحول دونَ الاستخفاف بالحق في الحياة ويُسهم في إضفاء جوٍ من سيادة القانون".

نقد: السّياسة الجديدة رهن التطوّرات

تبارك "بتسيلم" التغييرات الحاصلة على السياسات المتبعة. إلا أنّ السياسة الجديدة تستند إلى الظروف والمعطيات الميدانية وإلى الهدوء النسبيّ في الضفة، ولا تستند إلى تغيير حاصل على الإدراك والمفاهيم الجوهرية بما يخصّ واجب التحقيق في مقتل مواطنين، حتى أثناء الاقتتال. وكما ورد في البيان السّالف، إذا طرأ تغيّر على الظروف فإنّ النيابة العسكرية ستعود إلى انتهاج السياسة التي اتبعتها أثناء الانتفاضة الثانية، ولذلك فإنّ بيان النيابة هذا لا يضمن قيام إسرائيل بواجباتها القانونية المترتبة على ذلك.

ثمة مشكلة أخرى تكمن في نية النيابة العسكرية مواصلة الاعتماد على نتائج الاستقصاء الميداني بغية البتّ في فتح أو عدم فتح تحقيق في الحالات التي قُتل فيها مواطنون أثناء حالات الاقتتال في الضفة الغربية، وفي جميع الحالات التي وقعت في قطاع غزة. نحن لا نرى أنّ الاستقصاء الميدانيّ هو الأداة المناسبة لفحص ما إذا كانت هناك حاجة لفتح تحقيق جنائيّ. أولا، يشكّل هذا الاستقصاء تلخيصًا لأقوال الجنود الضالعين في الحادثة، وهم أنفسهم من سيتحمّلون المسؤولية في حال تبيّن أنّ أحدهم تصرّف خلافًا للقانون. وعليه فإنّ مصداقية هذا الجندي متدنيّة. ثانيًا، الاستقصاء يجريه عسكريّون لم يتلقوا تأهيلا لإجراء التحقيقات. ثالثًا: يهدف الاستقصاء لاستخلاص العبر وتحسين الأداء الميدانيّ، وهو لا يهدف إلى فحص المسؤولية الجنائية للجنود الضالعين في الحادثة.

صحيح أنّ بقية الحالات تستوجب فتح تحقيقات لدى الشرطة العسكرية دون علاقة بنتائج الاستقصاء الميدانيّ، إلا أنّ الجيش، وبناءً على بيانات الناطق العسكريّ والتصريحات في وسائل الإعلام، يواصل إجراء مثل هذه الاستقصاءات الميدانية في كلّ حالة قتل فيها جنودٌ فلسطينيين، حتى في حال فتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية. وهذا يجري قبل أن يقوم مُحققو الشرطة العسكرية بالوصول إلى موقع الحدث والتحقيق مع الجنود أو استجواب شهود آخرين. هذا الترتيب يمكن أن يُحبط التحقيق الجاري لأنّ الجنود الضالعين يقومون في إطار الاستقصاء بالإدلاء بشهاداتهم سوية، الأمر الذي يسمح بإجراء تنسيق شهادات وروايات. كما أنّ مُعدّي الاستقصاء مخوّلون أيضًا بالقيام بخطوات تحقيقية إضافية -منها جمع الأدلة في الميدان، فحص السّلاح وغيرها- ومثل هذه الخطوات يمكن أن تشوّش على التحقيق الذي تجريه الشرطة العسكرية. أضفْ إلى ذلك أنّ نتائج الاستقصاء الميدانيّ تُنشر مع انتهائه ويمكن أن تؤثر على محققي الشرطة العسكرية.

قلة مسؤولية: غياب المحاسبة بشأن حالات القتل

ترسل النيابة العسكرية إلى "بتسيلم" بمعطيات جزئية فقط تتعلق بمتابعتها للحالات العينية التي تقوم "بتسيلم" بتزويدها بمعطياتها، وحتى مثل هذه المعلومات لا تُرسل إلا بعد توجهات عديدة ومتكررة.

وتشير هذه المعطيات الجزئية إلى غياب المحاسبة في الحالات التي قتل فيها جنودٌ فلسطينيين. منذ بدء الانتفاضة الثانية وحتى نيسان (أبريل) 2011، موعد تغيير سياسة التحقيقات، توجّه المركز إلى النيابة العسكرية بطلب فتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية بما يخصّ 304 حالات قتل فيها جنودٌ فلسطينيين. من بين هذه التوجّهات والحالات، بلغ عدد الحالات التي أمرت النيابة العسكرية فيها بالتحقيق 73 حالة فقط. وللآن، وكما هو معلوم لـ "بتسيلم"، أغلق 23 تحقيقًا من دون اتخاذ أيّ تدابير تُذكر ضدّ الجنود. في 27 ملفًا إضافيًا انتهى تحقيق الشرطة العسكرية وهي تنتظر بتّ النيابة العسكرية فيها وما زال 14 ملفاً قيد التحقيق. وبما يخص الحالات المتبقية، تلقت "بتسيلم" ردًا بشأن 168حالة يفيد بعدم وجود نية لفتح أيّ تحقيق، وفي 44 ملفًا لم تقرر النيابة بعد بشأن فتح تحقيقات. أما بما يخص 14 ملفا آخر فإنّ النيابة أفادت "بتسيلم" بأنّها لم تعثر على مرتكبيها، ونُقلت أربعة ملفات أخرى إلى سلطات التحقيق الأخرى.

إضافة لما ذكر فإن بعد تغيير السّياسة وحتى نهاية العام 2011، فُتحت تحقيقات لدى الشّرطة العسكرية في كلّ الحالات الأربع التي وقعت في الضفة الغربية. وكما هو معلوم لـ "بتسيلم" فإنّ هذه التحقيقات لا تزال جارية.

التحقيق في حالات القتل

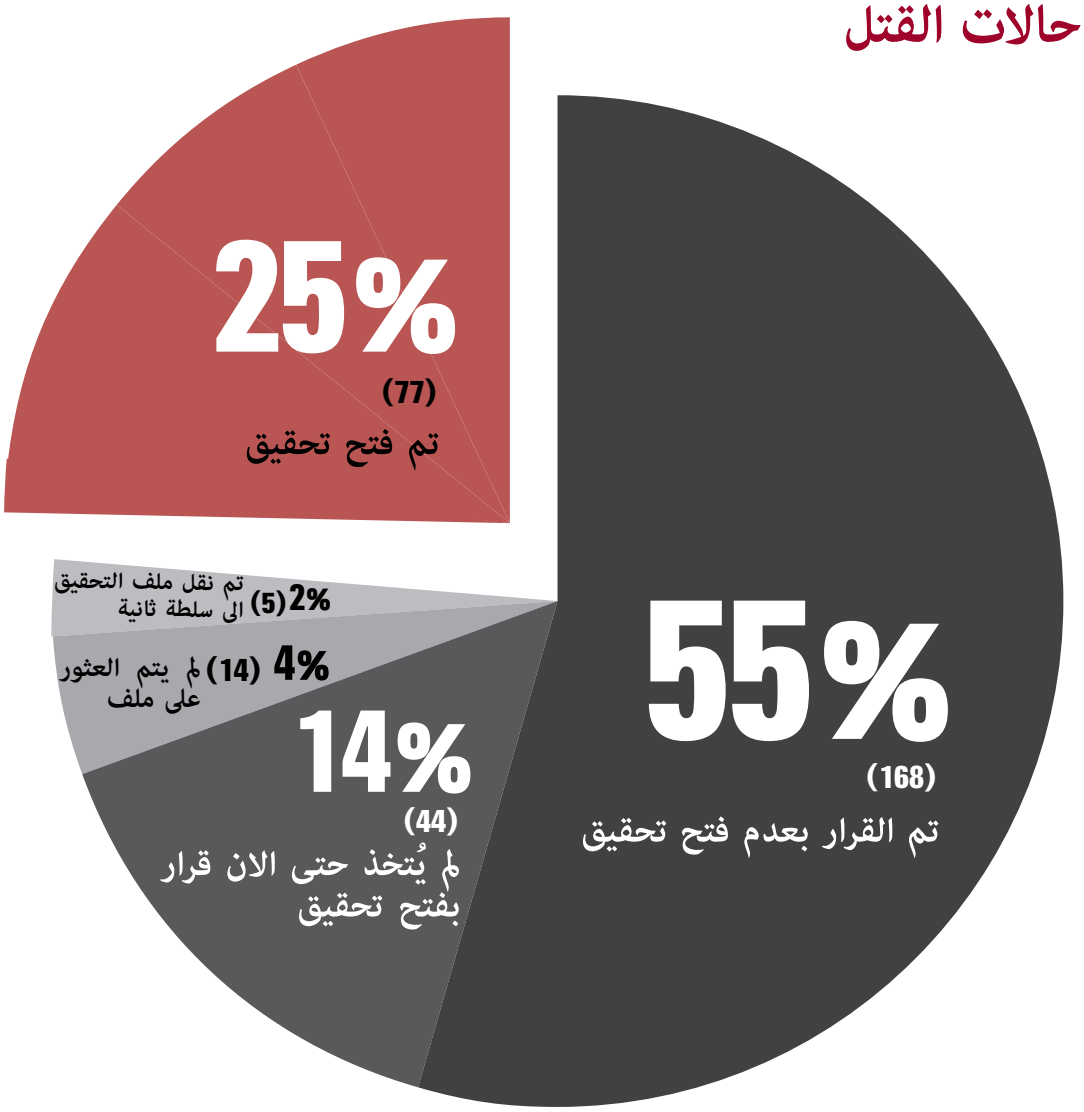

> متطوعو "تشخيص ضحايا الكوارث" (زاكاه)، إلى جانب بيت عائلة فوجل التي قتل فلسطينيان الوالدين فيها وثلاثة من أبنائهما بطعنات سكين. تصوير: نير إلياس، رويترز، 13/3.

جنود يقتلون شابيْن رميًا بالرصاص في مخيم قلنديا للاجئين

في يوم 01.08.2011، وقرابة الساعة 1:30 ليلاً، دخل جنود مخيم قلنديا للاجئين من الجهة الشمالية-الشرقية في إطار "عملية روتينية لاعتقال مطلوبين"، وفقًا للناطق العسكري. وبما أنّ هذه الليلة كانت الليلة الأولى في شهر رمضان، فإنّ الكثيرين من سكان المخيم كانوا مستيقظين ومنشغلين في التحضيرات للسّحور. في أثناء العملية اعتقل الجنود ثلاثة من سكان المخيم، منهم قاصران. وقد قامت مجموعة من الشبان بإلقاء الحجارة باتجاه الجنود فردّوا بإطلاق الغاز المُسيل للدموع والقنابل الصوتية.

وبحسب الاستقصاء الذي أجرته منظمة "بتسيلم"، فإنه عند الساعة 3:00 فجرًا بدأ قسم من الجنود بالخروج من المخيم. وعلى بعد قرابة خمسين مترًا منهم وقف عدة أشخاص من سكان المخيم أمام مداخل بيوتهم. وقامت مجموعة من الشبان بإلقاء الحجارة على الجنود. وفي هذه المرة ردّ الجنود بإطلاق الرصاص الحيّ والغاز المسيل للدموع بكثافة، حيث أدّى هذا إلى إصابة ثلاثة شبان كانوا موجودين في الشارع في تلك اللحظة:

- معتصم عدوان (22 عاما)، كان واقفا عند مدخل بيته وأصيب برأسه وصدره. عدوان قُتل على الفور كما يبدو.

> معتصم عدوان. الصورة بلطف من العائلة

- علي خليفة (25 عاما)، أصيب في بطنه وتوفي متأثرًا بجراحه في المستشفى.
- مأمون إبراهيم (24 عاما)، أصيب بجراح بسيطة نجمت عن شظايا.

فور وقوع الحادثة أجري استقصاء ميدانيّ، بمشاركة الجنود الذين كانوا ضالعين فيه. وبموازاة ذلك، وبما يتلاءم والسياسة الجديدة التي بدأت النيابة باتباعها في نيسان (أبريل) 2011، فُتح أيضًا تحقيق لدى الشرطة العسكرية لفحص ملابسات مقتل علي خليفة ومعتصم عدوان. وقد جُمعت في إطار التحقيق الذي لم يُجرَ إلا في تشرين الثاني (نوفمبر) شهادة الجّريح مأمون إبراهيم. وبحسب المعلومات المتوفرة لدى "بتسيلم" فإنّ هذا التحقيق لم ينتهِ بعد.

> فراس قصقص مع زوجته وإحدى بناتهما. الصورة بلطف من العائلة

طواحين العدل لا تطحن: معالجة مقتل مواطن فلسطيني غير مسلح

قُتل فراس قصقص (32 عاما) يوم 02.12.2007 جراء رصاص الجنود في حي الطيرة في رام الله. كان قصقص مقيمًا في قرية بتير في منطقة بيت لحم ووصل مع عائلته إلى زيارة أقربائه في الطيرة. وبحسب المعلومات التي بحيازة "بتسيلم"، قام قصقص ظهيرة ذلك اليوم بالتنزّه مع اثنين من أنسبائه في منطقة مفتوحة مجاورة لبيوت الحيّ. رأى الثلاثة مجموعة من الجنود على بعد قرابة 500 متر هوائيٍّ. من الشهادات التي جمعتها "بتسيلم" من نسيبيْ قصقص، يتضح أنّ الجنود أطلقوا الرصاص الحيّ باتجاه الثلاثة، دون سابق إنذار ورغم أنّ الثلاثة لم يكونوا مسلحين ولم يفعلوا أيّ شيء يمكن أن يشكل خطرًا على الجنود. وقد أصيب قصقص برصاصة اخترقت ظهره وخرجت من بطنه، فنقله نسيباه إلى المستشفى في رام الله حيث توفي هناك متأثرًا بجراحه.

توجّهت "بتسيلم" إلى النيابة العسكرية عدة مرات مطالبًا بفتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية لفحص حيثيات وملابسات قتل قصقص. وقد فُتح التحقيق بعد سنة من الحادثة، حيث ساعدت "بتسيلم" الشرطة العسكرية في تنسيق جمع الشهادات من نسيبي عائلة قصقص وزوّد المحققين بالمواد ذات الصلة التي كان يملكها.

وبحسب المعلومات المتوفرة لدى "بتسيلم" انتهى التحقيق في الملف في نيسان 2009، وفي يوم 27.05.2009 نقل ملف التحقيق إلى عناية النيابة للشؤون الميدانية. ورغم توجّهات "بتسيلم" المتكرّرة إلى النيابة بطلب البتّ في الملف، إلا أنه لم يُتخذ أيّ قرار حتى شباط (فبراير) 2011 حين قدمت "بتسيلم" التماسًا للمحكمة العليا بواسطة المحامية غابي لسكي. بعد تقديم الالتماس نقلت النيابة العسكرية معالجة الملف إلى نيابة الدولة، بادّعاء أنّ قانون القضاء العسكريّ لم يعد يسري على الضالعين في الحادثة الذين كانوا جنودًا في الاحتياط وقد مرّ زمن طويل على الواقعة.

وأعلمت نيابة الدولة المحكمة العليا بأنها لم تتلقَ الملف لعنايتها إلا يوم 07.03.2011 ومنحتها المحكمة تمديدًا لشهرين من أجل فحص موادّ التحقيق. بعد ذلك تلقت النيابة بناء على طلبها فترتيْ تمديد أخريين، من أجل استكمال التحقيق.

في آب (أغسطس) 2011 أعلنت نيابة الدولة أمام المحكمة أنه وبعد فحص موادّ التحقيق في ملف قتل فراس قصقص، تقرّرت مقاضاة الضابط الذي كان مسؤولاً عن قتله، بما يخضع لجلسة استماع من المقرّر أن تجري مع الضابط خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر). لكن النيابة لم تُدلِ بتفاصيل تتعلق ببنود الاتهام المقدّمة ضدّه.

في كانون الثاني (يناير) 2012، بعد مضيّ أكثر من أربع سنوات على الحادثة، أفادت نيابة الدولة أمام المحكمة العليا أنه تقرر في أعقاب جلسة الاستماع عدم تقديم لائحة اتهام ضد الضابط وتقرر إغلاق الملف. وفي الرسالة المرفقة بردّ النيابة، كتبت المحامية ركيفت (سيغل) موهر من نيابة لواء المركز أنّ إطلاق الرصاص لم يتم فعلا وفق تعليمات إطلاق النار، ولكن "الحديث كان يدور عن وضعية ميدانية خاصة، شعر الجنود في إطارها... بخطر حقيقيّ". وكان استنتاج النيابة "أنه حتى لو كان أمر إطلاق الرصاص مغلوطًا فإنه لا يصل إلى درجة الإهمال". إضافة إلى ذلك، ورد "وجود نقص حقيقي في الأدلة التي تتعلق بإثبات العلاقة الظرفية بين إطلاق النار وبين موت فراس قصقص المزعوم".

وتنوي "بتسيلم" تقديم استئناف على هذا القرار الصادر عن نيابة الدولة.

> إصابة قذيفة لبيت في مدينة بئر السبع. تصوير: باز ريتنر، 20/8/2011

مواطنون إسرائيليون وأجانب قتلهم فلسطينيون

منذ01.01.2011 وحتى 31.12.2011 قتل فلسطينيون 11 مواطنا إسرائيليًا.

ثمانية مواطنين إسرائيليين قُتلوا في الضفة الغربية: خمسة أفراد من عائلة واحدة –الوالدان، ابنهم ابن الحادية عشرة، ابنهم ابن الأربع سنوات وطفلتهم التي يقلّ عمرها عن السنة الواحدة- طعنوا وقتلوا بالرّصاص على يد فلسطينيَيْن، في بيتهم في مستوطنة إيتمار. مواطن واحد قُتل رميًا بالرصاص على يد رجال شرطة فلسطينيين عندما دخل إلى موقع قبر يوسف في نابلس الذي يخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية، من دون تنسيق مسبق مع الجيش. مواطنان آخران –أب وابنه الطفل الذي لم يتعدّ عمره السّنة الواحدة- قُتلا بعد أن ألقى فلسطينيون الحجارة على السيارة التي أقلتهم في شارع رقم 60.

بالإضافة إليهم، قُتل مواطن إسرائيليّ رميًا بالرّصاص في مخيم جنين للاجئين . هوية القاتل وخلفية الجريمة غير معروفتين حتى الآن.

قُتل ثلاثة مواطنين إسرائيليين على يد فلسطينيين في داخل حدود إسرائيل:

اثنان –أحدهم من بئر السبع والآخر من أشكلون- قُتلا جراء صاروخ أطلقه فلسطينيون من قطاع غزة. وقُتل قاصر عمره 16 عامًا جراء صاروخ مُضادّ للدبابات أطلقه فلسطينيون من قطاع غزة باتجاه حافلة في نطاق حدود مجلس "شاعر هنيغف" الإقليمي.

كما قُتل ستة مواطنين إسرائيليين وفرد واحد من قوات الأمن في عملية جرت في منطقة إيلات، حيث لم تُنشر بعد هوية منفذي العملية. أثناء تبادل إطلاق النيران في تلك العملية قُتل أيضًا عدة أشخاص لم تتعرّف "بتسيلم" على هويّاتهم، منهم على ما يبدو عدد من مُنفذي العملية. كما قتل في هذا الحدث جنديّ واحد جراء إطلاق رصاص غير مقصود من قوات الأمن. قتل جندي آخر أثناء تبادل لإطلاق النار مع فلسطينيين عند حدود غزة، حيث نشأ ذلك أيضًا من إطلاق رصاص مغلوط من طرف قوات الأمن.

مقتل مواطنين أجنبيين:

أحدهما اُختطف وشُنق على يد مواطنين فلسطينيين في داخل قطاع غزة، وقُتلت الثانية جراء انفجار عبوة ناسفة في القدس.

فلسطينيون قتلهم مواطنون إسرائيليون

قُتل فلسطينيان اثنان على يد مستوطنين في الضفة الغربية. في الحالتين قدم المستوطنون إلى مناطق محاذية لبلدات فلسطينية، وعلى ما يبدو فإنهم أطلقوا النار بعد إلقاء الحجارة صوبهم. فلسطينيّ آخر من سكان القدس الشرقية قُتل طعنا بالسكين في مركز مدينة القدس على يد مواطن إسرائيلي.

عقوبة الإعدام في قطاع غزة

منذ شهر كانون الثاني (يناير) 2011 وحتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) 2011 حكمت محاكم تابعة للسّلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بالإعدام على شخص واحد، فيما حكمت المحاكم التابعة لـ "حماس" في قطاع غزة بالإعدام على ثمانية أشخاص. وقد حُكم أحدهم، وهو مواطن إسرائيليّ، بحكم الإعدام غيابيًا. وفي هذه الفترة أعدمت حكومة "حماس" ثلاثة أشخاص –محمد أحمد أبو قنيص (51 عاما) وابنه رامي (22 عاما)، وقد أدين الاثنان يوم 29.11.2004 بمحكمة الصلح في غزة بالتعاون مع إسرائيل والتسبب بمقتل فلسطينيين وأعدما شنقًا. كما أدين عبد الكريم محمد عبد شرير (35 عاما) يوم

29.10.2010 بالتعاون مع إسرائيل وأُعدم رميًا بالرصاص.

منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1995، حُكم على 71 شخصًا بالإعدام في المحاكم التابعة لها، بتهم ومخالفات تتعلق بالتعاون مع إسرائيل والخيانة والقتل. ومنذ سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران (يونيو) 2007، حكمت على 27 شخصًا آخرين بعقوبة الأعدام جراء جنح مشابهة.

ينصّ القانون الفلسطيني على أنّ تطبيق قرار الحكم بالإعدام يستوجب مصادقة رئيس السلطة الفلسطينية على ذلك. ومنذ تولّيه المنصب في كانون الثاني (يناير) 2005، رفض محمود عباس التصديق على أحكام الإعدام، وعليه لم تنفذ عقوبة الإعدام بحق أيّ شخص في الضفة الغربية في هذه الفترة. وحتى تلك الفترة، أعدمت السلطة الفلسطينية 13 شخصًا حُكموا بالإعدام. وقد جدّد حُكم "حماس" في قطاع غزة عام 2010 تنفيذَ الأحكام بالإعدام بادّعاء أنّ سريان فترة ولاية عباس قد انتهى، ولذا فإنّ حكومة "حماس" لا تعترف به كرئيس وليست بحاجة إلى تصديق منه. منذ تلك الفترة وحتى نهاية عام 2011 أعدم في قطاع غزة ثمانية محكومين بالإعدام.

إضافة إلى ذلك، جرى تخفيف حكم الإعدام إلى السجن في حالتين وفي خمس حالات أخرى أطلق سراح المحكومين، وذلك من مجمل الحالات التي حُكم فيها أشخاص بحكم الإعدام في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما قُتل ثمانية محكومين بالإعدام في داخل السّجون وثلاثة آخرون قُتلوا بعد فرارهم من السّجن أثناء حملة "الرصاص المصبوب". كما فرّ خمسة محكومين آخرين بالإعدام من السّجون، وحُكم ستة آخرون غير معتقلين غيابيًا، فيما لم تتوفر لدى "بتسيلم" المعلومات المتعلقة بمكان احتجاز محكومَيْن آخريْن.

يقبع اليوم في السّجون التابعة للسلطة الفلسطينية ولـ "حماس" 47 شخصًا حُكموا بالإعدام، وهم يحيون في ظلّ عدم وضوح مصائرهم. تسعة منهم يقبعون في سجون الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة.

تستنكر "بتسيلم" اللجوء إلى أحكام الإعدام، حيث أنه حكم غير أخلاقيّ ويشكل انتهاكًا للحق في الحياة. لا مكان لمثل هذا الحكم في كتب القوانين، مهما تكون الظروف. على السّلطة الفلسطينية وحكومة "حماس" أن تشطبا حكم الإعدام من قوانينهما. وحتى ذلك الحين، على حكومة "حماس" أن تمتنع عن تنفيذ هذه الأحكام.

خطأ في التشخيص؟ جنود يقتلون عمر القواسمة في سريره رميًا بالرصاص

> عمر القواسمة، الصورة بلطف من العائلة

كان عمر القواسمة (66 عاما) يعيش مع زوجته وابنه في حيّ الشيخ في الخليل. في الطابق الذي تحتهم يسكن وائل البيطار، وهو ناشط في حركة "حماس" وكان مطلوبًا للجيش الإسرائيليّ. وقد أطلقت السلطة الفلسطينية سراح البيطار من سجنه يوم 06.01.2011

غداة إطلاق سراحه، في 07.01.2011، وقرابة الساعة 3:45 صباحًا، اقتحم الجنود بيت عائلة القواسمة ووصلوا حتى مدخل غرفة النوم من دون أن يشعر أهل البيت بوجودهم. ثم أطلق جنديّان النار على عمر القواسمة وأرديا قتيلاً. وبناءً على استقصاء أجرته منظمة "بتسيلم" تبيّن أنّ القواسمة قُتل وهو نائم في سريره. وبناءً على التقرير الطبيّ، أصيب القواسمة بالرصاص في رأسه وفي منطقة الصدر والأطراف.

وأفادت زوجة القواسمة لـ "بتسيلم" بأنها وفور إطلاق النار تلقت أمرًا من أحد الجنود بعرض بطاقة هوية زوجها عليه وسألها ما إذا كان هذا بيت وائل البيطار. بعد ذلك اعتقل الجنود البيطار خارج منزله، من دون أيّ مقاومة من طرفه. وفي نفس العملية اعتقل الجنود أربعة ناشطين آخرين من "حماس"، والذين أطلق سراحهم أيضًا من سجن السلطة الفلسطينية قبل اعتقالهم بيوم واحد.

ورد في بيان الناطق العسكري الذي نشر في يوم الحادثة أنّه "خلال اعتقال مطلوبين الليلة، قُتل فلسطيني كان موجودًا في بيت أحد المخربين"، رغم أنّ عمر القواسمة قتل في منزله. في بيان آخر نشره الناطق العسكري يوم 19.01.2011 وردت نتائج الاستقصاء الميدانيّ الذي أجري حول الحادثة. وقضى الاستقصاء بأنّ "إطلاق الرصاص الأول باتجاه المواطن جرى في أعقاب حركة مفاجئة ومشبوهة بدرت عنه وجعلت الجنود يشعرون بخطر على حياتهم، خصوصًا في ضوء المعلومات التي كانت بحيازة الجنود بما يخصّ نشاطات وخطورة وائل البيطار، الناشط البارز في "حماس"، الذي كان هدفًا للاعتقال وموجودًا في المبنى". وقد عبر الناطق العسكري عن أسفه لموت عمر القواسمة إلا أنه شدّد على أنّ إطلاق الرصاص جرى وفق تعليمات إطلاق النار. ومع ذلك، قرر قائد المنطقة عدم تمديد فترة الخدمة العسكرية الثابتة لأحد الجنديين اللذيْن أطلقا الرصاص على القواسمة.

هذه الخطوة غير كافية وتشير إلى استهتار بالغ بحياة البشر. فمن خلال تسلسل الأمور والأحداث وردود فعل الناطق العسكري يتضح أنّ الجنود دخلوا شقة القواسمة عن طريق الخطأ. وحتى لو ظنّ الجنود أنّ القواسمة هو الإنسان المطلوب اعتقاله، وحتى لو بدرت عنه حركة مشبوهة ما، فإنّ هذا كله لا يبرّر إطلاق الرصاص الكثيف باتجاه سريره وقتله. وإذا أخذنا بالحسبان حقيقة وجود جنود آخرين كُثر في بيته في تلك الأثناء، فإنه كان بالإمكان منع هذا الخطر –في حال وجوده فعلا- بطرق أخرى.

توجّهت "بتسيلم" إلى النيابة العسكرية للشؤون الميدانية مطالبًا بالتحقيق في موت عمر القواسمة. في كانون الثاني (يناير) 2012، وبعد مضي سنة على الحادثة، تقرر عدم فتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية، وقيل إنه "ستُرسل معلومات جديدة حول الموضوع لاحقًا".

اتخذت حماس مخازنَ ذخيرة في قلب تجمّع سكنيّ مدنيّ في غزة؛ قصف الجيش المخازن وقتل وجرح مواطنين، من بينهم أطفال

> الشاهد مقداد زعلان في بيت العائلة الذي تضرر بالقصف في غزة. تصوير: محمد صباح، "بتسيلم"، 9/12/2011

في يوم 9.12.2011، وبعد الساعة 2:00 ليلا بقليل، أطلقت طائرة تابعة لسلاح الجوّ الإسرائيلي صاروخيْن باتجاه مُجمع تابع لألوية عزّ الدين القسام، الذراع العسكرية ل "حماس"، شمال غرب مدينة غزة. بعد قرابة الدقيقة أُطلق على المجمع صاروخ آخر أدّى إلى انفجار ضخم وإلى اندلاع حريق. وقد نبعت قوة الانفجار الكبيرة -على ما يبدو- من تفجيرات ثانوية للذخيرة التي خُزّنت في المُجمع. وبحسب المعلومات المتوفرة لدى "بتسيلم"، فإنّ قذائف أُطلقت من هذا الموقع باتجاه إسرائيل قبل هذا الهجوم بوقت قصير.

أصابت الصواريخ والانفجارات الثانوية البيوت المحاذية للمُجمع. وقد أدّى ذلك إلى انهيار أحد البيوت الذي يبعد مترين فقط عن المجمع، فوق ساكنيه. أصيب جراء ذلك ربّ العائلة بهجت الزعلان (37) إصابة بالغة توفي على أثرها بعد وقت قصير. كما أصيب ابنه رمضان ابن السنوات العشر إصابات فادحة ليفارق الحياة في ساعات المساء من نفس اليوم، كما أصيب يوسف، ابن آخر يبلغ الثامنة من عمره، إصابة بالغة. وقد تضرّرت بيوت أخرى بجوار المجمع لدرجة أنّ أحدها انهار. وقد وصف مقداد الزعلان (19)، المُحاذي بيته للبيت الذي انهار، ما جرى في شهادته التي أدلى بها ل "بتسيلم":

> "{...} سمعت عمي بهجت يقول: مقداد، إذهب إلى الأولاد. قفزت فورًا فوق الجدار الذي يفصل بين بيتنا وبيت العم بهجت. {من تحت الأنقاض} احتضن بهجت ابنه الطفل أحمد وزوجته سعدة. صرخت سعدة بي "أنقذ أحمد". كان أحمد يقبع تحت الأنقاض. أخرجته وخرجت من هناك {...} عدت إلى سعدة كي أخرجها من تحت الأنقاض، وخلال ذلك وقع انفجار ثالث هزّ المنطقة بأسرها. لقد غطتني الأنقاض أنا وسعدة. بدأتُ بالبحث عن أبناء عمي في الغرفة المجاورة وعندها عثرت على رمضان (ابن العاشرة) ويوسف)ابن الثامنة)، وقد أغمي عليهما جراء دخان الصواريخ والأنقاض. كما وجدت ريما (ابنة الثالثة) في ركن الغرفة، تجلس منقبضة وخائفة. كانت إيمان (ابنة الخامسة) نائمة ولم تُصبْ بأذًى وعرفت أنها على قيد الحياة. عدتُ مرة أخرى كي أحمل سعدة من تحت الأنقاض وعندها انتبهت إلى أنّ عمي بهجت على قيد الحياة. قال لي: "أنت مسؤول عن أولادي". رفعت جسده العلوي ووضعته في حضني وبدأت برفع الأنقاض من حوله، لكنني لم أنجح. بعدها بدأت بالضغط على صدره لأساعده على التنفس، وعندها رفعت الأنقاض من حوله ووضعته جانبًا، حتى فارق الحياة."

بعد وقت قصير من الحادثة نشر الناطق العسكري بيانًا جاء فيه أنّ سلاح الجوّ أصاب أهدافًا في قطاع غزة. وبعد مضي بضع ساعات أوضح الناطق العسكري أنّ "تفجيرات إضافية وقعت جراء وجود وسائل قتالية خُزنت قرب مراكز النشاط الإرهابية التي هُوجمت. الجيش الإسرائيلي يأسف على المسّ اللاحق بغير الضالعين لكنه يشدّد مجددا على أنّ المسؤولية تقع على التنظيم الإرهابي "حماس"، الذي يختار العمل من قلب المناطق السكنية للمدنيين ويستخدمهم دروعًا بشرية".

في فجر يوم 11.12.2011، وبعد يومَيْن من هذا الهجوم، قصف الجيش الإسرائيلي ثانية مبنى في حيّ الزيتون في مدينة غزة، استعمل أيضًا على ما يبدو لتخزين الذخيرة. في أعقاب قصف المبنى بالصاروخ وقعت عدة تفجيرات ثانوية أدّت إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمبنى السكنيّ المحاذي له. نتيجة لذلك، أصيبت سندس بدوان (11) إصابات بالغة فيما أصيب والدها إصابات طفيفة. نشر الناطق العسكريّ يوم 12.12.2011 شريطًا مصورًا يُظهر لحظة الهجوم والانفجارات الثانوية. ويظهر في الشريط المبنى الذي قُصف وبمحاذاته بيت عائلة بدوان. في البيان المرافق للشريط ورد: "يشدّد الجيش الإسرائيلي على أنّ هذه المواد تثبت كيفية اختيار التنظيم الإرهابي "حماس" للعمل من وسط المناطق السكنية المدنية في غزة، ويستخدم السكان كدروع بشرية".

إنّ تخزين الذخيرة وسط مناطق السكن المدنية وإطلاق الصواريخ من خلالها أمران غير قانونيَيْن ويشكّلان خطرًا على المواطنين الذي يقطنون فيها. وذلك لسببين، الأول أنه هذا يجعلهم عرضة لتفجّر الذخيرة والسبب الثاني أن المُجمّعات المستخدمة لتخزين الذخيرة تعتبر هدفًا عسكريًا شرعيًا، مما يجعلها عرضة للهجوم. وعبر وضعها للذخيرة في وسط مناطق السّكن المدنية فإنّ "حماس" انتهكت المبدأ الأساسي في القوان الإنساني الدولي، الذي ينصّ على إبقاء المدنيين خارج دائرة الاقتتال.

مع ذلك، فإنّ حقيقة انتهاك "حماس" لنظم القوانين الدولية ومَوْضَعة مباني تخزين الذخيرة في حيّ سكنيّ، لا يمنحان إسرائيل حقًا أوتوماتيكيًا بقصفها. صحيح أنّ هذه المنشآت تُعتبر هدفًا عسكريًا شرعيًا، إلا أنّ إسرائيل مُلزمة بالامتناع قدر الإمكان عن المسّ بالمدنيين. وعليه، فهي غير مُخوّلة بالمسّ بهذه الأهداف إلا بعد اتخاذها جميع التدابير المطلوبة من أجل تقليص إلحاق الضّرر بالمدنيين إلى أدنى حدّ، ومن ضمن ذلك تحذيرهم قبل القصف كي تمكّنهم من ترك المكان. كما أنّ اختيار توقيت القصف في منتصف الليل بالذات، حيث من المرجّح أنّ السكان موجودون في بيوتهم، يزيد من احتمال إلحاق الأذى بالمدنيين. في الشريط الذي نشره الناطق العسكريّ والذي يوثق الهجوم الثاني، يمكننا أن نرى وبوضوح مبنى مدنيًا محاذيًا للهدف الذي قصفه سلاح الجوّ. وعليه، لا يمكن الادعاء أنّ الجيش لم يعرف بوجود مدنيين في المنطقة.

توجّهت "بتسيلم" إلى النيابة العسكرية مطالبًا بفتح تحقيق حول ظروف وملابسات الحادثتَيْن

ليست ظاهرة هامشية: عنف قوات الأمن

وثقت "بتسيلم" ومؤسسات أخرى، خلال السنوات الأخيرة، مئات الحالات التي قام فيها جنود وشرطيون بصفع لفلسطينيين، ورفسهم وإهانتهم وإذلالهم وتوقيفهم في الحواجز سدًى. في عدد من الحالات جرى توثيق حالات أكثر عنفًا من هذه المذكورة هنا.

تستنكر جهات رسمية هذه الممارسات بادعاء أنّ الحديث يدور عن "أقلية هامشية". وتقول هذه الجهات إنه يجب شجب الجنود الذي يأتون بهذه المسلكيات، حيث أنّ أفعالهم هذه لا تعبّر عن سياسة الجيش الإسرائيلي. ولكن المؤسّسة تفضّل على أرض الواقع ألا تُوضح للقوات الميدانية بشكل قاطع بأنّ كلّ عنف، أيًا كان، تجاه سكان المناطق المحتلة هو ممنوع، كما أنّ شكاوى كثيرة قدّمتها "بتسيلم" ومؤسسات أخرى تتعلق بمسلكيات كهذه بدرت عن قوات الأمن، لم تكد تحظَ بأيّ عناية ومعالجة. هذا الأمر شكّل رسالة من السلطات المسؤولة إلى القوات الفاعلة في المناطق المحتلة، مؤدّاها أنّه ورغم معارضة المؤسسة لمثل هذه الأفعال بشكل مبدئيّ، إلا أنها لا تنوي تنفيذ الإجراءات القانونية ضد الجنود والشرطيين الذين يقومون بمثل هذه الأفعال.

منذ بدء الانتفاضة الثانية في أيلول (سبتمبر) 2000 وحتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) 2011، توجّهت "بتسيلم" إلى السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون بما يتعلق بـ485 حالة، برزت بشأنها شكوك بأنّ قوات الأمن تصرفت بعنف تجاه الفلسطينيين، وذلك بناءً على استقصاء "بتسيلم" لهذه الحالات. وطالبت "بتسيلم" بفتح ملفات تحقيق في هذه الحالات لفحص ظروف وملابسات الأحداث، وبتقديم المسؤولين للمحاكمة في حال اتضح وجود انتهاك للقانون فعلا.

توجّهت "بتسيلم" في 241 حالة من هذه الحالات إلى النيابة العسكرية بما يتعلق بمسلكيات الجنود. ومن خلال المعلومات التي وردت إلى مركزنا، يتّضح ما يلي: في 200 حالة فقط من الحالات التي فُتحت بشأنها ملفات تحقيق لدى الشرطة العسكرية، أغلقت 134 ملفا منها من دون اتخاذ أيّ تدابير ضد الجنود الضالعين. وقد أدّت سبعة تحقيقات إلى تقديم لوائح اتهام ، فيما ألغيت لائحة اتهام واحدة من هذه اللوائح الثماني. وقرّرت النيابة العسكرية في 18 حالة أخرى عدم فتح أيّ تحقيق. أما بشأن ما تبقى من الحالات فإنّ "بتسيلم" لم تحصل على أيّ معلومات تتعلق بمعالجة الملفات.

توجّهت "بتسيلم" في 244 حالة إلى وحدة التحقيق مع الشرطيين ("ماحش") بما يخصّ مسلكيات الشرطيين وشرطيي حرس الحدود. من خلال المعلومات التي وصلت إلى "بتسيلم" يتضح فتح تحقيقات في 146 حالة من الحالات، إلا أنّ 113 حالة من بينها أغلقت من دون اتخاذ أيّ تدابير ضدّ الشرطيين الضّالعين. وأدّى 12 تحقيقا إلى تقديم لوائح اتهام. في 77 حالة من الحالات الأخرى قرّرت "ماحش" عدم فتح أيّ تحقيق مطلقًا. أما فيما يخصّ بقية الحالات فإنّ "بتسيلم" لم تتلقَّ أيّ معلومات تتعلق بمعالجة الملفات.

عدم الكشف عن قسم من الحالات

لا يتم الكشف عن قسم من التنكيلات لأنّ الكثير من الفلسطينيين يفضّلون الامتناع عن تجشّم الصعوبات المَنوطة بمثل هذه التقارير، حيث أنّ مجرد تقديم شكوى ضد جنديّ أو شرطيّ إسرائيليّ هو عملية معقدة يمكن أن تستمرّ لساعات طويلة. وحتى في الحالات التي يدعو فيها محقق من الشرطة العسكرية المشتكي من أجل الإدلاء بإفادته، فإنه يضطرّ مرارًا للانتظار ساعات عديدة عند مدخل مكتب التنسيق والارتباط. ويمتنع الآخرون، خصوصًا أولئك الذين دخلوا إسرائيل من دون تصاريح، عن تقديم الشكاوى في حالات العنف الشديد خشية أن يُعتقلوا بدعوى خرقهم للقانون. وكثيرون يمتنعون عن تقديم الشكاوى لكونهم لا يؤمنون بأنّ أذرع تطبيق القانون الإسرائيلية، ستستنفد الإجراءات القانونية مع المسؤولين عن المسّ بهم.

> جنود يعتقلون متظاهرًا فلسطينيًا في قرية النبي صالح بعد جنازة مصطفى التميمي، 11/12/2011. تصوير: آن بك، activestills.org

جنود يضربون ويُذلون راعيَ غنم من قرية كيسان

> نايف عبيّات.
تصوير: سهى زيد، بتسيلم

نايف عبيّات (24 عاما) من سكان قرية كيسان التي تقع جنوبي بيت لحم. في سنوات الثمانين والتسعين أقيم في هذه المنطقة عدد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية وهي مُعرّفة كمنطقة C الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. في الشهادة التي أفاد بها عبيّات أمام "بتسيلم" قال إنّ الكثيرين من أهل قريته الذين يعتاشون على تربية المواشي، يعانون المضايقات المتكرّرة من الجيش والمسؤولين عن الأمن في المستوطنات، حيث يسعى هؤلاء وفق أقواله إلى إقصائهم عن المناطق المحاذية للمستوطنات.

في صبيحة يوم 04.03.2011 كان عبيّات يرعى قطيع العائلة في منطقة تقع جنوبي القرية. وفي ساعات الظهيرة جمع الأغنام وبدأ بالسّير على الطريق المؤدية إلى بيته. إلى جانب هذه الطريق أقيمت البؤرة الاستيطانية "أيفي هناحل".

وفي طريق مسيره توقفت إلى جانبه ثلاث سيارات "جيب" عسكرية ليقترب منه ثلاثة جنود.ووفقا لأقوال عبيّات، سأله أحد الجنود عمّا يفعله هناك وبدأ برفسه حتى قبل أن يجيبه. وقع عبيّات على الأرض وأصيب كوعه وبدأ الدم ينزف منه. وقام الجنديان الآخران بتفتيشه وكبّلا يديْه وعصّبا عينيه. بعد ذلك ألقى به الجنود على أرضية الجيب وبدأوا بالتحرك. وأفاد عبيات لـ "بتسيلم" بأنّ السفرة استمرّت زهاء الساعتيْن، سخر خلالها الجنود منه وسبّوه. في نهاية الأمر، توقف الجيب في معسكر "عتصيون" العسكري حيث تركه الجنود هناك في السّاحة لعدة ساعات، ويداه لا تزالان مربوطتيْن وعيناه معصوبتيْن. الجنود الذين كانوا إلى جانبه واصلوا سبّه وشتمه والسّخرية منه، حيث قال عبيّات إنّ أحد الجنود دفع بحبة بندورة في فمه.

ووفقًا لأقوال عبيّات، قام رعاة غنم تواجدوا في المكان بجمع أغنامه وأعادوها إلى القرية. وقد حُقق معه في محطة الشرطة في معسكر "عتصيون" حول ما فعله بمحاذاة الطريق. ثم أطلق سراح عبيّات بعد عدة ساعات وطُلب منه أن يقدم للتحقيق ثانية بعد يومين. وصل عبيّات إلى المحطة في ساعات الصباح كما طُلب منه، وانتظر حتى الساعة 14:00، وعندها أمره الجنود بالعودة إلى بيته من دون أن يُحقق معه بتاتًا.

توجّهت "بتسيلم" إلى النيابة العسكرية باسم عبيّات بطلب التحقيق في الشكوى التي قدّمها. وفي أعقاب ذلك فُتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية.

> حي سلوان في القدس الشرقية. تصوير: أورن زيف، activestills.org، 27/2/2009.

شرطيو حرس الحدود يضربون مواطنًا من سلوان في القدس الشرقية

> وحيد الرويدي. تصوير: عامر عاروري، بتسيلم

وحيد الرويضي من سكان حيّ سلوان في القدس الشرقية، عمره 34 عامًا، متزوج وأب لخمسة أطفال. يوم الخميس، 15.09.2011، وقرابة الساعة 19:00، كان الرويضي يسافر مع أمه وزوجته واثنيْن من أبنائه –عمرهما ثلاث سنوات وسنة واحدة- إلى أحد الأحياء القريبة لزيارة أخته التي أنجبت قبل عدة أيام. في تلك السّاعة كان البعض من سكان الحيّ يلقون الحجارة على شرطيي حرس الحدود فالتقى أبناء العائلة في طريقهم بسيارة جيب تابعة لحرس الحدود تغلق الطريق أمامهم.

أمر الشرطيون الرويضي بالتوقف وطلبوا منه رؤية بطاقات الهوية للجّالسين معه في السيارة. لم تكن أمه تحمل بطاقتها معها. وبينما كان الرويضي يحاول إقناع الشرطي بالسّماح لهم بمواصلة طريقهم، اقترب منهم جيب آخر تابع لحرس الحدود فألقى بعض السّكان الحجارة عليه. وقد خشي الرويضي من أن تُصاب سيارته والأولاد ولذلك تقدم قليلا إلى الأمام -عشرة أمتار كما يقول- وعندها سدّ جيب شرطيّ آخر الطريق عليه. ثم خرج من الجيب شرطي أمره بالخروج من السيارة وفتح أبوابها. خرج الرويضي وطلب من أبناء عائلته انتظاره خارج السّيارة ريثما يقوم الشرطيون بفحصها. وأثناء الفحص ألقيَ المزيد من الحجارة باتجاه الشرطيين ليصيب البعض منها سيارة الرويضي.

ووفقا لأقوال الرويضي، توجّه إلى الشرطيين وطلب منهم أن يسمحوا له بإبعاد سيارته، لكن ردّهم على الطلب كان بالصّراخ عليه وشتمه وضربه في جميع أنحاء جسده. ثم أوقعه أحد الشرطيين أرضًا وكبّل يديه خلف ظهره ورشّ غاز الفلفل على وجهه. وقد قال الرويضي لـ "بتسيلم": "شعرت بأنني أختنق، وكأنني على وشك الموت. كانت عيناي تكويانني بشدّة".

فيما بعد، قال الرويضي، إن الشرطيون أدخلو إلى سيارة الجيب وغطوا عينيْه. وقد قال إنه سمع أمه تحاول الوصول إليه وتطلب من الشرطيين إطلاق سراحه، إلا أنّ الشرطيين صرخوا عليها طالبين منها الابتعاد. السّكان الذين وصلوا إلى المكان أبعدوا الأم خشية أن يُلحق بها الشرطيون الأذى، ثم تركت سيارة الجيب المكان وتوقفت بعد مسافة قصيرة، لينزل منها الشرطيون.

طلب الرويضي من الشرطيين أن ينزل من سيارة الجيب لأنه يجد صعوبة في التنفس، فسمحوا له بذلك. ولكن، وكما يقول، أمره أحد الشرطيين بالوقوف وقتًا طويلاً وظهره ملاصق للحائط. وقال إنه طلب من الشرطيين أن يستدعوا سيارة إسعاف لأنه كان يشعر بالسّوء بعد الضّربات التي تلقاها، إلا أنهم استخفوا بطلبه. وبناءً على أقوال الرويضي قال له أحد الشرطيين إنه بالإمكان الانتهاء من الموضوع إذا وافق على العودة إلى بيته وكأنّ شيئًا لم يحدث، لكنه رفض وأصرّ على الذهاب إلى المستشفى وتقديم شكوى على العنف الذي مارسوه عليه وعلى إذلاله.

بعدها أخذ الرويضي إلى محطة الشرطة في البلدة القديمة، وقيل له هناك إنه مشتبه به بالاعتداء على الشرطيين وبمضايقتهم أثناء قيامهم بمهامّهم. أنكر الرويضي هذه التهم ووقع على روايته. بعدها نُقل إلى محطة الشرطة في المسكوبية، وهناك فحصه طبيب، ثم أمر الطبيب بنقله لإجراء فحوصات في مستشفى "شعري تسيدك". بعد فحصه في المستشفى أعيد الرويضي إلى محطة الشرطة وفي الغداة أحضِر إلى جلسة لتمديد اعتقاله في محكمة الصلح.

رفض قاضي محكمة الصلح في القدس، حاييم لي ران، طلب الشرطة تمديد اعتقال الرويضي بثلاثة أيام لغرض التحقيق. وكتب القاضي: "من الصعب علي أن أفهم لماذا تطوّر الموضوع بالشكل الذي تطوّر فيه، الأمر الذي أدّى اليوم إلى مثول مشتبه به أمامي وقد تعرّض للضرب، فيما بدت علامة زرقاء تحت عينه اليمنى وقميصه ملطخ بالدم".

قدم الرويضي شكوى في وحدة التحقيق مع الشرطيين ("ماحش") ضد الشرطيين الذين هاجموه. وأفادت "ماحش" لـ "بتسيلم" بأنّ الشكوى قيد التحقيق.

شرطيو حرس الحدود يضربون قاصرين عند حاجز "الكونتينر"

> أمير قباجة. تصوير: موسى ابو هشهش، بتسيلم

في يوم الجمعة 17.12.2010 خرج أبناء شبيبة من ألوية الخليل ورام الله ونابلس إلى رحلة في أريحا احتفالا بانتهاء دورة كمبيوتر مشتركة. وقرابة الساعة 19:00 وصلت الحافلة التي أقلتهم إلى حاجز "الكونتينر" المحاذي لبلدة أبو ديس، حيث كان شرطيو حرس الحدود مُشرفين عليه. صعد أحد الشرطيين إلى الحافلة وبدأ بجمع بطاقات الهوية من الركاب.

وكان من بين الشبان أمير قباجة، في السادسة عشرة من عمره، من بلدة ترقوميا محافظة الخليل. وقد روى لباحثي "بتسيلم" أنّ الرحلة كانت ناجحة جدًا وأنّ الجوّ في الحافلة كان ممتازًا. وبحسب أقواله، اقترب منه الشرطي وهو يمازح رفاقه، وأخذ منه بطاقة الهوية وأمره بالنزول من الحافلة. بعد ذلك أمر الشرطي "ح"، أحد رفاقه الذين مازحهم، أيضًا، بالنزول من الحافلة.

وبحسب شهادتيْ الشابيْن أمرهم الشرطيون بالجلوس تحت الستار المضروب إلى جانب الحاجز. وبعدها، أخذ الشرطيون الاثنيْن، واحدًا تلو الآخر، إلى منطقة مخفية خلف مبنى في الحاجز، وضربهما الشرطيون هناك.

وروى قباجة في شهادته لـ "بتسيلم" أنه عند عودته إلى الحافلة شعر بالمهانة والإحراج لأنه هُوجم بحضور رفاقه وأقربائه. وبحسب أقواله، تحوّل الجوّ الجيد الذي ساد الحافلة قبل وصولها إلى الحاجز، إلى جوٍّ من الحزن والصمت وزاد الموقف صعوبة أيضًا بعد عودة "ح" إلى الحافلة وآثار الضرب بادية على جسده. وقال قباجة للباحث من "بتسيلم" إنه لن ينسى أبدًا ما حدث معه في ذلك اليوم ولن ينسى الحزن والإحراج اللذيْن ألمّا به.

بعد قرابة الشهر على هذه الحادثة، توجّهت "بتسيلم" إلى "ماحش" باسم قباجة و"ح"، وبلغ عنها، وطلب فتح تحقيق في الموضوع. بعد قرابة الأشهر الثلاثة أعلمت "ماحش" "بتسيلم" بأنّ المُشتكين غير معنيين بتقديم شكوى ولذلك قرّرت عدم فتح تحقيق. ثم اتضح من استفسار "بتسيلم" أنّ عائلة قباجة معنية بالذات بأن يدلي ابنها بشهادته وهذا الأمر معروف لـ "ماحش". في أعقاب ذلك جدّدت "ماحش" معالجة الموضوع وقام محقق من طرفها بأخذ إفادته.

في تشرين الأول (أكتوبر) 2011 أفادت "ماحش" لـ "بتسيلم" بأنها توصلت بعد فحص الشكوى إلى الخلاصة بأنّ ملابسات وظروف الحدث لا تبرر فتح تحقيق جنائيّ.

إلا أنّ تفحّص الملف الذي نُقل إلى "بتسيلم" يُبيّن أنّ معالجة الشكوى كانت سطحية وأنه لم تجرِ أيّ محاولة حقيقية لاستبيان الحقيقة. ولا يشمل ملف التحقيق سوى شهادة المشتكي أمير قباجة وتقرير المهمة من يوم الحادثة. وقد اكتفت "ماحش" بحقيقة أنّ الحادثة لم تُذكر في تقرير المهمة وهي لم تكلف نفسها عناء جمع الإفادات من شرطيي حرس الحدود الذين كانوا موجودين في الحاجز ذلك اليوم أو من قائد الحاجز، رغم أنّ تفاصيلهم الشخصية تظهر في تقرير المهمة.

نُقلت معالجة الملف إلى جمعية حقوق المواطن في إسرائيل التي قدمت يوم 04.12.2011 استئنافًا للنائب العام على قرار "ماحش" عدم فتح تحقيق جنائيّ في الملف وطالبت بفتح التحقيق مجددًا وبسيره كما يجب.

> حاجز الكونتينر. تصوير: يهوديت شفيتسر، "محسوم ووتش"، 11/3/2011.

إجراء غير عادل:
حبس واعتقال فلسطينيين

المعتقلون والأسرى الفلسطينيون يقبعون بغالبيتهم في منشآت تابعة لمصلحة السّجون، الموجودة كلها في داخل حدود إسرائيل ما عدا سجن "عوفر" المحاذي لرام الله. وحتى يوم 31/12/2011 كان عدد المعتقلين في السّجون التابعة لمصلحة السجون 4,281 فلسطينيًا، منهم 3,196 أسيراً 1,085 معتقلا حتى انتهاء الإجراءات.

معطيات حول عدد الفلسطينيين الذين اعتقوا في منشآت اعتقال تابعة لمصلحة السجون تحت سيطرة قوات الأمن- 2011

الشهر	حتى تاريخ	مجمل المعتقلين	أسرى محكومون	معتقلون	معتقلون بحسب تعليمات قانون اعتقال المقاتلين غير الشرعيين	معتقلون حتى نهاية الإجراءات	معتقلون إداريون
كانون الثاني	31.1.11	5,642	4,618	181	3	621	219
شباط	28.2.11	5,550	4,540	162	2	632	214
آذار	27.3.11	5,493	4,474	140	17	645	217
نيسان	30.4.11	5,383	4,381	124	2	657	219
أيار	31.5.11	5,335	4,321	154	2	630	228
حزيران	30.6.11	5,420	4,425	136	2	615	242
تموز	31.7.11	5,398	4,410	122	2	621	243
آب	31.8.11	5,204	4,164	124	2	642	272
أيلول	30.9.11	5,269	4,235	131	1	616	286
تشرين الأول*	31.10.11	4,772	3,753	131	1	609	278
تشرين الثاني	30.11.11	4,803	3,720	169	1	630	283
كانون الأول	31.12.11	4,281	3,196	152	1	625	307

* في خلال هذا الشهر أطلق سراح 477 أسيراً فلسطينيًا في إطار "صفقة شليط".

> جنود يعتقلون فتى فلسطينيا في الخليل. تصوير: منال الجعبري، "بتسيلم"، 1/1/2012

إضافة إلى ذلك، يحتجز الجيش الإسرائيلي معتقلين في منشأتيْ اعتقال اثنتيْن في داخل الضفة– في معسكر "عتصيون" ومعسكر "حوارة". ولا تحتوي هاتان المنشأتان على النساء والقاصرين دون سن السادسة عشرة. وعمومًا، يقبع المعتقلون في منشآت الاعتقال لأغراض التحقيق ويُنقلون خلال فترة قصيرة إلى منشآت اعتقال أخرى أو يجري تسريحهم.

الاعتقال الإداريّ

الاعتقال الإداريّ هو اعتقال من دون محاكمة هدفه المعلن منع الشخص من القيام بنشاط قد يؤدي إلى تشكيل خطر على سلامة الجمهور. وخلافًا للإجراء الجنائيّ، لا يُبلغ المعتقلون الإداريون بسبب اعتقالهم ولا يعرفون ماهية الاشتباه بهم. ومع أنّ المعتقل يُعرض أمام قاضٍ من المفترض أن يُصدّق أمر الاعتقال، إلا أنّ غالبية المواد التي تقدمها النيابة تظلّ سرية. وهكذا لا يعرف المعتقلون أيّ أدلة قائمة ضدهم وبالتالي فإنهم لا يستطيعون دحضها. أضف إلى ذلك أنّ المعتقلين الإداريين يجهلون موعد إطلاق سراحهم: فبالرغم من أنّ كل أمر اعتقال يسري لنصف سنة فقط، إلا أنه لا تقييد يُذكر بشأن عدد المرات التي يمكن تمديد هذا الأمر. هذه الوسيلة تنتهك الحقّ بالحرية والحق في إجراء قضائي عادل، حيث يجري حبس المعتقل لفترة متواصلة من دون تقديم لائحة اتهام ضده، ومن دون إدارة أي محاكمة بشأنه تستوجب قيام الدولة بإثبات الاتهامات المقدمة ضده ومن دون الوصول إلى أيّ حسم قضائيّ في نهاية المحاكمة.

اعتقلت إسرائيل على مرّ السنوات آلاف الفلسطينيين باعتقالات إدارية لفترات تراوحت بين عدة أشهر وعدة سنوات. وقد اعتقلت الدولة اعتقالا إداريًا عددًا من المواطنين الإسرائيليين أيضًا، منهم مستوطنون، لفترات قصيرة من عدة أشهر. وفي فترة الانتفاضة الثانية، تجاوز عدد الفلسطينيين الذين اعتقلتهم إسرائيل إداريًا في كل لحظة معطاة، الألف معتقل.

نشهد منذ عام 2008 انخفاضًا ملحوظًا في عدد الاعتقالات الإدارية التي تنفذها إسرائيل في الضفة الغربية. في كانون الثاني (يناير) 2008 اُعتقل 813 معتقلاً إداريًا، فيما بلغ عددهم في كانون الأول 2010، 204 معتقلين. مع ذلك، طرأ ارتفاع في عام 2011 على عدد المعتقلين الإداريين: اُعتقل في شهر كانون الثاني (يناير) 2011، 219 معتقلا إداريًا، فيما بلغ عددهم 307 معتقلا في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2011.

قرابة 29% منهم اعتقلوا لفترات تراوحت بين نصف السنة والسنة والواحدة، وقرابة 24% منهم اعتقلوا بين سنة واحدة وسنتين. كما اعتقل 17 معتقلا لفترات راوحت بين سنتيْن وأربع سنوات ونصف السّنة، كفترات متوالية، واُعتقل أسير واحد لأكثر من خمس سنوات. وحتى كانون الأول (ديسمبر) 2011 اعتقل قاصر واحد اعتقالا إداريًا.

القوانين الدولية لا تسمح باللجوء إلى الاعتقالات الإدارية إلا في الحالات الاستثنائية

لا تسمح القوانين الدولية باعتقال شخص ما اعتقالا إداريًا إلا في الحالات الاستثنائية، حين يشكل هو بنفسه خطرًا ما، وحين تنعدم الوسائل الأخرى الأقلّ إضرارًا، لدرء هذا الخطر. للمعتقل حق الاستئناف على الاعتقال. وإسرائيل تلجأ إلى الاعتقالات الإدارية خلافًا لهذه النُظم، من خلال الانتهاك الخطير لحقوق المعتقلين. وبهذا، فإنّ سياستها تسخر من الحماية التي توفرها القوانين الإسرائيلية والدولية، والتي تسعى لضمان الحق في الحرية والحق في الإجراء العادل، إلى جانب الحق في الادعاء وافتراض البراءة.

إما التسريح أو المقاضاة

لا تدل التغييرات الحاصلة على عدد الفلسطينيين المعتقلين إداريًا على تغييرات ما في السياسات، والقانون العسكريّ الذي يسمح بمثل هذه الاعتقالات لا زال قائمًا على حاله. وعند نهاية عام 2011 كان أكثر من 300 معتقل لا يزالون رهن الاعتقال الإداريّ طيلة شهور عديدة وحتى سنوات، من دون أن يكونوا على دراية بموعد إطلاق سراحهم مع افتقارهم لأيّ إمكانية للدفاع عن أنفسهم. على إسرائيل أن تطلق سراح جميع المعتقلين الإداريين أو أن تقدّمهم للمحاكمة وفق المعايير الخاصة بالإجراءات العادلة.

الكيل بمكياليْن "ولد ممنوع وولد مسموح": انتهاك حقوق القاصرين الفلسطينيين المعتقلين

معطيات

لا تملك الجهات المختلفة المسؤولة عن اعتقال وحبس الفلسطينيين –الجيش، مصلحة السجون والشرطة- المعطيات المتعلقة بالعدد الإجمالي السنوي للقاصرين الفلسطينيين الذين يُعتقلون ويُحبسون بشبهة ارتكاب المخالفات الأمنية. وبحسب معطيات مصلحة السجون، اُعتقل في عام 2011 قرابة مئتي قاصر فلسطيني في الشهر، تحت عهدة قوات الأمن. ويشهد عدد القاصرين المعتقلين في السجون انخفاضًا متواصلاً، حيث تشير المقارنة مع عام 2008 مثلا إلى اعتقال قرابة 320 قاصرًا بالمعدّل في كل شهر.

لا تشمل هذه المعطيات القاصرين الذين اعتقلوا لأغراض التحقيق وأطلق سراحهم من دون تقديمهم للمحاكمة، حيث لا تملك السلطات المعطيات المتعلقة بهذه الفئة. وفي عام

عدد الفلسطينيين الذي احتجزتهم اسرائيل في الاعتقال الاداري في السنوات الاخيرة

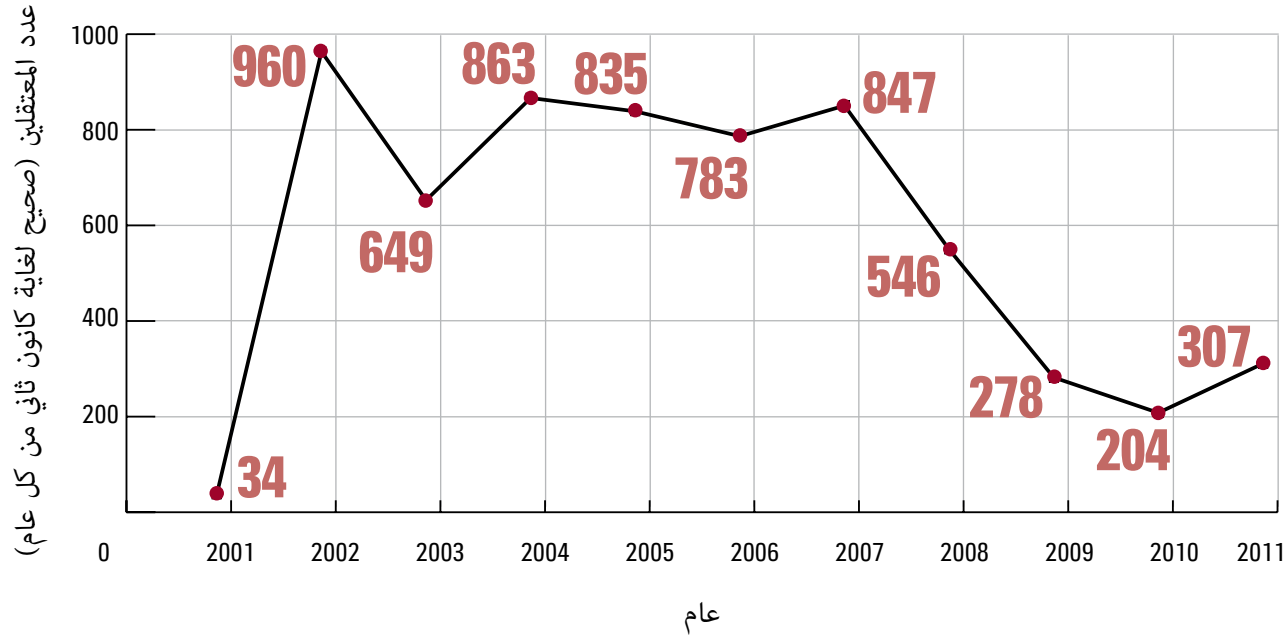

2010، وبحسب معطيات المحكمة العسكرية، قُدمت (650) لائحة اتهام ضد قاصرين. وفي قرابة 40% من الحالات أُتهم القاصرون بإلقاء الحجارة من دون مخالفات أخرى. كما أُتهم آخرون، من ضمن سائر الاتهامات، بإلقاء الزجاجات الحارقة وبالانتماء إلى تنظيمات غير قانونية. وبحسب معطيات الناطق العسكريّ، أدين في عام 2010 ثمانية قاصرين بتهم خطيرة، منها محاولة الاعتداء على جنديّ. في عام 2011 أُدين قاصر واحد بخمسة بنود تتعلق بالقتل- قتل أفراد عائلة فوجل من إيتمار وبمخالفات إضافية تتعلق بتلك الحادثة. وقد أدانته المحكمة بخمسة أحكام مؤبّدة متراكمة وخمس سنوات إضافية لقاء المخالفات الأخرى التي أدين بها.

بلا حماية: منذ لحظة الاعتقال وحتى لائحة الاتهام

ينصّ القانون الإسرائيلي على أنّ من لم يبلغ الثامنة عشرة بعد يُعدّ قاصرًا. ولم تسرِ نفس القاعدة على الفلسطينيين في الضفة الغربية إلا في شهَر أيلول 2011؛ فحتى ذلك الحين اُعتبر الفلسطينيين قاصرين حتى بلوغهم السادسة عشرة عامًا.

رغم هذه الخطوة الجيدة، فإنّ التشريع العسكري لا يمنح القاصرين الفلسطينيين وسائل الحماية اللائقة الممنوحة لهم وفق القوانين الدولية والقانون الإسرائيلي، وذلك حتى بعد إدخال التعديل المذكور. فالاعتقال والحبس لا يزالان وسيلة حصرية للتعامل مع الانتهاكات التي يقوم بها قاصرون للقانون، وليس وسيلة أخيرة. حضور الوالدين في التحقيق -وهو حق مضمون للقاصرين الإسرائيليين- ليس مذكورًا البتة في التشريع العسكري، وفي كثير من المرات يُحقق معهم وحدهم حتى من دون منحهم إمكانية التشاور مع مُحام. أضف إلى ذلك أنّ التشريع العسكري يفتقر لنُظم لائقة فيمًا يتعلق بسير الأمور أثناء اعتقال القاصرين وأثناء التحقيق معهم. فالجيش يدرج على إخراج القاصرين من أسرّتهم في منتصف الليل من أجل اعتقالهم، حتى حين لا يكون التحقيق طارئًا. وخلافا للقانون الإسرائيلي الذي يُلزم بجلب كلّ معتقل أمام القاضي خلال 24 ساعة، والمعتقل تحت سنّ الرابعة عشرة خلال 12 ساعة، فإنّ النظم السّارية في المناطق المحتلة تُمكّن من تأجيل عرض القاصر على القاضي حتى اليوم الثامن من اعتقاله، تمامًا كما الأمر مع البالغين.

تبلغ سنّ المسؤولية الجنائية في إسرائيل والمناطق المحتلة 12 سنة، ولا يمكن فتح أيّ إجراءات جنائية ضدّ أيّ قاصر تحت هذه السنّ. لكن التشريع الإسرائيليّ يضمن وسائل حماية خاصة إضافية للقاصرين تحت سن الرابعة عشرة، مثل منع اعتقالهم في معتقل أو حبسهم، كما يضمن قيودًا على تقديم لوائح اتهام ضدّ من لم يبلغ الثالثة عشرة بعد. وسائل الحماية هذه غير موجودة في التشريع العسكريّ. التقييد الوحيد القائم في القانون العسكري ينصّ على ألا تزيد عقوبة الحبس التي تُفرض على القاصرين الذين لمّا يبلغوا الرابعة عشرة، على النصف سنة.

المحكمة العسكرية للشبيبة: تحسّن جزئي فقط

أقيمت في تشرين الثاني (نوفمبر)، ولأول مرة، المحكمة العسكرية للشبيبة والتي تنشط من داخل معسكر "عوفر". وقد خُوّل القضاة في هذه المحكمة كقضاة شبيبة، فيما تجري المداولات فيها بشكل سري. ومنذ إقامتها، عُرض أمام هذه المحكمة قاصرون حتى سنّ الثامنة عشرة، رغم أنّ التشريع العسكري في تلك الفترة تعامل مع البالغين من العمر 16 عامًا وما فوق على أنهم بالغون. تنظر محكمة الشبيبة في المداولات الأساسية فقط. وتجري المداولات المتعلقة بتمديد الاعتقال في المحكمة العسكرية العادية، فيما تجري الاستئنافات في محكمة الاستئنافات العسكرية، التي يجلس فيها قضاة ليسوا بالضرورة قضاة شبيبة.

منذ إقامة محكمة الشبيبة بُذلت جهود من أجل تقصير فترة علاج الملفات. وبحسب معطيات الجيش الإسرائيلي، فإنّ 10% من ملفات القاصرين المعتقلين حتى انتهاء الإجراءات استمرّت لأكثر من تسعة شهور، وذلك قبل إقامة محكمة الشبيبة. في عام 2010 لم تبلغ نسبة المحاكمات التي استمرّت لفترات كهذه إلا 1.5% فقط.

من خلال الفحص الذي أجرته "بتسيلم" على العقوبات التي فرضت على القاصرين الذين أدينوا بإلقاء الحجارة من بداية العام 2005 ولنهاية شهر حزيران، 2011 يتضح أنّ قرابة 93% منهم تلقوا حُكمًا ما بالحبس. منذ تأسيس محكمة الشبيبة العسكرية طرأ تحسّن على معالجة قضايا القاصرين تحت سن الرابعة عشرة: فلم تجرِ إدانة أيّ قاصر تحت هذه السن في النصف الأول من عام 2011 بإلقاء الحجارة. إضافة إلى ذلك، قد قامت محكمة الشبيبة بتقصير فترات الحبس التي فُرضت على القاصرين تحت سن الرابعة عشرة بشكل كبير: في عام 2010 كانت أطول فترة حُكم بالحبس فُرضت على قاصر في هذه الفئة العمرية قد بلغت الأيام التسعة، فيما بلغت أطول فترة حكم قبل قيام محكمة الشبيبة قرابة الشهريْن. وفي داخل إسرائيل يُمنع حبس القاصرين دون سن الرابعة عشرة.

لم يطرأ تغيير جوهريّ على مستوى العقاب في الفئات العمرية الأخرى في أعقاب إقامة المحكمة العسكرية للشبيبة: ففترات الحبس المتوسطة للقاصرين من أبناء 15-14 عامًا، منذ مطلع عام 2005 وحتى نهاية حزيران (يونيو) 2011، بلغت شهريْن ونصف الشهر من الحبس الفعليّ، فيما بلغت فترة الحبس المتوسطة للقاصرين أبناء 17-16 عامًا أربعة شهور من الحبس الفعلي.

تسجيلات لاعتراف معروف سلفًا: اعتقال قاصر مشبته بإلقاء الحجارة والتحقيق معه

محمد جوابرة (16) طالب في الصف الحادي عشر يعيش مع والديه وإخوته الثمانية في مخيم العروب للاجئين في قضاء الخليل. وقد تحدث جوابرة إلى "بتسيلم" عن اعتقاله والتحقيق معه:

في يوم الخميس 19.05.2011، وقرابة السّاعة 2:00 صباحًا، وصلت إلى بيتنا قوة كبيرة من الجيش الإسرائيلي. اقتحم الجنود الباب بالقوة ودخلوا إلى غرفة نومي. أيقظوني بالرّكل وبالضرب بواسطة بنادقهم. ذُعرتُ وتملكني الخوف. قمت من السرير ووقفت. سألني ضابط عن اسمي. أجبته، فطلب مني أن أرتدي ملابسي لأنني كنت بالبيجاما.

لبست والجنود يتحدثون مع أبي. فهمت أنّ الجيش سوف يعتقلني. أخرجني الجنود إلى الشارع. وعند وصولنا إليه، ربط أحدُهم يديّ خلف ظهري. ثم قادني الجنود إلى الشارع الرئيسي، حيث كانت هناك سيارات مختلفة للجيش. قام أحد الجنود بتغطية عينيّ ثم أدخلوني إلى الجيب العسكري، وبدأ الجيب بالسير بعد بضعة دقائق.

في أثناء الطريق، صفعني الجنود كثيرًا وضربوني بأكعاب بنادقهم وركلوني بأقدامهم. وقد ركلني أحدهم ركلة قوية على رأسي. تلقيت الضربات ولم يكن بالإمكان حماية نفسي لأنّ يديّ كانتا مكبلتين للخلف. كما شتمني الجنود وقالوا كلمات مثل "ابن الزانية"، "كس إمك"، "منيك"، وما شابه.

توقف الجيب وأدخلني الجنود إلى حاوية ما (كونتينر). دخلت إلى هناك جندية وأنزلت الرباط عن عينيّ وقدمت لي استبيانًا طبيًا. سألتني إذا كنت أحمل أمراضًا ما وأجبتها بالنفي. بعدها غطى الجنود عينيّ ثانية وأجلسوني على الأرض. وعند جلوسي داس أحد الجنود على رجليّ وضرب رأسي بحائط الحاوية. وقد كرّر هذا الأمر عدة مرات. كما شتمني وركلني عدة مرات، واستمرّ الأمر على هذا الحال حتى الصباح.

في الصباح، أخرجني الجنود مع معتقلين آخرين وأجلسونا بين الحاويات. جلسنا هناك فترة طويلة، ربما لثلاث ساعات. وفي كل مرة أخذوا واحدًا منا للتحقيق.

> إسلام جابر. تصوير: عامر عاروري، بتسيلم

وأفاد جوابرة لـ "بتسيلم" بأنه حُقق معه بشكل عنيف:

قبل أن يبدأ المحقق بالتحقيق معي دفشني باتجاه حائط الحاوية. بعد ذلك أجلسني على كرسي مقابل طاولته وبدأ بالتحقيق معي وسؤالي عن إلقاء الحجارة، وبما يخص يومًا عينيًا- هل ألقيت الحجارة على سيارات مدنية أو عسكرية، ومن كان معي وهل عرفت عائلتي بأنني ألقي الحجارة. أجبت على أسئلته بالنفي وقلت له إنني لم ألقِ الحجارة بتاتًا. أجابني المحقق بأنني كاذب. وأثناء التحقيق قام أكثر من مرة وشدّ من الرباط حول يديّ.

في نهاية المطاف اعترف جوابرة بالمخالفات التي نسبها له المحقق. وقد أدين في إطار صفقة ادعاء وحُكم عليه بأربعة شهور من الحبس، قضاها في معسكريْ "عوفر" و"مجيدو".

> محمد جوابرة. تصوير: موسى ابو هشهش، بتسيلم

> تصوير الحدث من كاميرا المراقبة. الصورة مأخوذة من فيديو بتسيلم

مستعربون يعتقلون فتى في الثالثة عشرة فيما كان يلعب مع رفاقه في احد شوارع القدس الشرقية

ضُمت القدس الشرقية إلى إسرائيل، ولذلك فمن حقّ القاصرين المعتقلين هناك التمتع بكل وسائل الحماية المنصوص عليها في قانون الشبيبة الإسرائيلي. ولكن، رغم ذلك تنتهك الشرطة في كثير من الحالات الحقوق التي يتمتع بها القاصرون الفلسطينيون المشتبهون بإلقاء الحجارة.

في ساعات بعد ظهيرة يوم الجمعة، 22.07.2011، كان فتية من حي رأس العمود يلعبون كرة القدم في الشارع. وفي مرحلة معينة، قطعت دورية شرطة الشارع وسدّ جيب تابع لحرس الحدود أحد مخارج الشارع. وقف الفتية إلى جانب بعضهم البعض، فتوقفت إلى جانبهم سيارة مدنية خرج منها بعض المستعربين. أمسك المستعربون بإسلام جابر ابن الثالثة عشرة من سكان الحيّ، وأدخلوه إلى السيارة بالقوة وتركوا المكان. وقد وُثق الاعتقال بكاميرا حراسة منصوبة بشكل دائم خارج حانوت مجاورة.

في إفادته أمام "بتسيلم" وصف جابر لحظات الاعتقال:

> بطحني المستعربون أرضًا على ظهري فوق أرضية السيارة، وغطوا عيني بقطعة قماش. سألني واحد منهم بالعربية: "ما اسمك؟ كم عمرك؟" وأجبته. كنت خائفًا جدًا وبكيتُ. لم أعرف ماذا سيحلّ بي ولم أفهم لماذا اختطفوني بهذا الشكل. بعد ذلك سألوني عدة أسئلة أخرى. بعد كل سؤال كان أحد المستعربين يصفعني.

أُخذ جابر إلى التحقيق في مكان غير معروف له، وحُقق معه بشبهة إلقاء الحجارة، من دون حضور أهله ومن دون منحه إمكانية التشاور مع مُحامٍ. وقد وصف تحقيقه في إفادته كما يلي:

> سألني المحقق: "لماذا ألقيت الحجارة؟" أجبته بأنني لم أفعل ذلك. أنزلوا الغطاء عن عيني ورأيت شرطيًا وإلى جانبه شخص ملثم بلباس مدنيّ. طلب مني الشرطي أن أوقع على ورقة كانت مكتوبة بالعبرية. قلت له إنني لا أستطيع التوقيع على أيّ ورقة. قال لي الشرطي: "حسنا". أعاد ربط عينيّ. بعد ذلك بدأ المحققان بضربي. ضرباني في كل أنحاء جسدي بأيديهم، وأعتقد أنهم استعملوا هراوة مطاطية. تألمتُ جدًا وبكيت. بعد فترة قصيرة جاء أحدهم وطلب مني التوقف عن البكاء وقال إنّ أبي سيأتي بعد قليل ليأخذني. ثم توقفوا عن ضربي.

أُطلق سراح جابر من دون أيّ شروط بمحاذاة مستوطنة "معليه زيتيم" في رأس العمود، بعد قرابة الساعة من أخذه. وقد انتظره أفراد عائلته في المكان بعد أن استوضحوا مع ممثلي الشرطة عن مكان إطلاق سراحه. ثم أخذه أبوه إلى غرفة الطوارئ في مستشفى "هداسا هار هتسوفيم"، وهناك شُخّصت عدة رضوض خارجية. وبحسب أقواله فإنه يستيقظ من نومه منذ الحادثة جراء كوابيس تنتابه.

بعد ثلاثة أيام من الحادثة قدّم والد جابر شكوى في وحدة التحقيق مع الشرطيين ("ماحش"). بيوم 13.03.20012 أُعلمت "بتسيلم" على يد "ماحش" ان الملف قد أغلق بدون ان يتم التحقيق فيه بحجة عدم اهتمام الجمهور. "بتسيلم" تقدمت بطلب ل-"ماحش" لتصوير الملف حتى تتمكن من الاستئناف على هذا القرار.

قطاع غزة: دمار اقتصاديّ وفصل عن الضفة الغربية

إسرائيل لا تزال تسيطر على القطاع من الخارج

في أيلول (سبتمبر) 2005 سحبت إسرائيل قواتها من قطاع غزة مؤدّية بذلك إلى تحسّن ما طرأ على سكان القطاع في إدارة شؤون حياتهم، وأوّلها التنقل بحرية في غالبية مناطق القطاع. مع هذا، لا زالت إسرائيل تسيطر بشكل كبير على مناح مركزية في حياة سكان القطاع. فقد حافظت إسرائيل على السّيطرة التامة على المجالَيْن الجويّ والبحريّ للقطاع، بالإضافة إلى سيطرتها على غالبية المعابر الكائنة على حدود القطاع. فمن يرغب من سكان القطاع بالوصول إلى الضفة الغربية عليه أن يمرّ عبر إسرائيل، وهم مطالبون بالحصول على تصريح بهذا من السلطات الإسرائيلية. كما أنّ السلطات لا تصدر مثل هذه التصاريح إلا في حالات معدودة، تُعرّفها على أنها "إنسانية". أضف إلى ذلك أنّ إسرائيل لا تزال تسيطر على السّجل السكاني الفلسطيني –المشترك للضفة الغربية ولقطاع غزة- وعلى الجهاز الضريبي في القطاع.

في أيار 2011 أعلنت مصر أنّ معبر رفح سيُفتح أمام حركة الفلسطينيين بشكل دائم. وقد أدّى فتح المعبر إلى تحسين حرية التنقل لدى سكان القطاع، ويمكن لغالبيتهم اليوم أن يسافروا إلى مصر ومن هناك إلى الدول الأخرى، من دون حاجة لتصريح من إسرائيل. إلا أنّ معبر رفح لا يُمكّن من تمرير ونقل البضائع، ولذا فإنّ سكان القطاع لا يزالون متعلقين بتصديق إسرائيل لغرض الاستيراد والتصدير. أضف إلى ذلك أنّ سكان قطاع غزة غير قادرين على الوصول إلى الضفة الغربية من خلال معبر رفح، حيث أنّ إسرائيل لا تسمح لهم بالدخول إلى الضفة عبر الأردن.

> أنّ معبر رفح لا يُمكن من تمرير ونقل البضائع، ولذا فإنّ سكان القطاع لا يزالون متعلقين بتصديق إسرائيل لغرض الاستيراد والتصدير

الحصار على قطاع غزة

في حزيران (يونيو) 2007، فرضت إسرائيل حصارًا مُحكَمًا على قطاع غزة، بعد تسلم "حماس" زمام الحكم. في هذا الإطار، فرضت إسرائيل قيودًا قاسية على الاستيراد إلى داخل قطاع غزة والتصدير منه. ووفقا لجهات إسرائيلية رسمية، فإنّ الحصار يهدف إلى إسقاط حكومة "حماس". وحتى شهر تشرين الأول

> مخيطة في مخيم جباليا للاجئين، أغلقت في أعقاب الحصار على القطاع. تصوير: محمد صباح، "بتسيلم"، 2/8/2011

(أكتوبر) 2011 كان الحصار يهدف أيضًا لإطلاق سراح الجندي جلعاد شليط. وعليه، فإنّ الحصار يشكّل عقابًا جماعيًا للسكان المدنيين ولذلك فهو غير قانونيّ.

النتيجة: انهيار اقتصاديّ وفقر مُدقع

أدّت سياسة الحصار إلى انهيار الاقتصاد في غزة. كما أدّى منع إدخال المواد الخام إلى القطاع والتصدير منه إلى إغلاق قرابة 95% من المصانع والورش هناك. كما فقد عشرات آلاف الأشخاص مصادر أرزاقهم. وحتى شهر كانون الأول (ديسمبر) 2011 كانت نسبة البطالة في غزة تصل إلى 28% مقابل نسبة 18.7% عام 2000. كما أنّ أكثر من 70% من السكان متعلقون بمساعدات من تنظيمات دولية من أجل شراء الغذاء.

التصدير من القطاع: هل هناك تصدير فعلا؟

شمل التصدير من القطاع، في السنوات التي سبقت الحصار، من ضمن ما شمله، الأثاث والنسيج والمنتجات الزراعية. ووفقًا لمعطيات الغرفة التجارية الفلسطينية، تمّ في عام 2004 تصدير 40 شاحنة يوميًا في المعدل، وفي سنة 2005، 34 شاحنة يوميًا، وفي سنة 2006، 17.5 شاحنة يوميًا وفي سنة 2007، 45 شاحنة يوميًا. وقد أُرسل قرابة 85% من التصدير إلى إسرائيل والضفة الغربية.

مع فرض الحصار منعت إسرائيل التصدير من القطاع نهائيًا، باستثناء تصاريح وقتية لتصدير المنتجات الزراعية. وبين الأشهر حزيران (يونيو) 2007 وحزيران 2010 خرجت من القطاع في المجمل 255 شاحنة محملة بالتوت والزهور، مُعدّة للتصدير إلى أوروبا.

في نهاية 2010 أعلنت إسرائيل عن تسهيلات في التصدير الزراعي. وبين شهري تشرين الثاني (نوفمبر) 2010 ونيسان (أبريل) 2011 –موسم التصدير الزراعي- مكّنت إسرائيل تصدير حمولة قرابة 300 شاحنة، حملت قرابة 70% منها التوت وقرابة 27% منها الزهور، وما تبقى بندورة "شيري" والفلفل.

في27.11.2011 جرت في معبر "إيرز" (المنطار) جلسة مع لجنة مزارعي غزة، قبل موسم التصدير الجديد. وأعلنت إسرائيل أنّها ستسمح في هذا الموسم -بين شهري تشرين الثاني (نوفمبر) 2010 وأيار (مايو) -2011 بخروج قرابة 580 شاحنة في المجمل، بحيث تحمل 51% منها التوت، وقرابة 22% بندورة "شيري"، وقرابة 17% من الزهور وقرابة 9% ستحمل الفلفل.

> مزارع يقطف التوت للتصدير في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة. تصوير: إبراهيم أبو مصطفى، رويترز، 7/12/2011. سُمح بالتصدير في إطار تصاريح عينية أصدرتها إسرائيل

وبسحب المعطيات المتوفرة لدى "بتسيلم"، جرى في عام 2011 خروج 223 شاحنة (493.5 طنًا) من القطاع في المجمل، 12 شاحنة منها (34 طنًا) حملت الفلفل، وثلاث شاحنات (11 طنًا) بندورة "شيري" و9,578,040 طاقة من الأزهار.

هذه الكميات هامشية قياسًا بالكميات التي خرجت من غزة قبل فرض الحصار، وهي غير كافية بتاتًا لسدّ احتياجات السّكان. إضافة إلى ذلك، تسمح إسرائيل الآن بالتصدير إلى أوروبا فقط، وليس إلى الضفة الغربية أو إسرائيل. هذا التصدير يكاد يكون غير ربحيّ وهو لا يحصل إلا بفضل التبرّعات من الحكومة الهولندية، التي تدير المشروع وتموّله.

الاستيراد إلى القطاع: الطعام IN، مواد البناء OUT

في أيار (مايو) 2010، وبعد سيطرة الجيش على قافلة الحرية التركية، سيّرت إسرائيل تسهيلات على القيود المفروضة على الاستيراد إلى قطاع غزة. فحتى ذلك الوقت سمحت إسرائيل بإدخال البضائع التي كانت مثبتة في القائمة التي ابتكرتها لهذا الغرض. ومن وقتها تمنع إسرائيل إدخال البضائع التي يمكن أن تُستغل، وفق ادعائها، أو أنها تُستغل لأغراض عسكرية، ومنها الوقود ومواد البناء.

> أنّ قطاع غزة لا يعاني اليوم نقصًا في الغذاء، إلا أنّ ثمة نقصًا شديدًا في المواد الخام اللازمة للبناء

في أثناء عام 2011 صدّقت إسرائيل على إدخال 4,170 شاحنة شهريًا في المعدل إلى القطاع. وتشكل هذه الكمية ضعف ما كان يدخل إلى القطاع قبل حزيران (يونيو) 2010، لكنها لا تزال تشكل قرابة 40% فقط من كمية البضائع التي دخلت القطاع قبل فرض الحصار في حزيران (يونيو) 2007. ومع أنّ قطاع غزة لا يعاني اليوم نقصًا في الغذاء، إلا أنّ ثمة نقصًا شديدًا في المواد الخام اللازمة للبناء. وقد كان معدّل الكمية الشهرية التي تدخل القطاع من هذه المواد في عام 2011، 17% من معدل الكمية الشهرية التي دخلت القطاع بين السنوات 2005-2007، قبل فرض الحصار.

> غرفة دراسية في مدرسة بشير الريس في مدينة غزة. تصوير: محمد صباح، "بتسيلم"، 26/10/2011

صعوبة البناء وترميم المباني المهدّمة

يحول منع إدخال مواد البناء إلى قطاع غزة دونَ قيام سكّانه بترميم الدّمار الهائل الذي خلفته إسرائيل في حملة "الرّصاص المصبوب" في شهري كانون الأول (ديسمبر) 2008 وكانون الثاني (يناير) 2009. وقد دُمر في أثناء الحملة تمامًا قرابة 3,500 بيت ولحقت الأضرار بآلاف البيوت الأخرى بشكل جزئيّ. كما لحقت أضرار جسيمة بالبنى التحتية والمباني العامة.

لا تسمح إسرائيل اليوم بإدخال مواد البناء إلى القطاع إلا تلك المُخصّصة للمشاريع التي تسير تحت رقابة دولية. ومنذ إعلان إسرائيل عن التسهيلات على القيود المفروضة على الاستيراد في حزيران (يونيو) 2010، جرى التصديق على 160 مشروعًا كهذا. وتشمل هذه المشاريع بناء البنى التحتية وترميم المستشفيات والسّكن وغيرها. كما أنّ عشرات المشاريع تنتظر التصديق الإسرائيليّ، بعضها منذ أكثر من سنة.

في هذا الإطار، أُدخلت إلى القطاع في عام 2011 قرابة 685 شاحنة من مواد البناء بالمعدّل الشهريّ، مقابل قرابة 5,000 شاحنة بالمعدل خلال السنتين اللتين سبقتا الحصار.

النقص في الغرف الدراسية

في قطاع غزة قرابة 450,000 طالب مدرسيّ في مرحلتي الابتدائية والثانوية. ويتزايد هذا الرقم سنويًا نتيجة للتكاثر الطبيعي. لذلك، يحول منع إدخال مواد البناء إلى قطاع غزة دون ترميم المدارس التي تضررت أثناء الحملات العسكرية التي شنتها إسرائيل على القطاع، ودون ترميم المدارس في أعقاب التآكل الطبيعي، أو بناء المدارس الجديدة.

وتشير معطيات وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) ووزارة التربية الفلسطينية في قطاع غزة، إلى نقص بألف غرفة دراسية لقرابة 40,000 طالب في السنة الدراسية التي بدأت في أيلول (سبتمبر) 2011، ناهيك عن عشرات الغرف الدراسية التي تحتاج للترميم. وفي سبيل مواجهة هذا النقص في الغرف التدريسية تضطر غالبية المدارس إلى إجراء التعليم على مناوبتيْن. وفي عام 2011 درس قرابة 197,500 طالب في مناوبة الظهيرة.

قطع متكرّر للكهرباء والمجاري تصبّ في البحر

أدّت سنوات الحصار الطويلة إلى إلحاق أضرار فادحة بتوفير الكهرباء لسكان القطاع. وقد بدأت الأزمة مع قصف محطة

> مياه مَجارٍ تسيل نحو البحر في قطاع غزة. تصوير: آن بك، 2/2/2012، activestills.org

توليد الكهرباء في غزة بعد أسْر الجندي جلعاد شليط في حزيران (يونيو) 2006. وفي أيلول (سبتمبر) 2007، وبعد إعلان إسرائيل عن حكومة حماس "كيانًا مُعاديًا"، قلصت إسرائيل تزويد السّولار الصّناعيّ المطلوب لتشغيل المحطة. وفي أعقاب التماس قُدّم إلى المحكمة العليا إلتزمت الدولة بتوفير قرابة 63% من كمية السولار المطلوبة في القطاع من أجل تلبية جميع احتياجات السكان، لكنها تقوم على أرض الواقع بتوفير كميات أقلّ من هذا. أضف إلى ذلك الخلاف الذي دبّ في عام 2010 بين حكومة حماس وبين السلطة الفلسطينية في الضفة بما يتعلق بدفع المبالغ المستحقة لقاء السولار. وقد أدّى هذا الخلاف إلى تقليص إضافيّ على توفير السولار. وفي مطلع عام 2011 بدأت سلطة الطاقة في القطاع باستيراد السولار الصناعي عبر الأنفاق التي تمرّ تحت الحدود المصرية، بتكلفة أقلّ.

وحتى نهاية عام 2011، لا يزال أكثر من مليون شخص من سكان القطاع متعلقين بالكهرباء التي توفرها إسرائيل. وعندما تطرأ مشاكل تقنية في توفير الكهرباء من إسرائيل فإنّ الأمر يحتاج إلى وقت طويل من أجل تنسيق التصليحات. فمثلا، وقعت مشكلة تقنية بتاريخ 17.11.2011 في أحد خطوط الكهرباء الذي يخدم قرابة 120,000 شخص. ولم تسمح إسرائيل بإصلاح هذا الخلل إلا بتاريخ 01.12.2011، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع.

يخلق هذا الواقع هوة ثابتة بحجم 30% وأكثر بين احتياجات السّكان وبين توفير الكهرباء بشكل فعليّ. وفي ساعات الضغط فإنّ هذه الهوة قد تصل إلى قرابة 45%. ونتيجة لهذا النقص، تقوم السلطات بقطع الكهرباء بمبادرة منها، لفترات قد تصل حتى ثماني ساعات يوميًا في مناطق معينة.

نتيجة للنقص الدائم في الكهرباء فإنّ آبار المياه ومحطات تحلية المياه لا تعمل كما يجب. فالمياه في القطاع تُضخّ كلها من الطبقة الجوفية لدى الشاطئ، ونوعيتها رديئة أصلا نتيجة للضخّ الزائد من هذه الطبقات على مرّ السنين. وبسبب عمل محطات التحلية المتقطع فإنّ قسما من الماء الذي يُوفر لسكان قطاع غزة لا تتم تحليته كما يجب أيضًا. ووفق معطيات ائتلاف التنظيمات EWASH، الضالع في ضائقة المياه في المناطق، اتضح في شهر حزيران (يونيو) 2011، أنّ 5-10% فقط من المياه التي توفرها الطبقات الجوفية تستوفي المعايير الخاصة بتنظيم الصحة العالمي. أما باقي المياه فهي ملوثة بدرجات متفاوتة بالكلوريد ونترات الصوديوم، والتي تصل إلى نسب تزيد بأضعاف كبيرة على النسبة المحبذة من قبل تنظيم الصحة العالمي. كما تضررت عملية العناية بالمياه العادمة ويجري يوميًا سيلان ما يصل إلى ثمانين ألف كوب من

> صيادون ينشرون شبكهم في ميناء غزة. تصوير: محمد صباح، "بتسيلم"، 1/11/2011

مياه المجاري غير المعالجة أو المعالجة جزئيًا إلى البحر. ويعاني تزويد المياه تشويشًا هو أيضًا، وبحسب معطيات EWASH لشهر كانون الثاني (يناير) 2011، فإنّ قرابة 45% من سكان القطاع كانوا موصولين بالمياه الجارية لمدة 8-6 ساعات كل يومين. الآلاف الآخرون من الناس غير موصولين البتة بشبكة المياه ويضطرون لشرائها. كما أنّ قسمًا من السكان الموصولين بشبكة المياه يشترون الماء المكرر للشرب، بينما يفتقر 17% من سكان القطاع للإمكانيات الاقتصادية اللازمة لشراء مثل هذه المياه.

المسّ بالزراعة وصيد الأسماك

لحقت أضرار جسيمة بالقطاع الزراعي جراء سياسة الحصار وفقد آلاف الناس مصادر أرزاقهم. وقد حدث هذا، من ضمن سائر الأمور، نتيجة لمنع إدخال مواد أساسية مثل المبيدات وقطع الغيار لأجهزة الريّ ومنع التصدير. أضف إلى ذلك أنّ إسرائيل أعلنت قرابة ثلث الأراضي الزراعية في القطاع المحاذية لحدود إسرائيل-غزة على أنها "حزام أمني" يُمنع الوصول إليها أو أنّ الوصول إليها يخضع لقيود، كما أنها سيّرت عليها نظمًا مُيسرّة لإطلاق النار. نتيجة لهذا، يعجز المزارعون عن الوصول إلى أراضيهم خشية المساس بهم.

كما أنّ إسرائيل قلصت على مرّ السنين المناطق المسموحة لصيد الأسماك. ففي عام 1994 سُمح للصيادين بالإبحار نحو 30 ميلا بحريًا بعيدًا عن شواطئ القطاع، وجرى تقليص المسافة في عام 2006 إلى 6 أميال بحرية، ومنذ عملية "الرصاص المصبوب" قيّدت إسرائيل المسافة بثلاثة أميال بحرية فقط. وفي نهاية كانون الأول (ديسمبر) 2011 نصل سلاح البحرية الإسرائيلي خمسة طوافات على امتداد الشاطئ، من بيت لاهيا وحتى رفح، على بعد ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ. وبحسب المعلومات التي وصلت "بتسيلم"، قامت سفن البحرية الإسرائيلية بإطلاق النار باتجاه صيادين اقتربوا

لحقت أضرار جسيمة بالقطاع الزراعي جراء سياسة الحصار وفقد آلاف الناس مصادر أرزاقهم

من الطوافات. نتيجة لهذا، يخشى الصيادون الاقتراب من هذه الطوافات، مما أدى إلى تقليص حيز صيد الأسماك أكثر مما كان من قبل.

نتيجة للنقص الدائم في الكهرباء فإنّ آبار المياه ومحطات تحلية المياه لا تعمل كما يجب... ويجري يوميًا سيلان ما يصل إلى ثمانين ألف كوب من مياه المجاري غير المعالجة أو المعالجة جزئيًا إلى البحر

ويستصعب صيّادو القطاع كسبَ رزقهم وتوفير الطلب على الأسماك نظرًا لشحّها في هذه المنطقة. وبناءً على معطيات OCHA، فإنّ تقييد الصيد في ضمن المناطق القريبة من الشاطئ أدى إلى أن يكون محصول صيد أسماك السردين في عام 2011 الأكثر انخفاضًا في الإثنتي عشرة سنة الأخيرة. وفي السنوات 2009-2011 كان معدل المحصول البحري 437 طنًا، ما يشكّل أقلّ من ربع المعدّل في السنوات 2006-2008 الذي وصل وقتها إلى 1,817 طنًا.

وصادر سلاح البحرية الإسرائيليّ في عدة حالات زوارقَ ومعدات صيد السمك. وفي بعض الحالات لم يُرجع إلا قسمًا من المعدات التي صُودرت، بما في ذلك إعادة الزوارق من دون الموتورات. وبحسب المعطيات المتوفرة لدى "بتسيلم"، جرت في عام 2011 مصادرة 24 زورقًا وشبك صيد وأجهزة GPS وأسماكًا ومعدات أخرى. ولم تُعد إلى أصحابها الاّ تسعة زوارق، وذلك من دون المعدات التي كانت فيها.

نتيجة لهذه الصعوبات، اضطرّ الكثير من الصيادين لوقف عملهم. واليوم لا يزيد عدد الصيادين المسجلين في قطاع غزة عن 3,700 صياد، مقابل قرابة 10,000 صياد في عام 2000.

عائلة صيّادين تفقد مصدر رزقها

> خضر بكر. تصوير: محمد صباح، "بتسيلم"

خضر حسن بكر هو صياد في التاسعة والعشرين من عمره، متزوج وأب لثلاثة أولاد، يعيش في مخيم الشاطئ للاجئين في مدينة غزة. وقد وصف أمام "بتسيلم" الإسقاطات الناتجة عن القيود التي تفرضها إسرائيل على صيد الأسماك في القطاع، بما يلي:

> منذ 14 سنة وأنا أعمل مع أبي صيادًا على زورق ماتوريّ في بحر غزة، كما فعل أجدادي الصيادون.
>
> ورغم جميع الصعوبات والقيود المفروضة على عملنا نجحنا في الماضي بكسب رزقنا بواسطة الصيد.
>
> في 11.09.2011 كنت أصطاد في بحر بيت لاهيا مقابل السّودانية برفقة أبي وستة أشخاص آخرين، بزورقين. أوقفنا سلاحُ البحرية الإسرائيلي وأخذنا إلى التحقيق في حاجز إيرز، ثم أطلقوا سراحنا في نهاية اليوم ونحن حفاة، فيما صادر الجنود الزورقيْن وأخذوا الماتوريْن والشبك وأجهزة الملاحة والاسترشاد ومعدّات الصيد. كنتُ مذهولا وشعرت بأنهم خربوا بيتنا.
>
> من وقتها ولليوم لم أعمل. أبي مريض بالقلب ولا يمكننا الآن شراء الدواء له، ولذلك فإنه يُعالج في عيادة تابعة للأونروا. منذ فقدي لعملي أشتري الفواكه مرة في الشهر فقط واللحمة والدجاج مرة أو مرتين في الشهر. ليس لديّ النقود لشراء الملابس لي ولأبناء عائلتي. في عيد الأضحى مررت بيوم غاية في الصعوبة وبقيت في البيت وكأنه يوم عاديّ، لم أذبح شاة ولم أذهب لزيارة أقاربي. أبنائي وأخوتي شعروا بالنقص في العيد لأنهم لم يشتروا الأغراض مثل أصدقائهم. رأيت الحزن في عيونهم لأنهم رغبوا بالتمتع بالعيد أسوة بالجميع.

"إقتصاد الأنفاق"

في أعقاب سياسة الحصار، تطوّر في قطاع غزة اقتصاد يستند إلى الأنفاق التي تصل بين جنوبيّ القطاع وبين رفح المصرية. ومنذ فرض إسرائيل للحصار أُدخلت بضائع كثيرة إلى القطاع عبر الأنفاق التي تشرف عليها حكومة حماس وتجبي الضرائب على نشاطها. وإضافة إلى المنتجات الاستهلاكية، يقوم الفلسطينيون بتهريب وسائل قتالية على اختلاف أنواعها عبر عدد من الأنفاق، بما في ذلك الصواريخ. وقد قصف سلاح الجو الإسرائيلي الكثير من الأنفاق وعطّلها.

بعد قيام إسرائيل بالتخفيف من القيود المضروبة على الاستيراد إلى القطاع، انخفض حجم النشاط التجاري في الأنفاق، واليوم يُدخلون عبرها بالأساس موادّ البناء والوقود والبضائع التي لا يمكن إدخالها عبر المعابر الرسمية. وتشكل الأنفاق مصدر رزق لقرابة ألف شخص. ومن الواضح أنّ إدخال البضائع عبر هذه الطريق لا يمكن أن يشكل بديلا لائقا لنشاط اقتصاديّ مستقرّ في مرافق القطاع، التي يعتمد عليها أكثر من مليون ونصف المليون إنسان.

التنقل خارج القطاع:

معبر رفح

في نهاية أيار (مايو) 2011 أعلنت مصر عن فتح معبر رفح أمام حركة الفلسطينيين بشكل دائم ورسميّ، وذلك بعد مرور قرابة السنوات الأربع التي قيدت خلالها استخدام المعبر. ووفقًا للبيان المصري، فُتح المعبر يوميًا بين الساعات 9:00 و17:00، باستثناء أيام الجمعة والأعياد الرسمية التي يكون فيها مغلقًا. وأعلنت السلطات المصرية أنّ النساء والقاصرين والرجال فوق سن 45 عامًا غير مطالبين بالحصول على تأشيرة دخول إلى مصر وأنّ عدد العابرين في اليوم سيُحدد بـ 600 شخص فقط.

في الشهور الأولى على فتح المعبر طُلب من كل الراغبين بالخروج من القطاع أن يتسجّلوا سلفًا في وزارة الداخلية الفلسطينية. ونتيجة للطلب الكبير في تلك الفترة، خصوصًا أثناء شهر رمضان الذي حلّ هذه السنة في شهر آب (أغسطس)، سُمح بعبور الحالات الطارئة فقط إلى مصر، مثل المرضى والطلاب الجامعيين الذين ينتظرهم افتتاح العام الدراسي وأصحاب الجوازات الأجنبية. كما ورد أنّ الفلسطينيين المقربين من حكومة حماس حصلوا على التصاريح من دون اضطرارهم للانتظار. في كانون الأول (ديسمبر) 2011 بُلغ السكان بأنه يمكن الوصول إلى المعبر رأسًا وليست هناك حاجة للتسجّل سلفًا. وبناءً على المعلومات المتوفرة لدى "بتسيلم"، فإنّ حركة السكان عند المعبر تسير بشكل حرّ منذ ذلك الحين.

وفقًا لمعطيات سلطة المعابر الفلسطينية، بلغ عدد الخارجين من معبر رفح شهريًا، في الأشهر حزيران (يونيو) حتى كانون الأول (ديسمبر)، قرابة 14,867 شخصًا في المعدل، وقرابة 14,372 شخصًا بالمعدل دخلوا عبر المعبر إلى القطاع. ومن أجل المقارنة، فقد خرج في شهر آذار (مارس) 2011 عبر المعبر، قبل الإعلان عن فتحه، 5,561 شخصًا ودخل 4,064 شخصًا، وفي نيسان (أبريل) خرج 4,879 شخصًا ودخل 5,433 شخصًا. وقبل أن تستلم حركة حماس السلطة، حين كان المعبر يعمل وفقا لاتفاق المعابر الموقع بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية، عبر خلاله 40,000 شخص شهريًا بالمعدل.

يمتلك المصريون قوائمَ "الممنوعين من العبور". وبحسب أقوال مدير معبر رفح من طرف حكومة حماس فإنّ السلطات لا تعرف عدد الأشخاص الموجودين في القائمة ولا تعرف المعايير من وراء منعهم. وخلال عام 2011 منع المصريون خروج 8,037 شخصًا من غزة.

تقييد حرية انتقال الفلسطينيين بين القطاع والضفة

تسعى إسرائيل منذ بدء الانتفاضة الثانية، بطرق شتى، من أجل الفصل بين الضفة الغربية وبين قطاع غزة، وتقسيم الفلسطينيين إلى مجموعتين سكنيتين منفصلتين. وتمنع إسرائيل الفلسطينيين المسجلين كسكان قطاع غزة ابتداءً من تشرين الثاني (نوفمبر) 2007، من المكوث في الضفة الغربية من دون تصريح إقامة خاصّ يكون ساريًا لثلاثة شهور فقط. ويسري هذا المنع أيضًا على الفلسطينيين الذين يقطنون في الضفة الغربية منذ سنوات. ويجري استصدار تصاريح التنقل من القطاع إلى الضفة بأعداد شحيحة جدًا، ومن خلال مراكمة الصعوبات الكبيرة مثل مطلب إيداع كفالة مالية عالية.

غالبية الفلسطينيين المخوّلين بالعبور عبر معبر إيرز هم من التجار إلى جانب المرضى الذاهبين لتلقي العلاج الطبيّ في الضفة وإسرائيل وأبناء العائلة المرافقين. وبناءً على معطيات تنظيم الصحة العالمي، قدّم 9,800 شخص طلبات للحصول على تصريح للعبور عبر معبر إيرز لغرض تلقي العلاج الطبي، وذلك في الفترة الواقعة بين شهري كانون الثاني (يناير) وتشرين الثاني (نوفمبر) 2011. 89.3% من هذه الطلبات صُدّقت، ما يشكل ارتفاعًا مقابل عام 2010 الذي صُدق فيه على 81.6% من الطلبات. 233 طلبًا من الطلبات (ما نسبته 2.4%) رُفضت، منها طلب لقاصر واحد و744 طلبًا (ما نسبته 8.3%) أُجّلت، منها طلبات لـ 168 قاصرًا. وبما أنه لا يمكن تقديم الطلبات إلا قبل عشرة أيام من الموعد المضروب للعلاج الطبي، فإنّ المُعالجين الذين رُفض طلبهم يخسرون عمومًا الموعد المضروب لهم (للعلاج)، ويضطرون إلى تعيين موعد جديد وتقديم طلب عبور مجدد.

وقد نشأت تأجيلات وتأخيرات أخرى تخصّ العلاج بسبب قيود فرضتها وزارة الصحة الفلسطينية في رام الله.

مواطنة من غزة قُطعت عن عائلتها في الضفة

> سهى أبو جابر. تصوير: محمد صباح، "بتسيلم"

سهى قاسم حسن أبو جرّار (33)، تعيش في خان يونس مع زوجها وأبنائها الخمسة. وُلدت جابر في الخليل وتزوّجت في سن 15 عامًا وانتقلت للسّكن في قطاع غزة. في عام 1998 وعام 2000 زارت جابر عائلتها في الخليل برفقة أبنائها، ولكن منذ اندلاع الانتفاضة الثانية لم تتسنَّ لها زيارة عائلتها:

> في عام 2002 تزوّج أخي معتز (30) ولم أستطع حضور حفل زفافه. من وقتها رُزق بابنين اثنين ولم أحظَ بلقائهما. في عام 2007 توفي أخي أكرم (33) أثناء عملية لاستئصال المرارة، وهو أيضًا لم أستطع رؤيته أو وداعه أو المشاركة في جنازته. أنا أذكر أنني طلبت من عائلتي عدم دفنه حتى تتسنى لي رؤيته. كنت عاجزة لمدة ثلاثة أيام. كنت مصدومة وشعرت بأنني مسجونة في غزة ولم أستطع رؤية عائلتي. في عام 2008 تزوج أخي محمد (28)، وهو اليوم أب لابنة. قبل قرابة السنوات الثلاث عانى أبي فتقًا في الأمعاء ودخل مستشفى الأهلي في الخليل لشهرين تقريبًا. لم يحكوا لي عن مرض أبي إلا بعد 15 يومًا من دخوله المستشفى. اتصلت كلّ يوم للاستفسار عن حاله. أبناء عائلتي لا يحكون لي كلّ ما يحصل لديهم كي لا يكون الأمر صعبًا عليّ ومثيرًا للقلق.
>
> في شهر حزيران (يونيو) 2011 نجحت وللمرة الأولى، وبعد مضيّ 11 عامًا، برؤية أمي وأخوتي وأخواني والأولاد عبر الانترنت. تحدثت معهم لأربعين دقيقة. عندما رأيتهم لم أتعرف على أيّ واحد منهم سوى أختي سميرة، وبدأت بالسؤال عن هوية كل واحد منهم.
>
> أنا أشعر في داخلي بالكثير من الألم لأنني بعيدة عن عائلتي. هذا الألم يتعاظم وقت الأعياد عندما أرى عائلات نسيباتي يزُرنهنّ وأنا الوحيدة التي لا يزورني أحد. أنا أبكي كلما تذكرت أفراد عائلتي.
>
> حاولت على مرّ السنوات الماضية ولأكثر من مرة أن أحصل على تصريح دخول إلى إسرائيل للوصول إلى الضفة، لكنهم قالوا في مكتب التنسيق والارتباط في غزة إنني ممنوعة من الدخول لأنني شابة. بعد عدة محاولات توقفت عن تقديم الطلبات نتيجة للإحباط المتكرّر.

إطلاق سراح جلعاد شليط

أُطلق سراح جلعاد شليط في يوم 18.10.2011 بعد مكوثه رهينة في غزة لفترة تجاوزت السنوات الخمس. ولم يحصل الصليب الأحمر أبدًا على فرصة الالتقاء به، كما لم يُسمح لعائلته بالتواصل معه ولم يتلقوا أيّ معلومات تتعلق بظروف اعتقاله. وطيلة سنوات أسره طالبت "بتسيلم" قيادة حماس التي تسيطر فعليًا على قطاع غزة بإطلاق سراح شليط من دون شروط، والتعامل معه معاملة إنسانية إلى حين إطلاق سراحه. إضافة إلى ذلك، طالبت "بتسيلم" بالسماح لممثلي الصليب الأحمر الدولي بزيارته. وبعد إطلاق سراحه نُشر في الإعلام أنّ شليط عانى في فترة أسره الأولى معاملة وُصفت بالقاسية، إلا أنّ هذه المعاملة تحسّنت بعد فترة ما. كما ورد أنّ آسريه لم يزودوه طيلة فترة أسره التي امتدت على خمس سنوات بالنظارات الطبية، رغم ضعف نظره، وأنه فقد من وزنه قرابة الكيلوغرامات العشرة نتيجة لتغذية المحدودة.

أسر إنسان ما (مواطن أو محارب) واعتقاله بالقوة، لغرض تفعيل ضغط على العدو وإرغامه على الاستجابة لمطالب معينة، هما أمران ممنوعان منعًا باتًا وتتعامل معهما القوانين الدولية على أنهما "خطف رهينة". ويزداد الأمر خطورة حين تكون المطالب مصحوبة بتهديدات بالمسّ بحياة أو بسلامة جسد الرهينة، في حال عدم الاستجابة لهذه المطالب. كما أنّ ملابسات وظروف أسر شليط تشير بوضوح إلى أنّ الحديث يدور هنا في الواقع عن "خطف رهينة".

في تشرين الأول (أكتوبر) 2011، وبعد مضي خمس سنوات وأربعة أشهر على أسر شليط، أُحرزت صفقة لإطلاق سراحه بين إسرائيل وحركة حماس. وقد وُقعت الصفقة التي أُبرمت بوساطة ألمانية ومصرية، في مصر يوم 11 تشرين الأول (أكتوبر) 2011. وفي 18 تشرين الأول (أكتوبر) نُقل شليط إلى مصر ومن هناك إلى إسرائيل، وبالمقابل أُطلق سراح 450 أسيرًا فلسطينيًا. وفي إطار المرحلة الثانية من الصفقة، التي تمت في 18 كانون الأول (ديسمبر) 2011، أطلق إسرائيل سراح 550 أسيرًا إضافيًا.

"بتسيلم" تبارك إطلاق سراح شليط الذي أُسِر من خلال انتهاك حقوقه انتهاكًا فظًا.

لمن هذه الأرض؟
المستوطنات في الضفة والقدس الشرقية

توجد في أرجاء الضفة الغربية اليوم:

- 124 مستوطنة إسرائيلية اعترفت بها وزارة الداخلية كبلدات، منها ثلاث مستوطنات لم يُعترف بها إلا في عام 2010: حمدات وروتم في غور الأردن وأفنات شمالي البحر الميت.
- تقوم 12 مستوطنة إسرائيلية في القدس الشرقية على الأراضي التي احتلت ضُمّت إلى إسرائيل عام 1967 وضُمت إلى مناطق نفوذ بلدية القدس الغربية. كما أقيمت عدة مستوطناتإسرائيلية في قلب الأحياء الفلسطينية، أكبرها في سلوان ورأس العمود والشيخ جراح.
- قرابة مئة مستوطنة لم تعترف بها السلطات بشكل رسميّ، وتُمسى "بؤرًا استيطانية" (مُستمسكات).

كانت إقامة المستوطنات المذكورة أعلاه، منذ عام 1967 وحتى اليوم، تستوجب مصادرة مئات آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين، ثم مُنع الفلسطينيون من استخدامها.

قرابة نصف مليون مستوطن

وفقًا للمعطيات الأخيرة التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية، وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية في نهاية عام 2010 إلى 311,430 نسمة. وبحسب المعطيات الأخيرة التي نشرها معهد القدس للأبحاث الإسرائيلية، كان عدد المقيمين في المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية في نهاية عام 2009، 186,646 نسمة. تشكل مجموعة المستوطنين –في الضفة الغربية والقدس الشرقية- قرابة 6.4% من مجموع السكان في إسرائيل. هذه المعطيات أكثر تدنيًا من المعطيات التي عُرضت في السّنوات السابقة، حيث أنها تستند إلى الإحصاء السّكانيّ الذي جرى عام 2008، ولذلك فهي لا تشمل السّياح أو المقيمين العَرَضيين الذين شُملوا في المسح السّكانيّ سابقًا.

ووفقًا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية، ارتفع عدد المستوطنين في الضفة (باستثناء القدس الشرقية) في عام 2010، بـ 4.9%، وهذه النسبة تزيد بـ 2.6 عن الزيادة الحاصلة على مجمل السكان في إسرائيل في هذا العام، والتي وصلت إلى 1.9%. كما أنّ 29% من الزيادة الحاصلة على المستوطنين تُفسّر بواسطة الهجرة من بلدات في داخل إسرائيل إلى المستوطنات.

في عام 2011 عزّزت إسرائيل جهودها من أجل تصديق مخططات تهدف لتوسيع مستوطنات إسرائيلية قائمة وإقامة مستوطنة إسرائيلية جديدة في القدس الشرقية، إضافة إلى إقامة مُتنزه وطنيّ جديد في هذه المنطقة

> إقامة المستوطنة الجديدة "ليشم" في منطقة طولكرم. تصوير: حجيت عوفران، "سلام الآن"، 21/1/2012

بناء متسارع بعد التجميد: 40% من بدايات البناء الحكوميّ تجري في المناطق

في تشرين الثاني (نوفمبر) 2009، قررت الحكومة الإسرائيلية تجميد البناء في المستوطنات لعشرة أشهر. لكنّ هذا التجميد لم يكن ساريًا على البناء في القدس الشرقية. وقد انتهى سريان هذا القرار في أيلول (سبتمبر) 2010.

وبناءً على معطيات وزارة البناء والإسكان، بدأ في عام 2010، وبمبادرة من الوزارة، بناء 119 شقة في مستوطنات الضفة و593 شقة أخرى في المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشّرقية. في المجمل: 712 شقة، تشكل 15% من مجمل الشقق التي بدأت وزارة الإسكان ببنائها في هذه السنة. وفي نفس السنة انتهى بناء 334 شقة في مستوطنات الضفة و951 شقة في المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية، وجميعها بمبادرة وزارة الإسكان. في المجمل: 1,285 شقة، تشكل 27% من مجمل الشقق التي بُنيت بمبادرة من وزارة الإسكان والتي انتهى بناؤها.

ازدادت وتيرة البدء في البناء في المستوطنات في الشهور السّبعة الأولى من عام 2011. فبمبادرة وزارة الإسكان بدأ في هذه الفترة بناء 90 شقة في المستوطنات و 1,399 شقة أخرى في المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية. في المجمل: 1,489 شقة، تشكّل 39% من مجمع بدايات البناء التي بادرت لها وزارة الإسكان. وفي هذه الفترة انتهى بناء 351 شقة في المستوطنات و 618 شقة أخرى في الأحياء الإسرائيلية في القدس الشرقية، وجميعها بمبادرة وزارة الإسكان. في المجمل: 969 شقة، تشكل 48% من مجمل الشقق التي بُنيت بمبادرة وزارة الإسكان والتي انتهى بناؤها.

مخططات بناء واسعة في القدس الشرقية

في عام 2011 عزّزت إسرائيل جهودها من أجل تصديق مخططات تهدف لتوسيع مستوطنات إسرائيلية قائمة وإقامة مستوطنة إسرائيلية جديدة في القدس الشرقية، إضافة إلى إقامة مُتنزه وطنيّ جديد في هذه المنطقة. في حال تطبيق هذه المخططات، فإنها ستؤدّي إلى قطع وعزل الأحياء الفلسطينية عن سائر أنحاء الضفة الغربية.

في تشرين الثاني (نوفمبر2009) ، قررت الحكومة الإسرائيلية تجميد البناء في المستوطنات لعشرة أشهر. لكنّ هذا التجميد لم يكن ساريًا على البناء في القدس الشرقية. وقد انتهى سريان هذا القرار في أيلول (سبتمبر2010)

> التوطين في المستوطنة الجديدة في حي رأس العمود في القدس الشرقية. تصوير: أرون زيف، 25/5/2011، activestills.org

وقد صدّقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، خلال هذه السنة، على أربع مخططات أُودعت من أجل تقديم اعتراضات من الجمهور:

- صدّقت اللجنة في آب (أغسطس) على خارطتيْن لتوسيع مستوطنة "هار حوماه" (جبل أبو غنيم)، إحداهما لبناء 930 شقة جنوب-شرق المنطقة المبنية في المستوطنة والثانية لبناء 42 شقة في داخل المنطقة المبنية.
- في تشرين الأول (أكتوبر) أُودعت خارطة هيكلية لإقامة مستوطنة جديدة في القدس الشرقية باسم "غفعات هَمَطوس"، والتي تشتمل على بناء 2,610 شقق. ويتعلق تطبيق هذا المخطط بإجراء عملية توحيد للمسطحات وإعادة تقسيمها. قسم من المساحة المعنية موجودة بملكية فلسطينية خاصّة. وبما أنّ الأرض لم تصادَر، كما جرى في مستوطنات إسرائيلية أخرى، من الممكن أن يُستخدم قسم من المستوطنة الجديدة من أجل توسيع قرية بيت صفافا الفلسطينية. وبحسب خارطة الملكيات على الأراضي في المنطقة، يمكننا أن نفترض أنّ 1,700 شقة من هذه الشقق على الأقل خُصّصت للسّكان الإسرائيليين.
- في تشرين الثاني (نوفمبر) جرى إيداع خارطة لمتنزه وطني جديد يقع على سفح "جبل الزيتون" الشرقي. ومن المفترض أن يؤدي المتنزه إلى خلق تواصل على أرض الواقع بين القدس وبين منطقة E-1 التي تقع شمالي مستوطنة "معاليه أدوميم"، والتي تخطط إسرائيلي لبناء قرابة 04,00 شقة فيها.

في آب (أغسطس) 2011، صدّق وزير الإسكان على دفع مخططين لبناء 625 شقة غربي "بسغات زئيف"، بمحاذاة المنطقة المبنية من الحي الفلسطيني بيت حنينا، و1,600 شقة إضافية في جبل شعفاط ("رمات شلومو"). لم يجر تداول هذه الخارطة في اللجنة اللوائية بعد.

كما أُستكمل هذه السنة بناء منطقة شقق فاخرة لصالح المستوطنين في حي رأس العمود. في داخل هذه المنطقة التي كانت موقع محطة شرطة "شاي" (يهودا والسامرة) توجد 17 شقة وهي تقع مقابل حي المستوطنين "معليه هزيتيم" الذي بُنيت فيه هذه السنة 60 شقة إضافية. تمتدّ هاتان المنطقتان على طول المدخل الرئيسيّ لرأس العمود.

وفي شهر شباط (فبراير) بدأت لجان التخطيط بالنظر في الخرائط لإقامة منطقتين جديدتين للمستوطنين في مستوطنة أم هارون في حي الشيخ جراح. ويستوجب التصديق على هذه المخططات إخلاء عائلات فلسطينية تعيش في الحيّ منذ أكثر من ستين عامًا. في عام 2009 أخليت أربع عائلات فلسطينية من بيوتها، كانت

> من اليمين خراب الهدم في البؤرة الاستيطانية "مغرون. (تصوير: رونين زفولون، رويترز) وإلى اليسار البؤرة الاستيطانية "ديرخ أفوت" التي يتأجل إخلاؤه مرة بعد مرة. تصوير: "بتسيلم"

تسكن في القسم الآخر من الحيّ، في أعقاب دعوى ملكية قدّمتها جمعيات استيطانية.

يدٌ تُرخّص ويدٌ تهدم

حظي قسم من المستوطنات في الضفة بتسمية بؤر استيطانية (مُستمسَكات). وقد أقيمت هذه المستوطنات من دون قرار حكوميّ ومن دون تخصيص أراض أو خارطة هيكلية مُصدّقة، وفي قسم من الحالات على أراض فلسطينية خصوصية. ورغم ذلك فإنّ إقامتها جرت بدعم حكوميّ وبمعرفة الجيش، في حين امتنعت السلطات عن تطبيق القانون عليها. وقد التزمت إسرائيل في إطار خطة "خارطة الطريق" وفي أعقاب الالتماسات إلى المحكمة العليا، بإخلاء جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت بعد عام 2001، لكنها لم تتخذ على أرض الواقع إلا بعض الخطوات الرمزية القليلة.

في عام 2011 اكتفت الإدارة المدنية بهدم ثلاثة مبانٍ دائمة أقيمت في بؤرة "مغرون"، إضافة إلى عدة مبانٍ عرضية في بؤر استيطانية غير مأهولة. حتى إنّ الحكومة قرّرت خلال السنة ترخيص وإجازة البناء غير القانونيّ في بؤر "هيوفيل" و"حورشاه" و"شفوت راحيل". وبعد هذا القرار أعلنت الدولة عن أراض بمساحة ألف دونم تقريبًا كأراضي دولة وخصّصتها لبؤرتي "هيوفيل" و"حورشاه"؛ وذلك رغم أنّ المنطقة المبنية في هاتين البؤرتين تنحصر في سبعين دونمًا لا غير.

قُدّمت إلى المحكمة العليا في السنوات الأخيرة عدة التماسات تطالب بهدم البؤر الاستيطانية. بعضها رُدّ وبعضها الآخر لمّا يُحسم:

- في عام 2006 التمست حركة "سلام الآن" إلى المحكمة العليا مطالبة بإخلاء بؤرة "مِغرون" التي أقيمت بين مستوطني "غيفع بنيامين" و"عوفراه" عام 1999. وجرى توسيع البؤرة

التزمت إسرائيل في إطار خطة "خارطة الطريق" وفي أعقاب الالتماسات إلى المحكمة العليا، بإخلاء جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت بعد عام 2001 ، لكنها لم تتخذ على أرض الواقع إلا بعض الخطوات الرمزية القليلة

عام 2002 وهي اليوم تشكل أكبر بؤرة استيطانية في الضفة ويسكنها قرابة 250 نسمة. ولم تأمر المحكمة العليا بإخلاء البؤرة الاستيطانية إلا بعد مضيّ خمس سنوات على تقديم الالتماس في شهر آب (أغسطس) 2011، ولكنها عادت وأجّلت الإخلاء حتى شهر آذار (مارس) 2012.

- في عام 2008 التمست حركة "سلام الآن" المحكمة العليا ضدّ البناء غير القانونيّ على أراضٍ فلسطينية خصوصية في بؤرة "ديرخ هأفوت"، المحاذية لمستوطنة "إليعيزر" في غوش عتصيون. وفي أيلول (سبتمبر) 2011 أجازت "العليا" ورخّصت البناء غير القانوني في البؤرة الاستيطانية. وعلى الرغم من أنّ الدولة أعلنت طوال قرابة السنوات التسع أنّ البناء يجري خلافًا للقانون، قبل القضاة ادّعاء الدولة بأنّ أولويات الإدارة المدنية لا تشمل هدم البؤرة، وردّوا الالتماس.
- في إطار المداولة التي جرت في الالتماس الذي قدّمه تنظيم "ييش دين" للعليا عام 2008، التزمت الدولة بإبلاغ العليا حتى نهاية عام 2011 بالموعد الذي ستعمل فيه من أجل إخلاء بؤرة "عمونا" التي أقيمت عام 1995 على أراض فلسطينية خصوصية. وعند حلول هذا الموعد طلبت الدولة من العليا تمديدًا إضافيًا حتى نهاية عام 2012.
- في أيلول (سبتمبر) 2007 التمست حركة "سلام الآن" إلى العليا مطالبة بإخلاء ست بؤر استيطانية. في آذار (مارس) 2011 التزمت الدولة بأنها ستقوم حتى نهاية تلك السّنة بإخلاء ثلاث بؤر منها: "غفعات أساف"، "متسبيه يتسهار" و"رمات غلعاد". في تشرين الثاني (نوفمبر) استجابت المحكمة العليا لطلب الحكومة بتأجيل إخلاء بؤرة "غفعات أساف" بنصف سنة إضافية. وقد هدمت السلطات في بؤرة "متسبيه يتسهار" بتاريخ 15.12.2011 مبنيين اثنين أقيما على أراض فلسطينية خصوصية، ولكنّ خمسة مبانٍ أخرى في البؤرة أقيمت على أراض أعلنت "أراضيَ دولة" لم تُخلَ. في كانون الأول (ديسمبر) 2011 توصلت الدولة إلى اتفاق مع مستوطني بؤرة "رمات غلعاد". وبحسب هذا الاتفاق سيجري نقل تسعة مبانٍ أقيمت في البؤرة على أراض فلسطينية خصوصية إلى الأراضي التي أعلنتها إسرائيل "أراضيَ دولة" شمال غرب مستوطنة "كرني شومرون". وستُجري الإدارة المدنية فحصًا إضافيًا بخصوص المبنيين المتبقيين، وفي حال اتضح أنهما بُنيا على أراضٍ فلسطينية خصوصية أيضًا فسيجري إخلاؤهما.

سوء استغلال: الموارد في غور الأردن

تشكل منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت احتياطي الأراضي الأكبر لأغراض التطوير لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية. وتسيطر إسرائيل على قرابة 90% من مساحة الغور عبر المجالس الإقليمية التي تجمع 37 مستوطنة وبؤرة استيطانية أقيمت في المنطقة. ويستغلّ المستوطنون مساحات هائلة للتطوير الزراعي بشكل مكثف وطيلة أيام السنة ويحظون بحصص مياه مفرطة عبر الضخ والشفط اللذين يتمّان من داخل المنطقة نفسها. وتشكل كمية المياه المخصصة لمستوطني الغور وشمال البحر الميت وحدهم ما يقرب ثلاثة أضعاف المياه التي يستهلكها الفلسطينيون من سكان الضفة. أضف إلى ذلك أنّ المستوطنات تنقّب عن المعادن وتستخرجها كما تُشغّل مواقع أركيولوجية ومواقع سياحية، منها شواطئ من البحر الميت. وقد أقامت إسرائيل في المنطقة مواقع للتخلص من الأضرار والمضرّات: منشأة لتطهير المجاري التي تصل من منطقة القدس ومزبلة إقليمية. إلا أنّ الاستغلال الواسع لموارد المنطقة يجري خلافًا للقوانين الدولية ولقرار المحكمة العليا الذي قضى منذ عام 1983 بأنّ المنطقة المحتلة "ليست حقلا مفتوحًا للاستغلال الاقتصادي".

أنّ الواقع الحيّزيّ-الجغرافيّ الذي أنتجته إسرائيل في الضفة يُحبط أيّ إمكانية لممارسة حق الفلسطينيين بحرية تقرير المصير عبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومستديمة

متساوون أكثر، متساوون أقلّ

الجهود الكثيرة التي استثمرتها إسرائيل في إقامة المستوطنات –ماديًا وقضائيًا وبيروقراطيًا- حوّلت هذه المستوطنات إلى مُسوّرات (جُزر) مدنية في قلب منطقة تُدار بوساطة حكم عسكريّ. وبهذا خلقت إسرائيل في المناطق المحتلة نظامًا يقوم على الفصل من خلال التمييز، تنشط في إطاره منظومتان قضائيتان منفصلتان، على نفس الأرض، بحيث تتقرر حقوق الشخص وفق انتمائه القومي. الفلسطينيون يعيشون تحت احتلال عسكريّ والمستوطنون يتمتعون بكلّ الحقوق الممنوحة لمواطني إسرائيل وغالبيتهم يتمتعون أيضًا بمجموعة من الامتيازات الاقتصادية التي تُخفّض من تكاليف المعيشة في المستوطنات وتُسهم في تحسين جودة الحياة فيها.

المستوطنات: مسّ كبير بنسيج الحياة في الضفة

تمسّ إقامة المستوطنات بسلسلة طويلة من حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين، منها الحق بالتملك والحق بمستوى معيشة لائق والحق بحرية التنقل.

أقامت إسرائيل جهازًا قضائيًا-بيروقراطيًا من أجل السيطرة على أراضي الضفة وتحويل أراض فلسطينية عامة وخصوصية لصالح

> السيطرة على أراض فلسطينية في غور الأردن بواسطة الإعلان عنها مناطق إطلاق نار. تصوير: كيرن منور، 23/5/2011، activestills.org

المستوطنات، وعللت ذلك بحجج واهية وعبثية تقول بأنّ الأراضي لازمة "لأغراض عسكرية"، "لأغراض عامة" أو أنها "أراضي دولة". وقد مكّن هذا الجهاز من نقل أكثر من 42% من أراضي الضفة الغربية إلى سيطرة المستوطنات وإلى عملية بناء واسعة على أراض فلسطينية خصوصية تشكل قرابة 21% من المساحة المبنية في المستوطنات. وبهذا تنتهك إسرائيل حق التملك لدى الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية، بشكل واسع ومُمنهَج.

وقد أقيم الكثير من المستوطنات بحيث كانت ملاصقة تمامًا للبلدات الفلسطينية، الأمر الذي يمنع هذه البلدات من التطور المدني المعقول وينتهك حقّ سكانها في مستوى حياة لائق. وفي عدة حالات –مثل حالة مستوطنة أريئيل- أقيمت المستوطنة بالذات في تلك المنطقة، حيث أنّ المعطيات الطوبوغرافية تشير إلى أنّ تلك المنطقة شكلت مسار التطور الطبيعي للبلدة الفلسطينية المحاذية لها.

تهدف غالبية القيود المفروضة اليوم على حركة وتنقل الفلسطينيين لإبعادهم عن المستوطنات أو عن الطرق المركزية التي يستخدمها المستوطنون. وتُصعّب هذه القيود من ممارسة الروتين المُعاش لدى الفلسطينيين وتنتهك حقهم بحرية التنقل والحركة.

أضف إلى ذلك أنّ الواقع الحيّزيّ-الجغرافيّ الذي أنتجته إسرائيل في الضفة يُحبط أيّ إمكانية لممارسة حق الفلسطينيين بحرية تقرير المصير عبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومستديمة.

تخطي الحدود: المستوطنات ليست قانونية

تنص القوانين الدولية الإنسانية على أنّ الاحتلال هو وضعية مؤقتة، ولذلك تُمنع الدولة المحتلة من إحداث تغييرات مستديمة في المناطق المحتلة. فالدولة المحتلة تسيطر على الأراضي على أنها "قيّمة" فقط وهي ملزمة بالاهتمام برفاهية السكان المحليين والامتناع عن استغلال الموارد الطبيعية في المناطق المحتلة لصالح مواطنيها. كما يُحظر على الدولة المحتلة نقل مواطنيها إلى المناطق الخاضعة للاحتلال أو تشجيعهم على الانتقال إليها.

إخلاء المستوطنات: من خلال الحفاظ على حقوق المستوطنين

في ظلّ عدم قانونية المستوطنات والانتهاكات الصعبة لحقوق الإنسان الناتجة عنها، تطالب "بتسيلم" الحكومة بالعمل على إخلاء جميع المستوطنات وإعادة المستوطنين إلى داخل مناطق إسرائيل السّيادية. ويجب على هذا الإخلاء أن يتمّ من خلال احترام حقوق الإنسان الخاصة بالمستوطنين، بما فيها دفع التعويضات لهم. وتشمل مسؤولية الدولة تحضير خطة مرتبة لاستيعاب سكان المستوطنات ودمجهم في الحياة داخل إسرائيل.

غضّ النظر:

عدم الالتزام بواجب الدفاع عن الفلسطينيين في وجه عنف المستوطنين

> مستوطنون في حقول عصيرة القبلية. تصوير: عمر قصيني، رويترز، 3/7/2011

إحدى المهام الأساسية لأيّ نظام حُكم هي تطبيق القانون والدفاع عن أجساد وممتلكات جميع الناس الذين يحيون في ضمن نفوذ هذا النظام.إن إسرائيل كدولة محتلة في الضفة الغربية مسؤولة عن السكان الفلسطينيين المعرّفين في القوانين الدولية على أنهم سكان مَحميّون.

أعمال العنف التي يقوم بها سكان المستوطنات ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم هي ظاهرة متواصلة وشاملة. ويُسمى قسم من هذه الممارسات في السنوات الأخيرة أعمالَ "ملصق التسعيرة"، بادّعاء أنها أعمال تتم ردًا على خطوات تتخذها السلطات الإسرائيلية والتي يُنظر إليها على أنها مسّ بالمشروع الاستيطاني. وهكذا، جرى تنفيذ بعض هذه الأعمال بعد أن وزعت الإدارة المدنية أوامرَ هدم لمبانٍ بُنيت خلافًا للقانون أو بعد هدم هذه المباني. وفي حالات أخرى تمت مثل هذه الأعمال بعد أن مسّ فلسطينيون بمستوطنين.

قوات الأمن ليست دائمًا على أهبة الاستعداد من أجل الدفاع عن الفلسطينيين في وجه عنف المستوطنين. ويبرز مثل هذا التقاعس خصوصًا في الحالات التي كان بالإمكان توقعها سلفًا. ففي "يوم الغضب" الذي أعلنه المستوطنون في 03.03.2011 كانت هناك جاهزية واسعة لدى قوات الأمن ساعدت على منع أعمال العنف. ولكن وفي المقابل، لم تمنع قوات الأمن أعمال العنف كما يجدر بها في حالات أخرى، منها هدم البيوت في بؤرة "مغرون" الاستيطانية يوم 05.09.2011. وفي الأسبوع الذي تلا الهدم وصلت إلى "بتسيلم" معلومات تتعلق بعشرات الأحداث التي أقدم فيها مستوطنون على المسّ بممتلكات فلسطينية، بما في ذلك إضرام النار في مسجد قرية قُصرة وكتابة شعارات تجديف على جدران مسجدين آخرين. وفي قسم من الحالات تشمل جاهزية قوى الأمن فرض قيود على الفلسطينيين بالذات. في شهر نيسان (أبريل) 2011 مثلا، ألقى المستوطنون الحجارة على سيارات فلسطينية في شارع رقم 60 بعد أنّ قتل شرطيون فلسطينيون بن يوسف ليفنات في قبر يوسف في نابلس. وردًا على ذلك، أغلق الجيش الطريق أمام حركة الفلسطينيين في المقطع الكائن بين مفترق حوارة وجت.

تاريخ من التساهل

تقوم سلطات تطبيق القانون منذ بدء المشروع الاستيطاني في المناطق المحتلة باتباع سياسة غير معلنة بالتساهل والتسامح مع المواطنين الإسرائيليين الذين مسّوا بالفلسطينيين وممتلكاتهم. كما أشارت لجان حكومية مختلفة إلى هذا النهج، منها اللجنة التي أقيمت عام 1981 برئاسة نائب المستشار القضائي للحكومة، يهوديت كارب، كما فعلت ذلك لجنة شمغار التي أقيمت في أعقاب المجزرة التي نفذها باروخ غولدشطاين في الحرم الإبراهيمي في الخليل يوم 25.02.1994.

ويناقض هذا التجاهل واجب إسرائيل كقوة احتلالية في الضفة الغربية في الحفاظ على القانون والنظام في المنطقة المحتلة. وانطلاقا من هذه المسؤولية فإنّ إسرائيل ملزمة بضمان سلامة وأمن السكان الفلسطينيين في مواجهة عنف المواطنين الإسرائيليين، سواءً أكان ذلك بالجاهزية المسبقة أم بوساطة استنفاد الوسائل القانونية مع المُعتدين.

أين القوات الميدانية؟

في قسم من الحالات كانت قوات الأمن حاضرة في أحداث هاجم مواطنون إسرائيليون خلالها فلسطينيين أو دمروا ممتلكاتهم، إلا أنها لم تفعل شيئًا لوقف هذا العنف. حتى أنها في أحيان أخرى شاركت في هذه الأعمال. ومنذ بدء الانتفاضة الثانية في أيلول (سبتمبر) 2000 وحتى كانون الأول (ديسمبر) 2011 أرسلت "بتسيلم" إلى نيابة الدولة 57 شكوى تخصّ الحالات التي أثيرت فيها الشكوك بأنّ قوات الأمن لم تتدخل لمنع الممارسات العنيفة. ومن خلال ردود النيابة يتضح أنّه لم تُفتح تحقيقات إلا في أربع حالات وفي اثنتين منها أغلق التحقيق من دون اتخاذ أيّ تدابير تُذكر ضد الجنود الضالعين. كما تقرر في 30 حالة عدم فتح تحقيق بينما بُلغت "بتسيلم" بأنّ الموضوع قيد الفحص في 12 حالة، وفي 5 حالات أخرى لم تتلقّ "بتسيلم" أيّ رد على توجهاته. في أربع حالات أخرى أفادت النيابة بأنه جرى نقل الملفات إلى جهات أخرى في الجيش، وفي حالة واحدة أفيد "بتسيلم" بأنّ الملف نقل إلى إجراء تأديبي، بينما أفادت النيابة بخصوص حالة أخرى بأنّ الفاعل غير معروف.

الشرطة تتهاون مع إسرائيليين يلحقون الأذى بفلسطينيين

لا تقوم الشرطة الإسرائيلية المسؤولة عن التحقيق في ممارسات المستوطنين العنيفة ضد فلسطينيين، باستنفاد الإجراءات التحقيقية المطلوبة، كما أنها لا تقوم بكلّ الخطوات الملقاة

> عائشة أبو علي، من سكان مخماس، تبلغ من العمر قرابة 80 عامًا، هاجمها مستوطنون وهي تقطف الزيتون في أرضها التي أقيمت إلى جوارها البؤرة الاستيطانية "رمات مغرون".
تصوير: إياد حداد، "بتسيلم"، 31/10/2011

عليها من أجل تطبيق القانون. ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول (سبتمبر) 2000 وحتى كانون الأول (ديسمبر) 2011 توجّهت "بتسيلم" إلى شرطة إسرائيل بخصوص 352 حالة قام فيها مواطنون إسرائيليون بالمسّ بفلسطينيين وبممتلكاتهم وطلب الاستيضاح بشأن وجود تحقيق أم لا، وفي حال وجوده- ما هي وضعيته. وقد تطرقت الشكاوى إلى إطلاق الرصاص والتهجمات الجسدية وتدمير الممتلكات والطرد من الأراضي والتهديدات وسرقة المحاصيل وإحراق الحقول واعتداءات أخرى. وبحسب المعلومات المتوفرة لدى "بتسيلم" فإنّ الشرطة لم تفتح أيّ تحقيق مطلقًا في 80 حالة من الحالات، حيث يعود ذلك في الغالب إلى عدم تقديم المتضرر لشكوى رسمية. هذا، رغم أنّ الشرطة ملزمة وفق القانون بالتحقيق في أيّ شبهة بارتكاب جنحة جنائية تصلها معلومات بصددها. في 16 حالة من الحالات لم تتلقّ "بتسيلم" أيّ ردّ على توجّهه، وبخصوص حالة واحدة أفيد بأنّ الموضوع قيد العلاج وفي 5 حالات أخرى ورد عدم تلقي التوجّه. وفي 250 حالة فُتحت تحقيقات وفي 29 حالة منها قُدّمت لوائح اتهام. وفي 137 حالة أغلق الملف من دون اتخاذ أيّ تدابير تُذكَر ضدّ أيٍّ من الضالعين، وفي 67 حالة لا يزال التحقيق جاريًا، وفي 15 حالة نُقل ملف التحقيق لعناية مُدّعٍ. وفي حالتيْن أخريين قدمت "بتسيلم" استئنافًا لا يزالان قيد العلاج.

> مستوطنون يهاجمون قرية عصيرة القبلية بحضور الجنود، 3/7/2011، الصورة مأخوذة من توثيق مصور بالفيديو صوّره متطوع في مشروع "الرد بالتصوير" التابع لـ "بتسيلم"

مستوطنون يهاجمون فلسطينيين بحضور الجيش

في ظهيرة 03.07.2011 هاجم مستوطنون قرية عصيرة القبلية بادّعاء أنّ سكانها أضرموا النار بجوار مستوطنة "يتسهار". وقد صور هذا الهجوم متطوع من مشروع "الرد بالتصوير" التابع لـ "بتسيلم". وقد كان المعتدون -بعضهم كان ملثمًا- متسلحين بالعصيّ والقضبان الحديدية وكان اثنان يحملان السّلاح. وألقى المعتدون الحجارة على البيوت القائمة عند أطراف القرية، وضربوا فلسطينيًا وجرحوه وكسروا أغصان ما يقرب عشرين شجرة زيتون. ووصل إلى المكان سكان من القرية وألقوا الحجارة صوب المعتدين. وقال شهود عيان لـ "بتسيلم" إنه بعد مرور قرابة عشر دقائق على بدء الحدث وصلت إلى المكان سيارة جيب عسكرية تابعة لقوات الأمن وفيما بعد وصلت إلى القرية عدة سيارات جيب أخرى وفيها جنود وشرطيو حرس الحدود. ويتضح من توثيق الفيديو أنّ قوات الأمن لم تمنع المستوطنين من مهاجمة الفلسطينيين أو الاعتداء على ممتلكاتهم، وبدلا من ذلك أطلقوا الغاز المُسيّل للدّموع لإبعاد سكان القرية بالذات.

بعد هذه الحادثة سلمت "بتسيلم" التوثيق الكامل للأحداث إلى الشرطة والجيش مطالبًا بالعثور على المستوطنين المعتدين والتحقيق في امتناع قوات الأمن عن وقف الاعتداء. وردًا على ذلك، ورد لـ "بتسيلم" أنّ الشرطة فتحت تحقيقًا بخصوص عنف المستوطنين في الحادثة. وحتى موعد نشر التقرير لم تتلقّ "بتسيلم" أيّ معلومات حول قيام الشرطة العسكرية بفتح تحقيق لديها من أجل فحص تصرّفات الجنود في الحدث، وفي حال فتحها لهذا التحقيق ماذا كانت نتائجه.

> مستوطنون يهاجمون منزل عائلة ابو سفيان في بورين. تصوير: ايمان ابو سفيان. مشروع " الرد بالتصوير" التابع لـ "بتسيلم"

مستوطنون يعتدون على؛ إغلاق ملف التحقيق

> إبراهيم النواجعة. تصوير: نصر النواجعة، "بتسيلم"

إبراهيم النواجعة (49) من سكان خربة سوسيا التي تقع جنوبي جبل الخليل بمحاذاة مستوطنة "سوسيا" التي بُنيت إلى جانبها. في صبيحة يوم 13.12.2010 كان النواجعة منشغلاً بتصليح خيمته. ومن الشهادات التي جمعتها "بتسيلم" من النواجعة وأفراد عائلته يتضح أنّ عدة مستوطنين حضروا إلى المكان وبدأوا بمهاجمته من دون أيّ استفزاز من طرفه. وقد كبل المعتدون يدي النواجعة من خلف ظهره وضربوه بحجر ومعول. وعندما هبّ أفراد عائلته لمساعدته هُوجموا هم أيضًا بالحجارة وأصيب أحدهم. وقد هرب المعتدون باتجاه مزرعة "هار سيناي" الواقعة إلى جوار مستوطنة سوسيا. وقد نُقل النواجعة إلى المستشفى ومكث هناك الليلة بطولها وعاد إلى بيته في الغداة.

وبحسب الشهادات، اتصل أحد أبناء العائلة أثناء الاعتداء بشرطة الخليل وطلب من الشرطيين الحضور إلى المنطقة، إلا أنه قيل له إنه يكذب. ولم تحضر الشرطة إلى المكان إلا بعد أن اتصل بها مواطن إسرائيلي كان يمكث في المكان، ولكنها حضرت بعد فرار المعتدين.

في يوم 20.12.2010 قدّم النواجعة شكوى في الشرطة على الاعتداء وأدلى بإفادته. بعد مضيّ أسبوع على ذلك اتصل به ضابط من الشرطة وطلب منه الحضور إلى المحطة. وقد اعتقد النواجعة أنهم يطلبون منه الحضور في أعقاب تقديم الشكوى، ولكنه عند وصوله إلى محطة الشرطة حُقق معه بشبهة سرقة الضأن من مستوطنة سوسيا في الليلة السابقة للاعتداء. وعندما سأل الشرطي عمّا إذا كان يحقق في الشكوى التي قدمها، أجاب المحقق، بحسب أقواله: "لم تكن لتكون مشاكل مع المستوطنين لولا سرقة الضأن".

في غضون أقلّ من شهر قرّرت الشرطة إغلاق الملف المتعلق بالاعتداء على النواجعة بدعوى "مُعتد غير معروف". من خلال قراءة ملف التحقيق يتضح أن الشرطة لم تقم بالخطوات التحقيقية الأولية. فهي لم تحقق مع أيّ شخص من سكان مزرعة "هار سيناي" المجاورة، وهو المكان الذي هرب إليه المعتدون، ولم تحقق مع الجنود الذين كانوا في المعسكر المحاذي لمكان الحادثة. في يوم 11.10.2011 قدّمت "بتسيلم" استئنافًا على إغلاق الملف.

سلسلة اعتداءات خطيرة جنوبي نابلس

وثقت "بتسيلم" في شهري أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) 2011 ثماني حوادث هاجم فيها مستوطنون فلسطينيين ودمروا ممتلكاتهم في قرى قُصرة وجالود ودوما جنوبي نابلس. وقد بدأ قسم من هذه الأحداث عندما قام مستوطنون جاءوا من جهة بؤرة "إيش كودش" الاستيطانية باقتحام أراضٍ تابعة للبلدات الفلسطينية وقطعوا أشجار زيتون. وفي أثناء هذه الأحداث تطورت مواجهات عنيفة بين الأطراف وبين السكان الفلسطينيين وبين قوات الأمن التي حضرت إلى المكان. وفي غضون شهر أيلول (سبتمبر) نصب الجيش خيمة على تلة تُطلّ على المنطقة الواقعة بين قُصرة وبؤرة "إيش كودش" الاستيطانية. إلا أنّ الاعتداءات على سكان البلدات استمرت.

في إحدى هذه الأحداث أطلق جندي الرصاص على عصام بدران فأرداه قتيلا. وبدران من سكان قُصرة يبلغ من العمر 37 عامًا، وقد ألقى الحجارة باتجاه الجنود الذين حضروا إلى القرية بعد اقتحام المستوطنين لأراضيه. وفي حادثة أخرى أطلق مستوطن الرصاص الحي وأصيب أحد سكان القرية بالشظايا. وفي حادثة أخرى هاجم المستوطنون بعنف قاطفي زيتون من جالود ومواطنين إسرائيليين وأجانب كانوا معهم. وفي أحداث أخرى أُحرق مسجد قُصرة وكُتبت عليه شعارات تجديف وقدح كما اقتلعت مئات الأشجار في أراضي قُصرة ودوما. وتنضم هذه الأحداث إلى سبع حالات سابقة وثقتها "بتسيلم" منذ شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2010، قام فيها مستوطنون بالاعتداء على رعاة فلسطينيين في المنطقة وإلحاق الأضرار بمواشيهم، إلى جانب

> امرأة من سكان قصرة تُطلّ على كرم الزيتون الذي اقتلعه المستوطنون. تصوير: سلمى الدبعي، "بتسيلم"، 6/10/2011

مهاجمتهم لمسافرين في شاحنة وإحراق مركبات في داخل قُصرة أو اقتلاع الأشجار في أراضي القرية.

هذه المنطقة المُعرفة بكونها منطقة C، موجودة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وإسرائيل المسؤولة عن الحفاظ على الأمن الشخصي لسكان قُصرة والبلدتين المجاورتين جالود ودوما. وعليه، فإنّ مسؤولية منع الاعتداءات المتكررة من طرف مواطنين إسرائيليين على السكان الفلسطينيين ملقية على كاهل مؤسسات الدولة. ولكن الأمر لا يتوقف عند فشل قوات الأمن المتكرر في حماية البلدات الفلسطينية من اعتداءات المستوطنين، بل يتعداه إلى أنّهم قاموا في بعض الحالات بالاعتداء بأنفسهم على الفلسطينيين. يجب، من ضمن سائر الأمور، الأمر بإخلاء البؤر الاستيطانية في المنطقة، وهي أصلا غير قانونية حتى وفق القانون الإسرائيلي.

> شعارات قدح وتجديف على مسجد أحرقه مستوطنون في قرية قصرة جنوبي نابلس، بعد أن قام الجيش الإسرائيلي بهدم بيوت في البؤرتين الاستيطانيتين "عليه عاين" و"مغرون". تصوير: سلمى الدبعي، "بتسيلم"، 5/9/2011

ضمّ تحت غطاء الأمن: جدار الفصل

في أعقاب سلسلة من العمليات التفجيرية التي نفذها فلسطينيون في داخل إسرائيل، قرّرت الحكومة عام 2002 إقامة جدار (عائق) فاصل.

وقد استند المخططون في ترسيم مسار الجدار على اعتبارات لاغية أيضًا، لا تمتّ بأيّ صلة لأمن المواطنين الإسرائيليين، لا من قريب ولا من بعيد. كان أحد الاعتبارات المركزية في تقرير مسار الجدار الرغبة في ضمّ مساحات من الضفة الغربية إلى إسرائيل. ويشمل المسار المخطط، الذي يمرّ في 85% منه في داخل الضفة، مستوطنات كثيرة، أكبرها "معاليه أدوميم" و"أريئيل" وبلدات فلسطينية أيضًا. ومن المتوقع حتى الانتهاء من بناء الجدار أن ينتقل قرابة 9.4% من أراضي الضفة إلى الجهة الغربية منه، حيث تضم هذه النسبة ثماني بلدات فلسطينية وقرابة 90 مستوطنة وبؤرة استيطانية ومناطق صناعية إسرائيلية. وقد أقيم الجدار أو خُطط له ليقام في 12 موقعًا مختلفًا على مبعد مئات وأحيانًا آلاف الأمتار عن المستوطنات القائمة، كي يكون بالإمكان مستقبلا القيام بمخططات تطوير لها. فالسعي إلى ضمّ مناطق إلى إسرائيل هو العامل المركزي المسؤول عن طول الجدار البالغ 708 كيلومترات، أي أنه أطول من الخط الأخضر البالغ 320 كيلومتراً بضعفيْن.

وحتى الآن، بُني قرابة 62% من المسار المخطط، من خلال انتهاك حقوق مئات آلاف الفلسطينيين الذين عُزلوا في "مُسوّرات" أو عُزلوا عن أراضيهم الزراعية. يصل طول المقطع المبني من الجدار اليوم إلى 437.5 كيلومترات، ما يشكل قرابة 62% من المسار المخطط. وثمة 58 كيلومتراً إضافية موجودة في طور البناء، فيما لم تصدّق الحكومة على بناء 212 كيلومتراً إضافيًا أو أنها موجودة في مراحل التخطيط المختلفة. جميع مقاطع الجدار الموجودة في طور البناء وتلك التي صُدّقت، كلها موجودة في داخل الضفة الغربية.

من حق الدولة ومن واجبها الدفاع عن مواطنيها في وجه العمليات التفجيرية، ولكنها في حال قررت القيام بذلك عبر إقامة جدار جسمانيّ بينها وبن الضفة الغربية عليها أن تبنيه على الخط الأخضر أو في داخل أراضيها. الدولة غير مخوّلة باستخدام مسار الجدار من أجل توسيع مساحة المستوطنات أو مساحة أراضيها السّيادية. على إسرائيل أن تفكك جميع مقاطع الجدار التي بُنيت في داخل أراضي الضفة الغربية.

"حيّز التماس": الفصل بين الفلسطينيين

المساحات الشاسعة و"المُسوّرات" (الجزر) التي ظلت قائمة بين الجدار وبين الخط الأخضر، في أعقاب سياسة إسرائيل ضمّ ما يمكن من المستوطنات والأراضي غير المأهولة إلى الجهة الغربية من الجدار، حظيت بالكنية الرسمية "حيّز التماس". فقرية عزون عتمة على سبيل المثال تقع جنوبي قلقيلية. وقد أقيمت إلى غربها مستوطنة "أورنيت" وإلى الجنوب منها مستوطنة "شعريه تكفاه". كما أحيطت القرية بالجدار من كل جهاتها ولا يمكن الدخول إليها أو الخروج منها اليوم إلا عبر بوابتين فقط. البوابة الأولى قائمة عند المدخل الغربي المؤدي إلى "مُسوّرة" ألكناه وإسرائيل، والبوابة الثانية عند المدخل الشمالي المؤدي إلى سائر الضفة. وقد كانت البوابة الشمالية مغلقة بشكل ثابت في ساعات الليل حتى قبل سنة واحدة. وبدءًا من شهر آذار (مارس) 2010 يسمح الجيش بمنالية غير محدودة للدخول والخروج عبر البوابة. البوابة الجنوبية هي حاجز مأهول بشكل دائم يفحص الجنود فيه كل من يمرّ به. عبر هذين الحاجزين يمرّ سكان القرية وفلسطينيون من سائر الضفة الذين يملكون تصاريح للعمل في المستوطنات القائمة في مسوّرة ألكناه وفي إسرائيل. وقد ظلت 11 عائلة من القرية منعزلة في داخل

مُسوّرة أنشأها الجدار، وأيّ زيارة لهذه العائلات، بما في ذلك الأطباء وسيارات الإسعاف أو الأقرباء، تستوجب عبور الحاجز الجنوبيّ وتصريحًا من الإدارة المدنية.

وقد جرى عزل آلاف الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية وعن مصادر المياه التي ظلت عند الجانب الغربي من الجدار. لقد عمل عشرات الآلاف في هذه الأراضي والآن تضررت مصادر أرزاقهم. ومع أنّ إسرائيل أقامت على طول الجدار 66 بوابة زراعية ينبغي أن تخدم هؤلاء الفلاحين والعمال، إلا أنّ هذه البوابات تُفتح بوتيرة منخفضة أو عند المواسم فقط، ولا يُمسح بعبورها إلا لنفر قليل من أصحاب الأراضي ممّن تلقوا تصاريح من الإدارة المدنية. وحتى المزارعين الذين يحظون بالتصاريح يستصعبون فلاحة أراضيهم لأنهم في الغالب ممنوعون من إدخال المعدات الزراعية أو العمال لمساعدتهم في عملهم. كما أنّ الإجراء اللازم للحصول على التصاريح مَنوط بصعوبات كبيرة، وحتى اليوم لم تنشر الإدارة المدنية باللغة العربية المعايير المتبعة لإصدار هذه التصاريح.

تشير معطيات الإدارة المدنية إلى إصدار 30,985 تصريحًا مؤقتًا للفلسطينيين في عام 2010، تسمح لهم بالدخول إلى "حيّز التماس"، حيث يشكل هذا الرقم ما نسبته 70% من مجمل الطلبات المقدمة في تلك السنة لإصدار التصاريح. 61% من هذه التصاريح مُنحت لفترات قصيرة امتدت حتى ثلاثة شهور. ومنذ عام 2007 تُصدّق الإدارة المدنية كوتا بنسبة 70% من الطلبات، من دون علاقة بعدد الطلبات المُقدّمة.

تقلص الإدارة المدنية، وباستمرار، عدد التصاريح الممنوحة لفترات تزيد عن سنة واحدة في مناطق "حيز التماس". وتحول هذه السياسة دون تطوير الفلسطينيين أصحاب الأراضي الزراعية الواقعة غربي الجدار، لزراعة عصرية أو تنمية محاصيل متنوعة تستوجب معالجة واستصلاحًا مكثفين. ولذلك يُضطرون مغلوبين على أمرهم للاكتفاء بزراعة أشجار الزيتون فقط، التي تستوجب عناية قليلة نسبية. وفي نيسان (أبريل) من هذه السنة ردّت المحكمة العليا التماس جمعية حقوق المواطن التي التمست ضد قانونية منظومة التصاريح في مناطق "حيز التماس". وقضت العليا بأنّ منظومة التصاريح تناسبية وتوازن كما يجب بين احتياجات إسرائيل الأمنية وبين احتياجات السكان، وذلك إلى جانب ضرورة إدخال بعض التعديلات على هذه المنظومة.

بلعين: الدولة احتاجت أربع سنوات لتنفيذ قرار المحكمة العليا

أنهى الجيش في تموز (يوليو) 2011 نقل جدار الفصل في منطقة قرية بلعين، بعد قرابة السنوات الأربع من إصدار قضاة المحكمة العليا أمرهم للجيش بفعل ذلك. وقد نُقل الجدار غربًا باتجاه مستوطنة "موديعين عيليت". ونتيجة لذلك أعيدت إلى سكان

> جزء من جدار الفصل عند حاجز شعفاط. تصوير: آن بك، activestills.org، 27/12/2011

> مزارعون ينتظرون عبر جانبي بوابة زراعية عند جدار الفصل في حبلة. نتيجة للقيود الشديدة على إدخال المعدات الزراعية، يضطر مزارعون كُثر لاستخدام العربات التي يقودها حصان أو حمار. تصوير: أنتيا سديه، محسوم ووطش، 29/5/2011

القرية قرابة 700 دونم من أراضيهم الزراعية، إلا أنّ 1,500 دونم أخرى من أراضيهم ظلت في الجهة الغربية للجدار.

القدس الشرقية: مسار مُسيء في واقع مركب

منطقة القدس الشرقية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية. ولسنوات طويلة، لم تؤثر الحدود البلدية التي رُسّمت للقدس التي فصلت بين أجزاء المدينة التي ضُمت إلى إسرائيل وبين سائر الضفة الغربية، على الحياة اليومية المُعاشة لسكانها الفلسطينيين. شوارع جديدة يجري شقها عبر الجانبين، والمدارس والخدمات الصحية والمؤسسات الأخرى التي أقيمت فيها قدمت الخدمات للفلسطينيين الذين يعيشون عبر جهتي الحدود. ونتيجة للنقص الدائم في الحلول المطروحة للسكن في القدس الشرقية، وهو نتاج لتخطيط تمييزي وعدم منح تصاريح بناء وهدم الكثير من البيوت، انتقل فلسطينيون كُثر ممّن يتمتعون بمكانة "مقيمين دائمين" في إسرائيل للسّكن في الجهة الثانية من الحدود البلدية.

ونتيجة لهذا الوضع المُركّب في منطقة القدس، لا يمكن ترسيم أيّ مسار كان لإقامة الجدار من دون انتهاك حقوق السكان. وقد أدّت إقامة جدار الفصل على الحدود البلدية إلى تمزيق النسيج الحياتي والمعيشي الموجود في المدينة على أرض الواقع، على طول عشرات السنين، وبالتالي إلى انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بسكان الأحياء المحيطة بها انتهاكًا جسيمًا. فقد انسلخ سكان المدينة الذين يعيشون عند الطرف الثاني من الحدود البلدية عنها، نتيجة إقامة الجدار، ولا يُسمح لهم اليوم بالدخول إلى القدس الشرقية إلا عبر ثلاثة حواجز قائمة على طول الجدار. كما ضُربت حواجز عند مداخل الأحياء التي لا تتبع لمنطقة نفوذ بلدية القدس، مثل الشيخ سعد والنعمان، وهكذا قيّدت قدرة سكانها على الوصول إلى القدس. ويضطر سكان هذه الأحياء لتقضية أوقاتهم واقفين في طوابير طويلة عند الحواجز، التي تقيّد منالية الخدمات الصحية والتربية ومصادر أرزاقهم.

كما أنّ الجدار بُني في حيّيْن كبيريْن -كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين- خارج حدود مناطق النفوذ البلدية، ولذلك يضطر ساكنو هذين الحيين للخضوع لتفتيشات أمنية في كلّ مرة يرغبون بها بالخروج من الحي صوب القدس. فمثلا، ومع أنّ مخيم شعفاط يقع في ضمن الحدود البلدية للقدس وسكانه هم مقيمون دائمون في إسرائيل، إلا أنّ الجدار الفاصل يمرّ من جهته الغربية ويعزله عن المدينة نفسها. ولا يمكن لسكان شعفاط الدخول إلى المدينة إلا عبر الحاجز المضروب عند مدخل المخيم الرئيسيّ. في كانون الأول (ديسمبر) 2011 جرى تبديل الحاجز بمبنى دائم وكبير (ترمينال)، يشبه الحواجز التي تفصل بين الضفة الغربية وبين إسرائيل. ومنذ إقامة الجدار تتنصل بلدية القدس وشرطة إسرائيل

> جدار الفصل المحاذي لبيوت قرية الولجة. تصوير: إيال هريئوفيني، بتسيلم، 5/11/2010.

من مسؤوليتهما عمّا يحدث في داخل المخيم، الذي يتحول إثر ذلك إلى مركز للجريمة والسّموم وإلى مكان ينتشر في البناء من دون خرائط مصدّقة على نطاق واسع، ومن دون محاولة لترتيب البناء بالشكل الذي يعكس احتياجات السكان.

الجّدار يخنق قرية الولجة

في شهر آب (أغسطس) 2011 صدّقت المحكمة العليا على مسار الجدار المحيط بالمنطقة المبنية في قرية الولجة التي تقع جنوب-غرب القدس. الجدار –الذي يصل ارتفاعه إلى تسعة أمتار وطوله 700 متر- سيعزل القرية عن مئات الدونمات من الأراضي الزراعية التابعة لها وسيُبقي على مخرج واحد باتجاه بيت جالا.

اُستخدمت نصف أراضي القرية لإقامة مستوطنتي "هار غيلو"، المحاذية للقرية، وحيّ "غيلو" المبنيّ في داخل منطقة النفوذ البلدية التابعة للقدس. وقد ضمّ ثلث أراضي القرية عام 1967 إلى منطقة النفوذ البلدية التابعة لمدينة القدس.

ويمرّ مسار الجدار المضروب حول القرية بأكمله في الضفة الغربية وقد جرى تغييره مرارًا في السنوات الأخيرة. ففي الخطة الأصلية ظلت القرية عبر الجانب الغربي من الجدار وعُزلت عن محافظة بيت لحم الذي ينتمي إليه سكانها ومنه يتلقون الخدمات كلها. وفيما بعد، غيّر الجهاز الأمني من المسار وقرّر إحاطة كل المنطقة المبنية في القرية بخط متعرّج ومُلتوٍ وعزلها عن أراضيها الزراعية التي تمتدّ على مئات الدونمات وعنً الجدول الذي يُستخدم لريّ المحاصيل الزراعية وعن مقبرة القرية القديمة.

بدأت إسرائيل بالأعمال لإقامة الجدار حول القرية في مطلع عام 2010. وفي كانون الأول (ديسمبر) من تلك السنة جُمّدت الأعمال في أعقاب التماس إلى المحكمة العليا قدّمه سكان القرية الذين استأنفوا على قانونية الأوامر العسكرية التي صدرت للاستيلاء على أراضيهم، وذلك بعد إحاطة معظم المساحة المبنية من القرية بالجدار.

ومع استكمال بناء الجدار ستنعدم عمليًا أيّ إمكانية لتطوير القرية لأنه يمرّ إلى جانب بيوت السكان. وفي إطار توسيع المسار وأعمال البناء الواسعة وقع ضرر فادح للمناظر الطبيعية في محمية "عيمق رفائيم"، ومنذ ضمنها المنظر الخاص بالمدرّجات العتيقة الموجودة هناك منذ النصف الأول للألفية الأولى بعد الميلاد. قسم من المدرجات التي تضررت كانت تُزرع وتُفلح من طرف سكان القرية وقد أدّى الأمر إلى المساس بمصدر رزقهم. وبعد استكمال الجدار سيجري اشتراط دخول وخروج سكان القرية من أراضيهم بالحصول على تصاريح من الإدارة المدنية. وتشير التجربة المعاشة من عدة أماكن أخرى في الضفة الغربية إلى أنّ الإدارة تمنح مثل هذه التصاريح بأعداد قليلة. وقد اضطر سكان كثيرون ظلت أراضيهم عند الجانب الغربي للجدار الفاصل للتوقف عن استصلاحها وفقدوا مصادر أرزاقهم.

الاحتجاج المحظور:
انتهاك الحق بالتظاهر

يقوم متظاهرون فلسطينيون وإسرائيليون وأجانب في السنوات الأخيرة بالتظاهر ضدّ بناء الجدار الفاصل وضدّ سيطرة إسرائيل على أراضي الضفة الغربية. وتجري المظاهرات في عدة أماكن، منها قرى بلعين وبيت أمّر والولجة والمعصرة والنبي صالح وكفر قدوم ونعلين. مشاركون كثيرون في هذه المظاهرات لا يقومون بأيّ ممارسات عنيفة أيًا كانت، لكنّ هناك العديد من الحالات التي يلقي فيها المتظاهرون الحجارة. في كانون الثاني (يناير) 2011 عممّ الناطق العسكري شريطًا عبر موقع يوتيوب تطرق فيه قائد وحدة "أيوش" (يهودا والسامرة) السابق، العميد نيتسان ألون، للمظاهرات في بلعين، حيث قال:

> توجهنا يكمن في تمكين التظاهر ما دامت المظاهرة غير عنيفة. نحن لدينا تمييز واضح بين مظاهرة غير عنيفة، وهي احتجاج شرعيّ، وبين مظاهرة عنيفة تُلقى فيها الحجارة وقطع الحديد ويجري فيها المسّ الجسمانيّ وهدم الجدار الأمنيّ، ومقابل هذا نحن سنعمل بكل الوسائل المتاحة لتفريق المظاهرات.

الإدعاء القائل بأنّ الجيش لا يقيد المظاهرات في المناطق المحتلة إلا إذا كانت عنيفة هو ادعاء غير دقيق. ففي المجمل، يتعامل الجيش مع كل مظاهرة على أنها خرق غير قانونيّ للنظام يجب تفريقه بوسائل مختلفة. وفي كل يوم جمعة يصل شرطيو حرس الحدود والجنود إلى مراكز التظاهر ويستخدمون وسائل تفريق المظاهرات على نطاق واسع ومكثف. وتقوم قوات الأمن، مرارًا، بمنع التظاهرات حتى قبل بدئها، ويُعلن عن قسم من الأماكن التي تجري فيها بشكل دائم أنها مناطق عسكرية مغلقة، وذلك في الأوقات التي تجري فيها المظاهرات.

أُعتقل العشرات من سكان القرى وحُوكموا جراء إلقاء الحجارة، ولكن لوائح الاتهام شملت في حالات كثيرة أيضًا مخالفات المشاركة في مظاهرة غير قانونية. ويسعى الجيش عبر محاولات مركزّة لإلقاء القبض على مُنظمي المظاهرات في القرى المختلفة في الضفة، حيث حُوكم أكثر من عشرة أشخاص منهم بتهم تنظيم المظاهرات والتحريض على العنف. واستندت غالبية الاتهامات على شهادات جُمعت من قاصرين من خلال انتهاك حقوقهم: أُعتقل القاصرون في منتصف الليل وحُقق معهم من دون حضور الوالدين ولم يجر توضيح حقوقهم أمامهم كما يجب.

أضف إلى ذلك أنّ عشرات المواطنين الإسرائيليين أُعتقلوا جراء المشاركة في المظاهرات وحضورهم في مناطق أعلنت كـ "مناطق عسكرية مغلقة".

استعراض عضلات: قمع احتجاجات النبي صالح

منذ شهر كانون الأول (ديسمبر) 2009 يتظاهر سكان قرية النبي صالح التي تقع شمالي رام الله، كلّ يوم جمعة، احتجاجًا على سيطرة المستوطنين على أراضيهم وأراضي القرى المجاورة. وقد تحوّلت المسيرات الاحتجاجية في القرية إلى أحد مراكز التظاهرات المركزية الأسبوعية التي تجري في الضفة الغربية.

قامت قوات الأمن بمواجهة هذه المظاهرات في القرية أثناء عام 2011، عبر انتهاك حقوق المتظاهرين الفلسطينيين. ومن خلال التوثيق الذي أجرته "بتسيلم" في شهريْ حزيران (يونيو)-تموز(يوليو) 2011 يتضح أنّ المظاهرات أوقفتْ داخل القرية، وفي أحيان عديدة حتى قبل أن تنطلق. وقد أطلقت قوات الأمن

> خرطوم يقذف سائلا مُنتنًا على متظاهرين في قرية النبي صالح بعد جنازة مصطفى التميمي. تصوير: أورن زيف، النبي صالح، 11/12/2011.

كميات هائلة من الغاز المُسيّل للدّموع، وفي إحدى المظاهرات أطلق ما لا يقلّ عن 150 قنبلة غاز. وقد أطلقت هذه القنابل في داخل المنطقة المبنية في القرية، بحيث استنشق هذا الغاز جميع سكان القرية، حتى أولئك الذين لم يشاركوا في المظاهرة. قسم من قنابل الغاز أطلق مباشرةً إلى أجساد المتظاهرين، خلافًا للقانون. كما ألقت قوات الأمن عددًا مبالغًا به من القنابل الصّوتية باتجاه الأطفال والبالغين على السّواء بهدف تفريقهم، حتى حين لم يشكلوا خطرا. كما سُدّت جميع الطرق المؤدّية إلى القرية بغرض منع المتظاهرين من خارجها من المشاركة في المظاهرات. في أعقاب ذلك جرى انتهاك حق جميع سكان المنطقة بحرية التنقل والحركة.

في آب (أغسطس) 2011، ومع بدء شهر رمضان، غيّرت قوى الأمن من سياستها، ومن وقتها وهي تسمح للمتظاهرين بالسير حتى الشارع الخارج من القرية ويصّدونهم عند مسافة قصيرة من المساحة المبنية في القرية. أضف إلى ذلك أنّ قوات الأمن توقفت عن سدّ جميع الطرق المؤدية إلى القرية. وبهذا فإنها قلصت من المسّ بالسكان المدنيين أثناء المظاهرات. ومع ذلك لا يزال المتظاهرون ممنوعين من الوصول إلى الجدول المحاذي للقرية، حيث أنّ سيطرة المستوطنين عليه كانت أحد الأسباب من وراء إجراء المظاهرات ولا زالت قوى الأمن تتجاهل حقهم بالتظاهر: فهم يعلنون المظاهرات على أنها غير قانونية فور بدئها، حتى من دون أن يقوم أيٌّ من المشاركين بإلقاء الحجارة عليهم أو ممارسة أيّ نوع من أنواع العنف، ثم يفرقونهم عبر إطلاق قنابل الغاز ورشّ سائل "بوئش" النتن. كما أنّ الجيش يصدر أمرَ منطقة عسكرية مغلقة يسري على القرية برمتها، في كلّ يوم جمعة، وبهذا يمنع الناس من القادمين من خارج القرية من المشاركة في المظاهرات.

لا علاقة للنُظُم بالواقع: مقتل متظاهر آخر بقنبلة غاز

> مصطفى التميمي. تصوير: activestills.org

في عصر يوم الجمعة،09.12.2011، وبعد تفرّق المظاهرة المركزية في قرية النبي صالح، قام عدة شبان، ومن بينهم مصطفى التميمي (28)، بإلقاء الحجارة صوب سيارة جيب عسكرية. وقد قام المصور حاييم شفارتسنبيرغ بتوثيق ما حدث. ومن الصور وإفادات أخرى لشهود العيان يتضح أنّ الجيب استدار وبدأ بالابتعاد عن المكان. وعندما أصبح على بعد أمتار معدودة من التميمي، فتح أحد الجنود الباب الخلفيّ وأطلق من خلاله قنبلة

> جندي يطلق قنبلة غاز بتصويب مباشر على متظاهرين في قرية النبي صالح، حزيران 2011. مأخوذ عن شريط فيديو لـ "بتسيلم"

غاز مباشرة صوب التميمي. وقد أصابته القنبلة في وجهه وأدّت إلى نزيف حادّ في رأسه وتوفي متأثرًا بجراحه في الغداة. ووفقا لسياستها الجديدة، أمرت النيابة العسكرية بفتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية. وبحسب المعلومات المتوفرة لدى "بتسيلم"، فإنّ التحقيق لم ينتهِ حتى نشر هذا التقرير.

ووثقت "بتسيلم" في الماضي مرات كثيرة حوادث إطلاق قنابل الغاز بتوجيه مباشر أثناء المظاهرات، ومن ضمن ذلك باتجاه متظاهرين لم يلقوا الحجارة ولم يفعلوا أيّ شيء بمقدوره أن يشكل خطرًا ما على قوات الأمن. فعلى سبيل المثال، قُتل باسم أبو رحمة من قرية بلعين في نيسان (أبريل) 2009 جراء إطلاق قنبلة غاز أصابت صدره فيما كان يشارك في المظاهرة الأسبوعية في القرية. وحتى في المظاهرة التي أصيب فيها التميمي جرى إطلاق النار بتوجيه مباشر وفي عدة حالات أخرى. كما أنّ "بتسيلم" وثقت 13 حالة إضافية أصيب فيها أناس إصابات بالغة في ظروف وملابسات مشابهة منذ بدء الانتفاضة الثانية، فتوجّه إلى السلطات مطالبًا بفتح تحقيقات بهذا الشأن. كما تملك "بتسيلم" معلومات عن حالات كثيرة أصيب فيها متظاهرون جراء قنابل الغاز، بعضهم أصيب إصابات صعبة للغاية.

وتُنذر "بتسيلم" منذ عدة سنوات من أنّ قوات الأمن تطلق قنابل الغاز بتوجيه مباشر صوب أجساد المشاركين في المظاهرات. ومثل هذا الأمر يشكل انتهاكًا لأوامر فتح النار، حيث أنّ الغاز المُسيّل للدموع هو وسيلة غير فتاكة لتفريق المظاهرات واستخدامها بديلاً للرصاص الحيّ هو أمر ممنوع. وطالب المركز –سواءً في لقاءات شخصية مع قادة رفيعين في الجيش أم في توجهات خطية- بأن يُقال للقوات الميدانية إنّ إطلاق قنابل الغاز بتوجيه مباشر هو أمر غير قانونيّ.

ردًا على هذه التوجّهات، أفادت "بتسيلم" بأنّ مثل هذا الأمر ليس قانونيًا فعلاً. في تموز (يوليو) 2011، مثلا، وفي أعقاب توجّهات أخرى من "بتسيلم"، أفاد الرائد أوري ساغي من مكتب المستشار القضائي لقيادة منطقة "أيوش": "جلسنا وأوضحنا أمام القوات الناشطة في عصبة المركز القواعد والنُظم المتعلقة بإطلاق قنابل الغاز بتوجيه مباشر، ومن ضمنها القاعدة التي تمنع إطلاق قنبلة غازية بتوجيه مباشر مباشرة إلى إنسان".

لكن، وعلى الرغم من هذه التصريحات، تواصل قوات الأمن إطلاق قنابل الغاز مباشرة صوب الناس. وبحسب المعلومات المتوفرة لدى "بتسيلم"، لم تجرِ حتى اليوم محاكمة أيّ شخص من قوات الأمن جراء هذا الأمر.

> مصطفى التميمي، بعد ثوان من قيام جندي بإطلاق الغاز مباشرة على جسمه من داخل جيب مُحصّن وقتله. تصوير: حاييم شفارتسنبرغ، قرية النبي صالح، 9/12/2011

خنق متعمد:
قيود على البناء الفلسطيني وهدم البيوت

بحسب المعطيات المتوفرة لدى "بتسيلم"، قامت الإدارة المدنية منذ مطلع عام 2011 وحتى نهاية كانون الأول (ديسمبر)، بهدم 176 وحدة سكنية أقيمت من دون تراخيص في منطقة C، مخلفةً 1,138 فلسطينيًا من دون مأوى، منهم 532 قاصرًا. وفي عام 2010 هدمت الإدارة المدنية 108 وحدات سكنية أقيمت من دون تراخيص في منطقة C مخلفةً 663 فلسطينيًا من دون مأوى، منهم 317 قاصرًا. وقد نُفذ قرابة نصف عمليات الهدم هذه في هاتين السنتين لدى التجمعات البدوية في غور الأردن.

هدم بيوت لفلسطينيين في الضفة الغربية (يشمل القدس الشرقية)

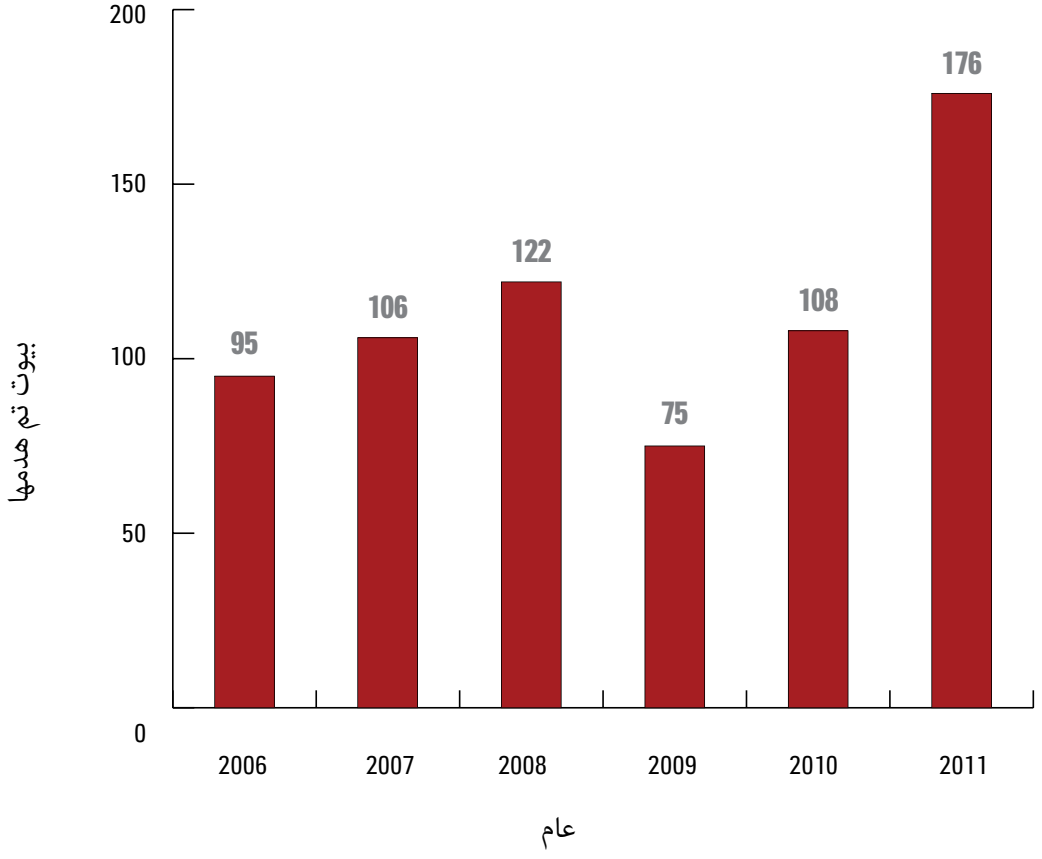

> هدم بيوت في قرية فصائل في غور الأردن. في 20 كانون الأول 2011 هدمت الإدارة المدنية 7 خيم سكنية في القرية وخلّفت 38 شخصًا، منهم 25 طفلا، بلا مأوى. تصوير: عاطف أبو الرّب، بتسيلم، 20/12.

مخالفون للقانون رغمًا عنهم

تتبع إسرائيل منذ عام 1967 سياسة تهدف لتقييد البناء في البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية قدر الإمكان، من خلال تجاهل احتياجات السكان والزيادة السكانية الطبيعية. وفي إطار هذه السياسة، لم تُنجز إسرائيل أيّ خرائط هيكلية لصالحهم ولم تخصص لهم أراضيَ للبناء والتطوير. وبدلا من ذلك، استندت سلطات التخطيط -التي يديرها إسرائيليون بشكل حصريّ- على خرائط هيكلية انتدابية. وتُعرف هذه الخرائط -التي جُهّزت قبل قرابة السبعين سنة- غالبية الأراضي في الضفة على أنها أراض زراعية يُمنع البناء عليها. وتسري هذه السياسة اليوم في جميع مناطق C، التي تشكل قرابة 60% من أراضي الضفة وهي تحوي غالبية احتياطي الأراضي اللازمة لتطوير البلدات الفلسطينية.

لا ترسم هذه السياسة أفقًا تخطيطيًا أيًا كان لخدمة السكان الفلسطينيين، وهي لا تترك أيّ مجال أمامهم باستثناء البناء من دون تراخيص. كما أنّ احتياطي الأراضي في مناطق A وB، التي تتركز فيها غالبية السكان الفلسطينيين في الضفة، مقلص جدًا ممّا أدى إلى خلق ضائقة سكنية خانقة. وتكتسب سياسة التخطيط هذه فظاظة كبيرة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المجهود التخطيطي الكبير الذي بذلته الدولة من أجل تيسير البناء في المستوطنات، وتوسيعها وتطوير مناطق صناعية والاهتمام بالتشغيل فيها.

القدس الشرقية

تتبع بلدية القدس أيضًا سياسة تخطيط تنتهك الحق بالسكن والمأوى بشكل كبير لدى سكان الأحياء الفلسطينية الواقعة شرقي المدينة. وقرابة ثلث الأراضي التي ضُمّت إلى المدينة عام 1967 والبالغة مساحتها 70,000 دونم، صودرت من أصحابها الفلسطينيين واستخدمت لإقامة 12 حيًا إسرائيليًا. وبناءً على المعطيات التي يوفرها معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، فقد سكن هذه الأحياء في عام 2009 قرابة 187,000 إسرائيليّ.

> بيت عائلة برقان المهدوم في سلوان. عاش في البيت أفراد العائلة التسعة، منهم ستة أطفال. تصوير: عامر عروري، "بتسيلم"، 5/12/2011

في المقابل، بذلت الحكومات الإسرائيلية وبلدية القدس جهودًا كبيرة من أجل تقييد قدرة الفلسطينيين على البناء. وقد جرى ذلك عبر الامتناع عن تجهيز خرائط هيكلية للأحياء الفلسطينية وتعريف مساحات واسعة في القدس الشرقية على أنها "مساحات خضراء" يُمنع البناء فيها بتاتًا، وتحديد كثافة بناء منخفضة أكثر بكثير من تلك المسموح بها في مستوطنات المدينة –المحاذية كلها للأحياء الفلسطينية- وفرض شروط دنيا قاسية من أجل البدء في عملية التخطيط، مما يجعل من هذه العملية أمرًا مكلفًا جدًا. هذه القيود ليست قائمة في الخرائط والمخططات التي جُهّزت لصالح الأحياء الإسرائيلية في شرق وغرب القدس. وفي غياب خيار واقعيّ للبناء بشكل قانونيّ، يضطر الكثيرون لبناء بيوتهم من دون تراخيص. هذه السياسة تسهم في أنّ معدل الكثافة السكنية في الغرفة الواحدة لدى السكان الفلسطينيين هو ضعف تلك السّائدة لدى السكان الإسرائيليين تقريبًا: 1.9 نسمة في الغرفة في الأحياء الفلسطينية مقابل شخص واحد فقط في الغرفة في الأحياء الإسرائيلية.

في مطلع عام 2011، وحتى نهاية كانون الأول (ديسمبر)، هُدمت في القدس الشرقية 20 وحدة سكنية سكنها 132 فلسطينيًا، 72 منهم قاصرون. وللمقارنة، هُدمت في القدس الشرقية عام 2010، 22 وحدة سكنية سكنها 191 فلسطينيًا، 94 منهم قاصرون.

واجب إسرائيل السماح للفلسطينيين بالبناء

على إسرائيل أن تسمح للفلسطينيين بالبناء وفقا لاحتياجاتهم التخطيطية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. كما أنّ ضمان مقوّمات المعيشة الدنيا، وعلى رأسها الحق في السكن، هو جزء من واجبات القوة المحتلة. السياسة التي تتبعها إسرائيل تناقض هذا الواجب وتحوّل الفلسطينيين إلى مخالفين للقانون رغمًا عنهم. أضفْ إلى ذلك أنّ مخطط طرد المجموعات العربية البدوية من مناطق C يشكل انتهاكًا فظًا للقوانين الإنسانية الدولية التي تمنع نقل السّكان المحميين بالقوة، إلا إذا تمّ الأمر من أجل سلامتهم أو نتيجة لغرض عسكريّ حيويّ، وحتى عندها- يجب أن يتم ذلك بشكل مؤقت.

خطة طرد عشرات آلاف العرب البدو من منطقة C

تخطط الإدارة المدنية في السنوات الأخيرة لطرد كل الجماعات العربية البدوية التي تسكن في مناطق C. ويصل تعداد هذه الجماعات قرابة 27,000 إنسان. وفي المرحلة الأولى التي من المفترض أن تُطبق خلال عام 2012، تخطط الإدارة لنقل قرابة 2,300 عربي بدويّ يسكنون منطقة مستوطنة "معاليه أدوميم" وبشكل قسريّ، إلى موقع مُحاذٍ لمزبلة أبو ديس، شرقي مدينة القدس. في المرحلة الثانية التي مِن المفترض أن تنتهي خلال ثلاث إلى ست سنوات، سيتم طرد مجموعات بدوية من منطقة غور الأردن. ولم تُشرك الإدارة ممثلي هذه المجموعات العربية البدوية في تجهيز المخطط وتجاهلت الانتهاك المتوقع الذي سيمسّ بطريقة ونهج حياتهم وصحة السكان، في حال جرى فعلا نقلهم إلى المنطقة المحاذية للمزبلة.

يعيش نصف المجموعات التي من المتوقع طردها في المرحلة الأولى في داخل منطقة عرّفتها إسرائيل على أنها "منطقة E1"، أو إلى جوارها. وتقع هذه المنطقة شمالي-غربي المساحة المبنية من مستوطنة "معاليه أدوميم"، وتهدف إسرائيل لاستغلالها لتوسيع المستوطنة. وقد أعدت إسرائيل بالفعل مخططات شاملة لبناء 3,910 شقق ومركز تشغيل ومصالح تجارية متروبولينية، ستكون مشتركة بين القدس و"معاليه أدوميم". وسيؤدي البناء المخطط في المنطقة إلى خلق تواصل مدينيّ بين المستوطنات وبين القدس، مما سيزيد في نهاية الأمر من عزل القدس الشرقية عن سائر أجزاء الضفة الغربية، كما ستقطع التواصل الإقليمي بين شمال الضفة وجنوبها. وتعيش مجموعات عربية بدوية أخرى بين "معاليه أدوميم" ومستوطنة "كيدار". وتسعى بلدية "معاليه أدوميم" لضمّ "كيدار" وكل المنطقة الواقعة بينهما إليها، من أجل بناء 6,000 شقة هناك.

تبرر الإدارة المدنية طرد هذه المجموعات بادّعاء أنّ أفرادها يعيشون في مبانٍ بُنيت من دون تراخيص وعلى أراضٍ لا يملكون أيّ حقوق عليها. وبهذا تتجاهل الإدارة حقيقة أنّ هذه المجموعات تعيش على هذه الأراضي وتزرعها منذ عشرات السنوات، وقبل احتلال الضفة عام 1967. ورغم ذلك، لا تعترف إسرائيل بهذه البلدات ولا تُمكّن ساكنيها من البناء فيها بشكل قانونيّ. وقد صدرت في الماضي أوامر هدم ضدّ غالبية هذه المباني في هذه المجموعات –أكواخ، خيم ومدارس. وفي مجموعتين اثنتين –وادي أبو هندي التي يصل تعدادها قرابة 350 نسمة والمنطار التي يصل تعدادها قرابة 300 نسمة- صدرت فعلا أوامر هدم ضد جميع المباني. قرابة 80% من الفلسطينيين المتوقع طردهم في المرحلة الأولى هم لاجئون سكنوا النقب في السابق. قرابة الثلثين منهم من القاصرين. كما أنّ كل

> مدرسة في البلدة العربية البدوية خان الأحمر المهددة بالهدم، التي أقيمت بجوارها مستوطنة معاليه أدوميم. تصوير: آن بك، 4/9/2011، activestills

المجموعات السكنية موضوع الحديث تفتقر لشبكة الكهرباء ونصفها فقط موصول بشبكة المياه. ولا تتلقى هذه المجموعات الخدمات الحيوية مثل الصحة والتعليم، فيما يعيش سكنها حياة تقليدية تعتمد على رعي المواشي، إلا أنّ قدرتهم على ارتياد أراضي الرعي والأسواق محدودة. ووفقا لمعطيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)، فإنّ غالبية سكان هذه المجموعات يعانون انعدام الضمان الغذائي.

نُقل في مطلع سنوات التسعين من القرن الماضي أبناء قبيلة الجهالين إلى موقع محاذٍ لمزبلة أبو ديس كي يكون بالإمكان توسيع مستوطنة "معاليه أدوميم". وهذه المزبلة ليست إلا الموقع المركزي لرمي زبالة مدينة القدس، ومن المفترض بهذه الأخيرة أن تتوقف عن استخدام هذه المزبلة خلال عام 2012. وتشكل المزبلة خطرًا صحيًا على القاطنين بقربها وستواصل تشكيل مثل هذا الخطر حتى بعد إغلاقها. وقد حذرت وزارة جودة البيئة من أنّ الموقع يشكل "مركزًا لتلويث البيئة ولمخاطر الاشتعال وحتى التفجيرات"، بسبب غياب جهاز لشفط الغازات التي تنشأ في الموقع نتيجة لتحليل النفايات. وحتى اليوم لم تُصدّق خطة ترميم المزبلة نتيجة لخلافات مالية بين بلدية القدس وبلدية "معاليه أدوميم".

تسهيلات طفيفة: تقييد حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية

طرأت عدة تحسينات طفيفة في عام 2011 على القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على حركة وتنقل الفلسطينيين في داخل الضفة الغربية. ويأتي هذا بعد أن أزالت إسرائيل في عام 2009 جزءًا من الحواجز المركزية، ممّا أدّى إلى تسهيل عملية التنقل والحركة في الشوارع والطرق التي تربط بين المدن الفلسطينية. ومع ذلك فإنّ الحركة في الضفة ليست حرة للآن، وإسرائيل ترى في حق الفلسطينيين الأساسي بالتنقل بحرية في داخل الضفة امتيازًا يمكنها أن تمنحه أو تسلبه، وفقًا لاعتباراتها الخاصة.

القيود التي لا تزال مفروضة على الحركة والتنقل في الضفة الغربية تُصعّب من وصول الفلسطينيين إلى مناطق ترغب إسرائيل بتقوية سيطرتها عليها

القيود التي لا تزال مفروضة على الحركة والتنقل في الضفة الغربية تُصعّب من وصول الفلسطينيين إلى مناطق ترغب إسرائيل بتقوية سيطرتها عليها، مثل القدس الشرقية وغور الأردن والمناطق التي ظلت غربي جدار الفصل ومناطق الاستيطان في قلب مدينة الخليل. وتحول هذه القيود دون استخدام الفلسطينيين لقسم من الشوارع المركزية والسريعة في الضفة، مثل بعض أجزاء شارع رقم 50 وشارع رقم 443. فالمستوطنون يستخدمون هذه الشوارع بحرية، فيما يُوجّه الفلسطينيين إلى طرق جانبية وأكثر طولا.

ومع أنّ الجيش ألغى جزءًا ملحوظًا من التقييدات على الحركة في الضفة عام 2009، إلا أنّ البنى التحتية للحواجز لم تبرح مكانها. وهذا الأمر يُمكّن الجيش من وضع الجنود في الحواجز وتسيير حركة السير الفلسطينية باتجاهها وإغلاق مداخل المدن الفلسطينية الرئيسة، في أيّ وقت يراه مناسبًا له.

وتنتهك هذه القيود المفروضة على الحركة بشكل كبير حق سكان الضفة الفلسطينيين بحرية التنقل والحركة، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاك حقوق أساسية أخرى، مثل الحق في تلقي العلاج الطبيّ اللائق والحق في التعليم والحق في ممارسة الشعائر الدينية والحق في العمل. كما تزيد هذه القيود من صعوبة إقامة وبناء علاقات اقتصادية وعائلية واجتماعية.

صورة الوضع

حتى نهاية عام 2011 كان هناك 102 حاجزًا مضروبًا في داخل الضفة الغربية. 22 حاجزًا منها مضروبة في منطقة H-2 في الخليل، وهي المنطقة التي أقيمت فيها المستوطنات الإسرائيلية. يُستخدم 40 حاجزًا من هذه الحواجز كنقاط تفتيش أخيرة قبل الدخول إلى إسرائيل، رغم أنها قائمة شرقي الخط الأخضر بعدة كيلومترات أو قبل الدخول إلى القدس.

76 حاجزًا مأهولة بشكل دائم، و26 حاجزًا آخر تحتوي على بنى تحتية لكنها مأهولة بشكل عشوائي فقط.

> جنود يحتجزون مزارعين عند الطريق الترابية المؤدية إلى بلدتي طمون وطوباس غربي الغور. تصوير: كيرن منور 28/4/2011، activestills.org .

> نساء ينتظرن الدخول إلى القدس الشرقية عبر حاجز قلنديا أثناء شهر رمضان. تصوير: أورن زيف، activestills.org، 5/8/2011

وبحسب مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)، فإنّ عدد العوائق الجسمانية غير المأهولة التي كانت في الضفة في شهر أيلول (سبتمبر) 2011 بلغ 522 عائقًا، منها مثلا معوقات ترابية ومكعبات إسمنتية وبوابات ومقاطع من الطرق والشوارع مغلقة أمام الفلسطينيين. كما ينتشر في أرجاء الضفة شهريًا ما معدله 495 حاجزًا فجائيًا، لعدة ساعات، ومن دون بنى تحتية دائمة.

وتوجد على طول الجدار الفاصل 66 بوابة زراعية تُمكّن الفلسطينيين من الدخول إلى والخروج من المناطق التي ظلت غربي الجدار بشكل محدود جدًا، حيث تُعرّف هذه المناطق على أنها منطقة عسكرية مغلقة. وتُفتح 12 بوابة منها يوميًا لعدد قليل من الساعات، فيما لا تُفتح بقية البوابات إلا في مواسم زراعية معينة.

الطرق الطويلة والمُلتوية

الطريق الأسرع بين جنوب الضفة الغربية وشمالها تقطع مدينة القدس وتمرّ في غالبيتها عبر شوارع سريعة وواسعة وحديثة. ولكن، منذ مطلع سنوات التسعين تمنع إسرائيل الفلسطينيين من الدخول إلى القدس، وبضمن ذلك إلى أجزاء من الضفة الغربية ضمّتها إسرائيل إليها. ولذلك، يضطر الفلسطينيون من أجل قطع الضفة الغربية إلى السفر في طرق التفافية وأطول بكثير، وغالبيتها ضيقة ومزدحمة.

هكذا يبدو المسار المُضني الذي يضطر الفلسطينيون لقطعه من جنوب الضفة حتى شمالها: بعد عدة كيلومترات جنوبي بيت لحم يجري توجيههم إلى جهة الشرق وشمال-شرق، وهي طرق ريفية تلتفّ حول بيت لحم وبلدة بيت ساحور. هذه الطرق تؤدي بهم إلى حاجز "الكونتينر" (هكردون)، حيث تمرّ عبر هذا الحاجز كل حركة المرور الفلسطينية بين جنوب الضفة وشمالها ويتميز باكتظاظه الكبير، خصوصًا في بداية الأسبوع ونهايته.

بعد قطع حاجز "الكونتينر" يمكن للفلسطينيين أن يسافروا عبر الطريق التي لم تكن مفتوحة أمامهم إلا مؤخرًا والتي تلتفّ حول أبو ديس شرقًا وتحاذي الشارع المؤدّي إلى أحد منطقتي مستوطنة "كيدار"، أو الاستمرار عبر الشوارع الضيقة والمزدحمة في أبو ديس والعيزرية. هذان الطريقان سيوصلانهم إلى مدخل العيزرية المكتظ جدًا، المحاذي لمفترق المدخل الرئيسي لـ "معاليه أدوميم". في هذا المفترق ثمة يافطة "توقف" وتُجبر السيارات الفلسطينية على منح حق السير للسيارات الآتية من مستوطنة "كيدار" ولأولئك الداخلين إلى مستوطنة "معاليه أدوميم"، رغم أنّ عدد السيارات الفلسطينية التي تمرّ في المكان يزيد بشكل كبير جدًا على سيارات المستوطنين. وفي ساعات الاكتظاظ الصباحية قد تمرّ ساعة أو أكثر ريثما تنجح السيارات الفلسطينية في العبور.

من هناك يستمرّ الفلسطينيون في السفر شرقًا على طول شارع رقم 1، الذي يصل القدس بأريحا. وبمحاذاة منطقة "ميشور أدوميم" الصناعية، عليهم أن يتوجّهوا ثانية شمالا عبر الطريق الضيقة التي تلتفّ على منطقة E-1 من جهة الشرق، ثم يواصلون باتجاه شمال-غرب إلى داخل بلدة حزمة. ويمكنهم عند الخروج من البلدة أن يواصلوا السير غربًا إلى رام الله أو عبر الحاجز المضروب إلى جانب قرية جبع، أو إلى شمال الضفة عبر شارع رقم 60. من يرغب بالوصول إلى مركز الضفة، إلى قلقيلية وطولكرم، عليه أن يمرّ عبر حاجز آخر وهو حاجز زعترة (تبُوّاح).

وفي يوم حسنٍ خالٍ من الاكتظاظات المرورية الشاذة، يستطيع السائقون المحظوظون استكمال الالتفاف حول القدس خلال ساعة ونصف الساعة. لكن غالبيتهم سيضطرّون للزحف في الطرق لوقت أطول بكثير.

من المستفيد من حواجز غور الأردن؟

ثمة أربعة حواجز تقيّد وصول الفلسطينيين إلى غور الأردن: تياسير، حمره، معليه إفريام وبيطاف. الحاجزان الأولان مأهولان بشكل دائم ولا يسمح الجيش للفلسطينيين بعبورهما بالسيارات إلا إذا كانوا مسجلين في بطاقات الهوية كسكان غور الأردن. الاثنان الآخران كانا مأهولين في السنة الأخيرة من مرة لأخرى فقط، إلا أنّ إسرائيل امتنعت حتى الآن عن الإعلان رسميًا بأنهما مفتوحان أمام حركة الفلسطينيين، ولذلك لا يمرّ عبرهما إلا القليل من السيارات الفلسطينية. أضف إلى ذلك أنّ إسرائيل تواصل سدّ

> جنود في شارع الشهداء في الخليل. الفلسطينيون، بمن فيهم سكان الشارع، ممنوعون من المرور في غالبيته سواء بالسيارة أو على مشيًا على الأقدام. تصوير: آن بك، activestills، 16/11/2011

المدخل الشماليّ لمدينة أريحا وتقييد الحركة عند المخرج الشرقي للمدينة لتشمل الحافلات المسافرة إلى معبر ألنبي فقط.

الفائدة الأمنية التي تحظى بها إسرائيل من هذه القيود ليست واضحة، حيث أنّه يُسمح للسيارات الفلسطينية بالدخول إلى غور الأردن ومدينة أريحا شريطة أن تقوم بذلك عبر شوارع بديلة، وأطول بكثير.

تسهيلات طفيفة

سمح الجيش الإسرائيلي هذه السنة للفلسطينيين بالسفر مجددًا عبر الشارع المؤدي شمالا من حاجز "الكونتينر" إلى أبو ديس. ويمرّ الشارع بمحاذاة الشارع الجانبي التابع لإحدى منطقتي مستوطنة "كيدار". ويُقصِّر هذا الشارع وقتَ السفر إلى داخل بلدة العيزرية بعدة دقائق ويوفر على السائقين السفر عبر شوارع أبو ديس المزدحمة.

تمرّ الطريق الشمالية إلى بلدة سلفيت في داخل مستوطنة أريئيل وقد كانت مغلقة أمام حركة الفلسطينيين في العقد الأخير. وهذه السنة فُتحت الطريق بين الساعات 6:00-22:00 أمام حركة الحافلات وسيارات الأجرة التي تتسجّل للمرور سلفًا، وأمام حركة سيارات الإسعاف. وقد أدّى فتح هذه الطريق إلى تقصير المسافة بين 11 قرية وبين مدينة اللواء سلفيت بقرابة 20 كيلومترًا.

الخليل: تقييدات على الفلسطينيين فقط

ثمة 22 حاجزًا مأهولاً بالجنود في قلب مدينة الخليل. هذه الحواجز موجودة حول منطقة H-2 التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، وهي تشمل البلدة القديمة في الخليل حيث أقيمت المستوطنات الإسرائيلية. وتؤدي هذه الحواجز، وبشكل دائم، إلى عرقلة عبور الفلسطينيين إلى منطقة H-2 وخارجها. أضفْ إلى ذلك، وبحسب معطيات مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، أنّ هناك أكثر من مئة عائق جسمانيّ في منطقة H-2، منها 56 إغلاقًا للطرق.

شارع الشهداء، وهو أحد الشوارع المركزية في المدينة حيث يربط بين شمالها وجنوبها، مغلق منذ أكثر من عقد كامل أمام حركة الفلسطينيين، سيراً على الأقدام وبالسيارات. وقد أغلق الشارع أمام حركة الفلسطينيين في نهاية عام 2000. وفي كانون الأول (ديسمبر) 2006 أعلن الجيش أنّ إغلاق الشارع جرى عن طريق الخطأ، وأعلن أنه أعطى توجيهاته إلى القوات الميدانية بالسّماح للفلسطينيين بالمرور فيه، بعد عبورهم فحصًا أمنيًا. ولكن، بعد عدة أيام على هذا، أعاد الجيش إغلاق الشارع. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2007 أعلم النائبُ العسكري العام جمعية حقوق المواطن في إسرائيل بأنّ موقف الجيش يقضي بأنه يجب إبقاء الشارع مغلقًا أمام الفلسطينيين. ومنذ ذلك الحين والشارع مغلق أمامهم.

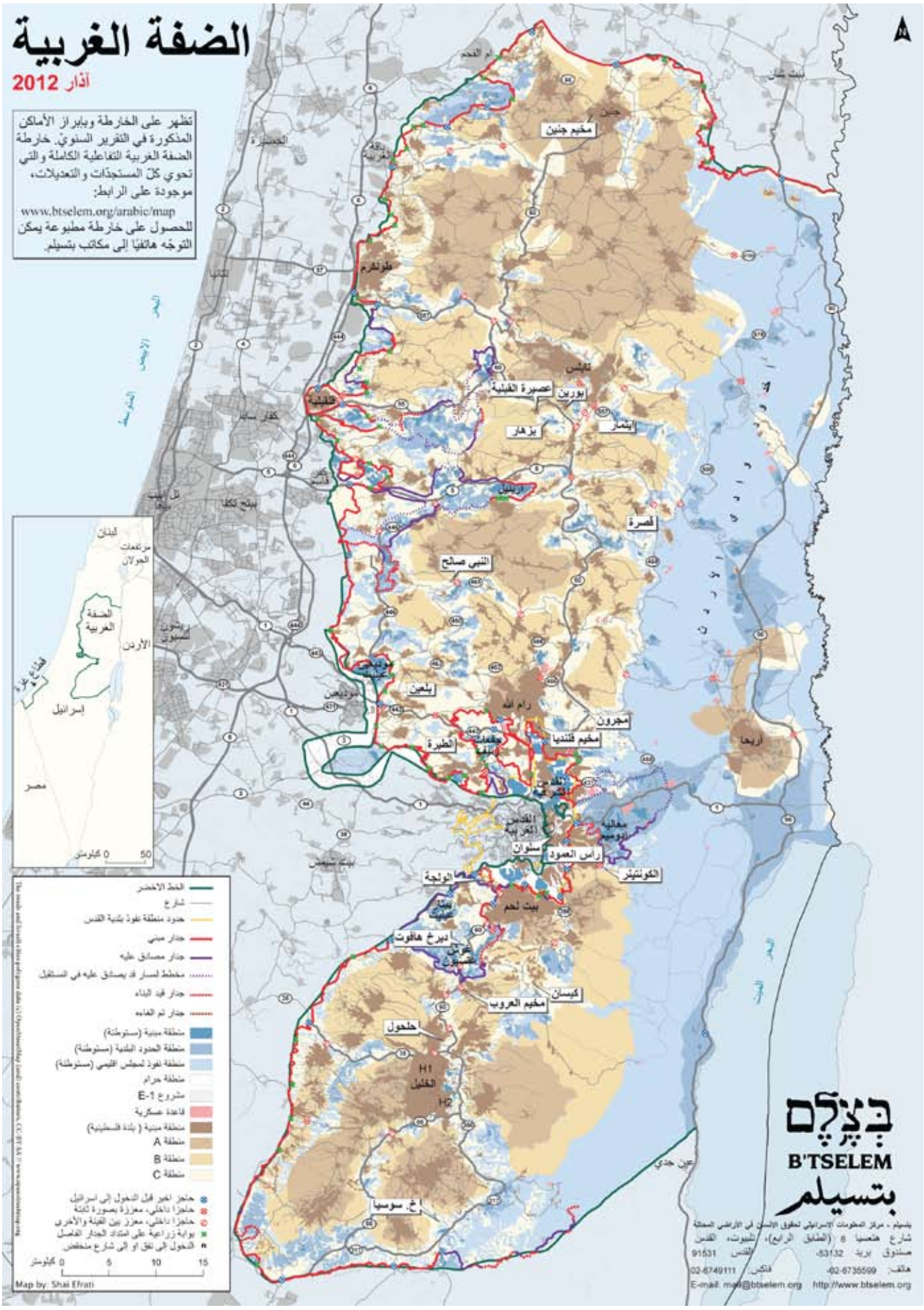
الضفة الغربية
آذار 2012
تظهر على الخارطة وبابراز الأماكن المذكورة في التقرير السنوي. خارطة الضفة الغربية التفاعلية الكاملة والتي تحوي كلّ المستجدّات والتعديلات، موجودة على الرابط:
www.btselem.org/arabic/map
للحصول على خارطة مطبوعة يمكن التوجّه هاتفيًا إلى مكاتب بتسيلم.
مخيم جنين
نابلس
عصيرة القبلية
بورين
يزهار
إيتمار
قلقيلية
أريئيل
قصرة
النبي صالح
بلعين
رام الله
مجرون
مخيم قلنديا
الطيرة
أريحا
سلوان
رأس العمود
الكونتينر
الولجة
بيت لحم
دير خ هاقوت
كيسان
مخيم العروب
حلحول
H1
الخليل
H2
خ. سوسيا
لبنان
مرتفعات الجولان
الضفة الغربية
الأردن
إسرائيل
مصر
قطاع غزة
0 50 كيلومتر
الخط الأخضر
شارع
حدود منطقة نفوذ بلدية القدس
جدار مبني
جدار مصادق عليه
مخطط لمسار قد يصادق عليه في المستقبل
جدار قيد البناء
جدار تم الغاءه
منطقة مبنية (مستوطنة)
منطقة الحدود البلدية (مستوطنة)
منطقة نفوذ لمجلس اقليمي (مستوطنة)
منطقة حرام
مشروع E-1
قاعدة عسكرية
منطقة مبنية (بلدة فلسطينية)
منطقة A
منطقة B
منطقة C
حاجز اخير قبل التحول إلى اسرائيل
حاجزا داخلي، معزز بصورة ثابتة
حاجزا داخلي، معزز بين الفينة والأخرى
بوابة زراعية على امتداد الجدار الفاصل
التحول إلى نفق او إلى شارع منخفض
0 5 10 15 كيلومتر
Map by: Shai Efrati
بتسيلم
B'TSELEM
بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة
شارع هتسيفا 8 (الطابق الرابع)، تلبيوت، القدس
صندوق بريد 53132، القدس 91531
هاتف: 02-6735599 فاكس: 02-6749111
E-mail: mail@btselem.org http://www.btselem.org

בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

شارع عتعسيا 8 (الطابق الرابع)، تلبيوت، القدس
صندوق بريد 53132، القدس 91531
هاتف: 02-6735599 | فاكس: 02-6749111
www.btselem.org | mail@btselem.org